المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية والاستراتيجية

تخصص إدارة النزاعات الدولية

الدفعة السادسة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية بعنوان:

إدارة الأزمات داخل المدن: دور السياسات العمرانية في الوقاية من الكوارث الطبيعية بمدينة الجزائر

إعداد الطالب :

بندوي سمير

أعضاء اللجنة المناقشة :

الأستاذ :لراري علي مناقشا و مقررا

الأستاذة :مسيح الدين تسعديت رئيسة

الأستاذ :داود علي مناقشا

السنة الجامعية : 2015-2016

الشكر و التقدير

أود أن أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف السيد لراري علي الطيي لم

يبخل بتوجيهاته و نصائحه كما أخص بالشكر كل عمال المجلس الوطني

الاقتصادي و الاجتماعي الذين ساعدوني على إنجاز هذا العمل، وأتقدم

بجزيل الإمتنان إلى مدير الدراسات السيد مغراوي لقمان ، و كل الزملاء

بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية .

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين اللذان أمداني بالعناية المستفيضة وأنارا دربي بكل غال ونفيس

حفظهما الله ورعاهما.

إلى إخوتي وأخواتي الذين ساندوني خلال مساري الدراسي، وأثناء إنجاز المذكرة

أرجو الله أن يجعلهم من طلاب العلم النجباء

إلى أغلى من أحببت ابنة عمي خديجة

إلى كل ضحايا الكوارث الطبيعية

قائمة المختصرات

Comedor :le comité permanent d'études de développement d'organisation de l'agglomération d'Alger

Cneru :centre nationale d'études de recherches appliquées d'urbanisme .

PGP : plan générale de prévention

PACMA : plan d'aménagement côtier de la métropolitaine d'Alger

PDAU : plan directeur d'aménagement et d'urbanisme

POG : plan d'orientation général

POS : plan d'occupation de sols

SDAAM : schémas directeur de l'air métropolitain d'Alger

SNAT : schéma national d'aménagement de territoire

SRAT : schéma régional d'aménagement de territoire

SIG : systèmes d'informations géographiques

ZHUN :zones d'habitats urbaines nouvelles

المحتويات

مقدمة
الفصل الأول :الإطار المفاهيمي للدراسة
المبحث الأول :إدارة الأزمات داخل المدن
المبحث الثاني :مفهوم السياسة العمرانية وأهم المفاهيم المرتبطة بها
المبحث الثالث :مفهوم الكوارث الطبيعية
المبحث الرابع :علاقة العمران بالكوارث الطبيعية ودور السياسة العمرانية في الوقاية منها
خلاصة الفصل
الفصل الأول: تقييم السياسة العمرانية بالجزائر العاصمة في مواجهة الكوارث الطبيعية
المبحث الأول: التعريف بمدينة الجزائر
المبحث الثاني:مسار التعمير بمدينة الجزائر العاصمة
المبحث الثالث:مراحل السياسة العمرانية بالجزائر العاصمة
المبحث الرابع:الكوارث الطبيعية بالجزائر العاصمة
خلاصة الفصل
الفصل الثاني:سيناريوهات الكوارث الطبيعية وآفاق السياسات العمرانية بالجزائر العاصمة
المبحث الأول:سيناريوهات الكوارث الطبيعية بالجزائر العاصمة
المبحث الثاني :دور السياسات العمرانية في الوقاية من سيناريوهات الكوارث الطبيعية من خلال مخططات التعمير
المبحث الثالث: الوسائل والجوانب التطبيقية لإنجاح السياسات العمرانية في مجال الوقاية من الكوارث الطبيعية بالجزائر العاصمة
خلاصة الفصل
خاتمة
قائمة المراجع
فهرس الأشكال والجداول
الفهرس

ملخص :

تتناول هذه المذكرة موضوع الوقاية من الكوارث الطبيعية داخل المدن في إطار السياسات العمرانية، مع التركيز على حالة الجزائر العاصمة التي تعتبر من أكثر المدن الجزائرية و مدن البحر المتوسط عرضة لهذا التهديد،وذلك من خلال التطرق لمفهوم السياسات العمرانية والكوارث الطبيعية ثم التعرف على عناصر الوقاية الفعالة في إطار السياسات العمرانية،والتي تهدف إلى تقليص اثارها السلبية لحد أدنى وتمثل التجربة الجزائرية في هذا المجال فرصة لفحص فرضية أنه يمكن التعامل بشكل فعال مع التهديدات الطبيعية إذا توفرت بنية تشريعية وعملية محكمة ضمن تصور شامل للسياسة العمرانية بالجزائر العاصمة.

وقد بين تحليل واقع السياسات العمرانية والوقاية من الكوارث الطبيعية بالجزائر العاصمة أنه بالرغم من تطور الوعي بحجم التهديد الذي تمثله المخاطر الطبيعية على البنى الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للمدينة وإمكانية تعطيل أهم وظائف المدينة جراء الكارثة ،وعلى الرغم من توفر إطار تشريعي كاف للوقاية خاصة بعد فيضان باب الواد وزلزال بومرداس، إلا أن هناك عملا كبيرا ينبغي القيام به على صعيد التجسيد الميداني للسياسات والتشريعات ذات الصلة، وإدماج الوقاية من المخاطر الطبيعية في إطار التنمية المستدامة وضرورة العمل لتحقيق سياسة عمرانية وتهيئة إقليمية مستدامة للجزائر العاصمة.

مقدمة

مقدمة:

تعرضت المجتمعات على مدى القرون الماضية للكوارث الطبيعية التي تركت ورائها آثارا مدمرة على الممتلكات و الأرواح، إذ يصعب عليها مواجهة آثارها تلك لأسباب عدة منها غياب الإمكانات اللازمة أو عدم نجاعتها في مقاومة هذه الآثار، الأمر الذي خلف خسائر فادحة.

وبتطور المجتمعات البشرية و ازدهار الصناعات و العمران إلى جانب ظهور التجمعات العمرانية الكبرى كالمدن ذات الكثافة السكانية العالية إضافة إلى الحدوث المتكرر للكوارث الطبيعية يجعلها دائما في حالة عرضة ويزيد من نسبة الهشاشة في شتى الميادين والقطاعات التي ترتكز في المدن مما يعرقل أهم وظائف المدينة ويشلها كلذلك جعل التفكير الإنساني يتطور في ميدان الحماية من آثار الكوارث الطبيعية بقصد المحافظة على العنصر البشري و الاقتصادي على السواء خاصة إذا كان أغلب الوفيات التي تسجل يكون سببها انهيار المباني والمنشات.

وإن الخطورة المتزايدة للكوارث الطبيعية جعل الأمم المتحدة تعتبر فترة التسعينات عشرية للوقاية من الكوارث الطبيعية، وقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة في افتتاح مراسيم تلك العشرية "أنه أصبح من الواضح أن أغلب الكوارث المسماة بالكوارث الطبيعية ليست طبيعية".

وتبرز هذه الملاحظة دور الإنسان في تفاقم آثار الكارثة الطبيعية ويضيف الأمين العام أن مدن العالم أصيبت بالتوسع العمراني وأن منظومات الاتصال والنقل وتوزيع الطاقة تشكل شبكات تزداد كثافة وتعقيدا، لذلك تم اللجوء إلى تضمين مفهوم الوقاية من الكوارث الطبيعية في إطار السياسات العمرانية والتشريعات المنظمة لها للحفاظ على استمرارية النشاطات داخل المدن ووظائفها الرئيسية

والجزائر كدولة مصنفة ضمن الدول المعرضة لأخطار الكوارث الطبيعية أهمها الزلازل والفيضانات والانجراف أكدته التجارب السابقة خاصة الجزء الشمالي منها جعل أكبر مدنها في حالة عرضة لأخطار الكوارث الطبيعية ، وقد سبق لها و أن تعرضت لأخطار الكوارث الطبيعية و خاصة الزلازل حيث عرفت خلال بداية الثمانينات وقوع زلزال10 أكتوبر 1980 الذي دمر منطقة الشلف والذي عدته الدولة نقطة تحول وانطلاق في اتخاذ مجموعة من الإجراءات و التدابير و تعزيزها بوسائل بشرية، مالية، وتنظيمية تؤهله التكفل بدراسة مختلف الأخطار و التقليل من آثارها.

ومن بين الإجراءات المتخذة هذا الشأن تبني الحكومة الجزائرية لمخطط وطني للوقاية من الكوارث وتنظيم التدخلات و الإسعافات، نظمها في مرسومين تنفيذيين، يتعلق الأول بشروط تنظيم التدخلات و الإسعافات عند وقوع الكوارث، بينما يتعلق الثاني بالوقاية من الكوارث الكبرى، وكذا وضع تشريعات جديدة تخص التهيئة والتعمير.

غير أن فيضانات الجزائر العاصمة 2001 و زلزال بومرداس 2003 ، والتي خلفت خسائر و أضرار بشرية و مادية كبيرة، أدت إلى اكتشاف ضعف المنظومة التشريعية المنظمة للسياسة العمرانية المعمول بها وزاد من اهتمام السلطات العمومية والحكومة بمدى عرضة مدينة الجزائر عاصمة البلاد إلى أخطار الكوارث الطبيعية وضرورة وقايتها في إطار السياسات العمرانية ، وأيضا إعادة النظر في القوانين و التنظيمات المتعلقة بالعمران و منذ ذلك الحين و الجزائر أخذت تنظر لسياسة التهيئة و التعمير على أنها أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها التنمية عموما والعمرانية على وجه الخصوص، وبالأخص في ظل المشاكل التي يتخبط فيها هذا القطاع كأزمة السكن و انتشار السكنات غير القانونية التي تعد الأكثر تضررا جراء وقوع أي كارثة طبيعية، وهذا ما يجعل من القطاع المسؤول عن السكن والعمران، من أولا لقطاعات المعنية بالتكفل بجانب الوقاية من مخاطر هذه الكوارث و مواجهتها بالبحث المستمر عن أنجع الوسائل و أفضل الأساليب التي ينبغي تطبيقها في تشييد المساكن والبناءات الأكثر مقاومة لهذه المخاطر.

من خلال إصدار مخططات ومشاريع لتسيير العمران في الجزائر العاصمة ذات نظرة مستقبلية للوقاية من سيناريوهات الكوارث الطبيعية.

ومن هنا جاءت فكرة البحث في موضوعناحول دور السياسات العمرانية في الوقاية من الكوارث الطبيعية في المدن من خلال دراسة حالة الجزائر العاصمة ومسار التعمير فيها والسياسات العمرانية المنظمة له منذ الاستقلال ومدى فعاليته في مواجهة الكوارث الطبيعية والوقاية منها.

❖ **إشكالية الدراسة:**

إن إدراج مفهوم الوقاية من الكوارث الطبيعية في إطار السياسة العمرانية الموجهة نحو المدن خصوصا ذات الكثافة السكانية المرتفعة والتي تعرف نموا عمرانيا متسارعا وخاصة المدن التي تقع في مناطق الهشاشة والمعرضة لأخطار الكوارث الطبيعية بحسب الخبراء الدراسات والمعاهد المختصة في هذا الميدان،يعد أحد أهم الإنجازات التي تسعى إليها الحكومات في كل دول العالم للوقاية من أخطار الكوارث الطبيعية وحماية السكان والممتلكات.

على غرار السياسات العمرانية في الجزائر التي أصبحت ترى في إجراءات الوقاية ضرورة ملحة في كل مناطق الوطن وخاصة المدن الكبرى المتواجدة على الشريط الساحلي،من خلال مجموعة تشريعات وقوانين وإجراءات تشكل الإطار العام لتنظيم وتفعيل السياسات العمرانية على أرض الواقع.

وعلى رأس هذه المدن مدينة الجزائر التي تمثل عاصمة البلاد السياسية والاقتصادية بحكم الحجم الكبير للنشاطات الاقتصادية والتجارية و تواجد المؤسسات الكبرى بها،ومن دون شك فإن مخطط الوقاية من مخاطر الكوارث الطبيعية ضمن السياسة العمرانية يعد أبرز المسائل المطلوب تجسيد محتواها باعتبار الوقاية هي آلية من آليات إدارة الكوارث والأزمات في مرحلة ما قبل الأزمة لتجنب النتائج السلبية انطلاقا من التجارب السابقة ووفق سيناريوهات واحتمالات لوقوع الكارثة (الأزمة)،وبناءا على ذلك وفي إطار الدور المنتظر من تطبيق السياسات العمرانية وفي مجال الوقاية من الكوارث الطبيعية فإن الإشكالية المطروحة في الوقت الحالي:

- **كيف يمكن للسياسات العمرانية أن تساهم في الوقاية من الكوارث الطبيعية بالجزائر العاصمة؟**

وفي ضوء هذه الإشكالية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التي ستساعدنا في دراسة و تحليل السياسات العمرانية بمعنى:

-ما هي أهم مراحل السياسات العمرانية وما هو الواقع العمراني للجزائر العاصمة؟

-ما هي أهم الكوارث الطبيعية التي ضربت الجزائر العاصمة وهل ساهمت السياسات العمرانية السابقة في الوقاية منها؟

-هل هناك سيناريوهات لكوارث طبيعية في المستقبل وما هي أهم المخططات المنظمة للسياسات العمرانية للوقاية منها و ما هو موقع التنمية المستدامة من السياسات العمرانية؟

وللإجابة عن هذه على هذه التساؤلات فإننا نضع الفرضيات الآتية:

- كلما توفرت سياسة عمرانية فعالة كلما كان هناك تحكم في الكوارث الطبيعية والتقليل من اثارها.
- كلما كان هناك قصور في السياسات العمرانية كلما كانت هناك اثار سلبية على العمران والسكان في المدن.
- باعتبار أن الجزائر العاصمة موجودة في منطقة معرضة للكوارث الطبيعية فإنه تم وضع سياسات عمرانية من قبل الدولة للوقاية من سيناريوهات الكوارث الطبيعية.

❖ **حدود الإشكالية:**

الإطار الموضوعي: حيث تهتم الدراسة أساسا على الوقاية من الكوارث الطبيعية في إطار السياسات العمرانية حيث أننا سنتناول موضوع السياسات العمرانية فقط من الجانب المرتبط بالحد والوقاية من الكوارث الطبيعية.

الإطار الزماني للدراسة: باعتبار أن مسار التعمير بالجزائر العاصمة يعود إلى مئات السنين إلا أننا سنركز من خلال هذه الدراسة علىتقسيم مراحل السياسية العمرانية إلى مرحلتين المرحلة الأولى منذ الإستقلال إلى غاية فيضان باب الواد 2001 م وزلزال بومرداس 2003م أما المرحلة الثانية هي بعد زلزال بومرداس من خلال دراسة مخططات العمرانية ذات بعد استشرافي افاق 2025م في ظل التهديدات المستقبلية للكوارث الطبيعية خاصة الزلازل والفيضان بالجزائر العاصمة.

الإطار المكاني:

سترتكز هذه الدراسة على الجزائر العاصمة على امتداد مجالها العمراني وواقع السياسات العمرانية فيها وأهم الكوارث الطبيعية التي ضربتها وأهم آثارها على النسيج العمراني للمدينة.

❖ **أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- ✓ التعريف بالسياسات العمرانية والكوارث الطبيعية في الجزائر العاصمة .
- ✓ التعرف على إجراءات الوقاية من الكوارث الطبيعية في إطار السياسات العمرانية بالجزائر العاصمة .
- ✓ تبيين أهم المساعي الوطنية في مجال السياسات العمرانية للحد من الكوارث الطبيعية.
- ✓ البحث في مواطن القوة والضعف بالنسبة لسياسات العمرانية بالعاصمة خاصة بعد فيضان باب الواد وزلزال بومرداس.
- ✓ محاولة التعرف على سيناريوهات أهم الكوارث الطبيعية التي يمكن أن تضرب العاصمة مستقبلا.
- ✓ التعريفبآفاق السياسات العمرانية وأهم المخططات المنظمة لها ودورها في الوقاية من الكوارث الطبيعية.
- ✓ التأكيد على التنمية المستدامة في مجال العمران.

❖ **أهمية الموضوع:**

تعد الجزائر إحدى الدول المهددة بمخاطر الكوارث الطبيعية خاصة الزلازل والفيضانات، فخلال ثلاثة أشهر الأخيرة لسنة 2011 سجلت 6 هزات أرضية يتراوح معدلها بين 3 و 3,4 درجة على مستوى بعض الولايات الواقعة بالشمال، وفي هذا الشأن نشير إلى أن الهزات الأرضية بالجزائر ذات قوة معتدلة إلى قوية في بعض منها ومن خصائصها أن الدورة الزلزالية تعد قصيرة نوعا ما خلال 30 سنة تقريبا.

وما خلفه كل من زلزال الشلف 1980 ،فيضان باب الواد 2001 ،زلزال بومرداس 2003 ،وفيضان غرداية 2008 من آلاف القتلى إلى جانب الدمار الكبير الذي لحق بالمباني ليس بالأمر الهين، حيث كانت أغلب الوفيات سببها انهيار المباني على أصحابها ، كما أن معظم المتضررين من هاته الكوارث لا يزالون يعانون آثار هذه الأخطار، وأبرزها مشكل السكن.

ونظرا للخسائر الكبيرة التي تتكبدها الخزينة العامة هذا الشأن، وبعد التحقيق في أسباب انهيار البنايات حتى تلك الحديثة الإنجاز جراء الزلزال الأخير، قامت السلطات بالعمل على تحسين السياسات العمرانية ، وذلك بتعديل التشريعات المعمول بها سابقا أو إصدار تشريعات جديدة مدرجا ضمنها مفهوم الوقاية من الأخطار الطبيعية إضافة إلى وضع قانون خاص بالوقاية من الأخطار الكبرى في إطار التنمية المستدامة، واذا يكون المشرع قد أعطى انطلاقة جديدة لقطاع العمران خاصة في المدن.

مما سبق فإن أهمية الموضوع بالنسبة لنا تقوم على:

الأهمية التي توليها الجزائر في الآونة الأخيرة بخطط الوقاية من آثار الأخطار الكبرى و الطبيعية منها على وجه الخصوص الزلازل، الفيضانات و الدور المنتظر منها في تنفيذ قواعد العمران من خلال فرض احترام الإجراءات المنظمة للنشاط العمراني .

تزايد تهديدات الكوارث الطبيعية بالنسبة للمدن الكبرى خاصة الجزائر العاصمة ودور السياسات العمرانية في الوقاية منها.

تأثيرالتوسع العمراني بالجزائر العاصمة ومدى فاعليته في زيادة نسبة الهشاشات في ظل الكوارث الطبيعية.

تضمين مفهوم الوقاية في إطار السياسات العمرانية كإجراء استباقي للحد من اثار الكارثة مستقبلا.

❖ **أدبيات الدراسة:**

بدأت دراسة إدارة المخاطر والكوارث الطبيعية تحظى بالإهتمام خاصة منذ العقد الأخير من القرن العشرين بعد إعلان الأمم المتحدة بتسميته عشرية الوقاية من الكوارث الطبيعية، حيث تم إصدار العديد من الدراسات والتقارير الدولية تعنى بموضوع الوقاية من الكوارث الطبيعية بالتركيز على الجانب العمراني والسياسات العمرانية خاصة في المدن باعتبار أنها الاكثر تعرضا للأخطار كونها لأول مرة تتجاوز نسبة السكان فيها 50% في مقابل المناطق الريفية، منها دراسة حول الوقاية من الكوارث الطبيعية الصادرة عن منظمة اليونسكو سنة 2008،دراسة حول الكوارث الطبيعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا صادرة عن البنك الدولي سنة 2014 الذي ركز فيه حول العامل العمراني ودوره في التقليل من الكوارث،إضافة لدراسة من أجل جعل المدن أكثر مرونة في مواجهة أخطار الكوارث الطبيعية صادرة عن مكتب الأمم المتحدة للوقاية من أخطار الكوارث الطبيعية سنة 2015، عرض فيها دور التسيير العمراني للمدن ومدى مساهمته في جعل المدينة أكثر مرونة في مواجهة الكوارث الطبيعية ويركز في أطار هذه الدراسة على العمران المستدام والمدينة المستديمة، أما على المستوى المحلي فهنا العديد من الدراسات حول الوقاية من مختلف الكوارث الطبيعية في إطار السياسات العمرانية خاصة الزلازل والفيضانات في المدن المعرضة لأخطار منها الجزائر العاصمة، مذكرة ماجستير للباحثة ليلى لعلاوي بالمدرسة المتعددة التقنيات للهندسة المعمارية والعمران مقدمة بعنوان الاستشراف العمراني في مواجهة رهانات التغيرات المناخية دراسة حالة الجزائر العاصمة ركزا فيه على احتمال حدوث تسونامي وفيضانات مستقبلا وما هي أنجع السياسات العمرانية لمواجهتها والوقاية منها مستقبلا 2013،هذا في ما يتعلق بالجانب الأكاديمي أما فيما يتعلق بالجانب المؤسساتي فهناك دراسة أجراها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي سنة 2003م حول العمران والأخطار الطبيعية والصناعية، الاهتمامات الحاضرة والمستقبلية ركز فيه على مسار التعمير واثار الكوارث الطبيعية على الجانب الاقتصادي ودور التنمية المستدامة في الوقاية منها، كما أصدر مجلس الأمة من خلال يوم دراسي حول الدفاع الوطني سنة 2006م دراسة محاكاة كارثة زلزالية بالجزائر العاصمة وركز فيها على إجراءات الوقاية منها خاصة دور السياسات العمرانية لوقاية الهياكل القاعدية ومؤسسات الدولة ومراكز صنع القرار انطلاقا من أهمية العاصمة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

يمكن اعتبار تضمين مفهوم الوقاية من الكوارث الطبيعية في اطار السياسات العمرانية والتشريعات والقوانين المنظمة لها تتويجا للتجربة التي مرت بها الجزائر بعد الحدوث المتكرر لأخطار الكوارث الطبيعية وما نجم عنها من اثار على التجمعات العمرانية و المنشات والسكان داخل المدن وانطلاقا من هذا فإن سبب اختيارنا لهذا الموضوع يكمن في نظرنا في جملة من الأسباب الذاتية و الموضوعية لعل أبرزها ما يأتي:

- **الأسباب الذاتية:**

✓ الرغبة الشخصية في البحث في مجال الوقاية من الكوارث الطبيعية في إطار السياسات العمرانية.

✓ تأثير العامل النفسي كوننا نقطن بالجزائر العاصمة وشاهدين على كارثتي باب الواد 2001 و زلزال بومرداس 2003.

✓ الرغبة الشخصية في معرفة أهم التعديلات التي أضيفت على المخططات العمرانية لتهيئة الجزائر العاصمة ومجالها العمراني لوقايتها من سيناريوهات الكوارث الطبيعية.

✓ الرغبة في تفعيل المكتسبات القبلية والرصيد المعرفي المتحصل عليه في التخصص من خلال مقياس إدارة الكوارث الطبيعية ومقياس وظائف المدينة وقت الأزمات.

- **الأسباب الموضوعية:**

✓ أكدت التجارب عرضة الجزائر العاصمة لمجموعة من الأخطار الطبيعية أهمها الزلازل بسبب التواجد في منطقة ذات نشاط زلزالي و الفيضان باعتبار هيدروغرافية الموقع.

✓ ضرورة تبني سياسات عمرانية فعالة باعتبار مدينة الجزائر عاصمة البلاد و تضم أغلب النشاطات الاقتصادية ومراكز صنع القرار.

✓ استمرار التعمير العشوائي في العاصمة وضواحيها مما يزيد من نسبة الهشاشة في مواجهة الكوارث الطبيعية.

✓ وجود أغلب النشاطات الاقتصادية والتجارية والخدمات بالعاصمة.

✓ وجود البنى التحتية والهياكل القاعدية ومراكز صنع القرار يجعل من الضرورة تبني سياسات عمرانية فعالة لوقاية العاصمة وأهم المراكز الإستراتيجية فيها من الكوارث الطبيعية.

❖ **المناهج المستخدمة:**

لدراسة الإشكالية المطروحة المتعلقة بالوقاية من الكوارث الطبيعية في إطار السياسة العمرانية ارتأينا الإعتماد على عدد من المناهج أهمها:

- **المنهج التاريخي:**

الذي يعرف بأنه ذلك البحث الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع الأحداث ويدرسها ويفسرها ويحللها على أسس علمية منهجية دقيقة معتمدا على الوثائق والأرشيف بقصد الوصول إلى حقائق وتعميمات تساعدنا في فهم الحاضر على ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل وهذا ما ينطبق على دراستنا من خلال

من حيث دراستنا لمراحل السياسة العمرانية بالجزائر العاصمة وتطور النسيج العمراني ومسار التعمير إضافة لدراسة أهم الكوارث الطبيعية التي ضربتها وأهم الاثار التي خلفتها وهو ما يتيح لنا معرفة كيف كانت السياسات العمرانية وكيف هي اليوم وكيف يتوقع أن تكون في المستقبل لمواجهة ووقاية الجزائر العاصمة من تهديدات الكوارث الطبيعية؟

- **منهج دراسة الحالة:**

وهو ذلك البحث الذي يوجه إلى جمع البيانات العلمية ودراسة ظواهر موجودة في الوقت الراهن المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو عاما وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها،وذلك قصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة ودراستنا هذه اتخذت الجزائر العاصمة ومجالها العمراني كحالة للدراسة التي تسمح بمعرفة الواقع العمراني وواقع السياسات العمرانية بها وواقع الكوارث الطبيعية التي تهددها حاليا ومستقبلا.[1]

- **المنهج الوصفي:**

الذي يقوم بتفسير الوضع القائم للظاهرة أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها وابعادها ووصف العلاقة بينهما بهدف الوصول إلى تحليل علمي دقيق للظاهرة من أهدافه تقويم وضع معين لأغراض عملية وقد يشتمل هذا المنهج على وضع قائم في فترة زمنية محددة أو تطور يشمل فترات زمنية عدة، وهو ما ينطبق على بحثنا من خلال محالة إيجاد العلاقة بين السياسة العمرانية ودورها في الوقاية من الكوارث الطبيعية ووصف هذه العلاقة من خلال دراسة مراحل كل من السياسة العمرانية والكوارث الطبيعية التي عرفتها الجزائر العاصمة.[2]

- **محاور الدراسة**

محاولة من الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، ولاختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى الأهداف المحددة من هذه الدراسة ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول خصصناه لدراسة الإطار المفاهيمي وقسمناه إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول يعطينا مفهوم السياسة العمرانية وخصائصها وأهم أهدافها والمفاهيم المرتبطة بها كالتهيئة العمرانية والتخطيط العمراني والمجال الذي تنفذ

---

[1] موريس انجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، تر:بوزيد صحراوي واخرون، دار القصبة، الجزائر،2009 ، ص،105-106.

[2] محمود عبيدات واخرون، **منهجية البحث العلمي (القواعد والمراحل والتطبيقات)**، عمان، الجامعة الأردنية، كلية الإقتصاد،1999 ،ص،46.

فيه وهو المدينة والمبحث الثاني يعطينا مفهوم الكوارث الطبيعية وأهم انواعها وخصائصها أما المبحث الثالث سنحاول من خلاله تكييف العلاقة بين العمران والكوارث الطبيعية ودور السياسات العمرانية في الوقاية منها ويكون هذا قالب نظري.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه لواقع السياسات العمرانية بالجزائر العاصمة ومدى فاعليتها في الوقاية من الكوارث الطبيعية التي شهدتها في 2001و2003م وتم تقسيم الفصل إلى أربعة مباحث المبحث الأول لتقديم الجزائر العاصمة لوضعها الجغرافي والعمراني والديمغرافي أما المبحث الثاني سنتطرق من خلاله إلى مسار التعمير وتأثير العامل التاريخي والجغرافي في تحديد التوزيع العمراني بالعاصمة أما المبحث الثالث نتطرق من خلاله إلى مراحل السياسات العمرانية والمخططات والتشريعات المنظمة لها والمبحث الرابع يتطرق إلى أهم الكوارث الطبيعية التي ضربت العاصمة وسنركز على الزلزال والفيضان والآثار التي خلفتها على العمران وفي الأخير نصل إلى تقييم السياسات العمرانية بالجزائر العاصمة ومدى فعاليتها في الوقاية منها.

الفصل الثالث سنركز من خلاله على سيناريوهات الكوارث الطبيعية مستقبلا وآفاق السياسة العمرانية للوقاية منها آفاق 2025 وينقسم إلى أربعة مباحث المبحث الأول يتعرض أهم سيناريوهات الكوارث الطبيعية الزلازل والفيضانات والمبحث الثاني ندرس من خلاله افاق السياسات العمرانية بدراسة وتحليل المخططات الوطنية والمحلية التي تهدف إلى تجسيد سياسة عمرانية فعالة للوقاية من الكوارث الطبيعية مستقبلا والمبحث الثالث لتقديم الجوانب التقنية والتطبيقية لتفعيل السياسات العمرانية على أرض الواقع لجعلها أكثر فاعلية وفي الخاتمة نستعرض أهم النتائج التي وصلنا إليها من خلال الدراسة وأهم التوصيات التي يمكن أن تساعد في الوقاية من الكوارث الطبيعية في المدن.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

سنحاول من خلال هذا الفصل تحديد أهم المفاهيم المتعلقة بالدراسة، حيث سنتطرق إلى مفهوم الأزمة وأهم خصائصها والمفاهيم المرتبطة بها باعتبار أن هناك العديد من التداخل بينها وبين مفاهيم أخرى كالنزاع والصراع والكارثة حيث سنركز على العلاقة بين مفهومي الأزمة والكارثة، كما سنتطرق لمفهوم السياسة العمرانية ومفهوم الكوارث الطبيعية ومحاولة تكييف العلاقة بين السياسات العمرانية والكوارث الطبيعية .

المبحث الأول: إدارة الأزمات داخل المدن

نهدف من خلال هذا المبحث إلى التعرف على مفهوم الأزمات وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى خاصة مفهوم الكارثة إضافة إلى أساليب ومراحل إدارة الأزمات.

المطلب الأول : مفهوم الأزمة والمفاهيم المرتبطة بها

تمثل الأزمة أانهيارا" للهياكل المألوفة التي تمنح النظام السياسي والاجتماعي القائم شرعيته، وتهدد القيم الجوهرية التي يرتكز عليها، كونها موقفا" غير اعتياديا" وغير متوقعا" شديد الخطورة والسرعة ذو إحداث متلاحقة، يهدد قدرة الفرد أو المنظمة أو المجتمع على البقاء. والأزمة لا تشمل التهديد فقط أنما الفرصة للتغيير كذلك مما يجعلها مفهوما" معقدا" وغنيا" وجدليا" ذو متلازمة لفظية وطرفين متضادين ينبغي التوفيق بينهما.

أولا: تعريف الأزمة

تعد الأزمة (Crisis) مفهوما" قديما" اصطلاحا" واستخداما" وتعني في اللغة العربية: الشدة والقحط ، وأزم عن الشئ أي أمسك عنه ، والأزمة الحمية ، والمأزم هو المضيق فيما يقصد بها في اللغة الإنكليزية تغير مفاجئ نحو الأفضل أو الأسوأ يرتبط مصطلح الأزمة تاريخيا" بالطب لكونها لحظة تحول مصيرية بين الحياة والموت تحمل تغييرا" جوهريا" ومفاجئا" وتستدعي قرارا" حاسما" يؤثر في مجرى الأحداث ، ويكون عنصر الوقت أساسيا" في فاعلية القرار. لذا تسبب الأمراض التي تؤثر في القلب أزمة قلبية ، في حين لا يطلق مصطلح أزمة على أمراض اشد خطورة.

والأزمة سياسيا" وعسكريا" هي اللحظة الفاصلة والحرجة بين السلم والحرب عند تأزم العلاقات بين الدول. إذ تنشأ الأزمة في ظل حالة من التوتر وضعف الثقة وعدم الاستقرار ، وتتراكم وتستمد أسبابها من صراعات الماضي التي تنسحب إلى نزاعات في الحاضر وزرعا" لبذور الانتقام في المستقبل بعد أن تنحل وتستبدل بعد انتهاء الأزمة، التحالفات القديمة بأخرى جديدة قائمة على كيفية التعامل قبل وإثناء الأزمة.[1]

[1] محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، **إدارة الأزمات**، بيروت، دار الكتاب العربي، ، 1979،ص،15.

وهي تعبرعن خلل يؤثر تأثيرا ماديا على النظام بأكمله وعلى شرعيته حتى تؤدي إلى إنهائه أو توقفه عن العمل كما أنها تؤثر تأثيرا كبيرا على حياة الأفراد العاملين داخل هذا النظام فيتفشى فيهم الذعر والخوف ويفقدون تماسكهم الداخلي و فقد الثقة في النظام وتمثل حالة يواجهها صانع القرار تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك معها الأحداث بالنتائج .[1]

ثانيا : الأزمة والمفاهيم المرتبطة بها

على الرغم من أن الأزمات، قد بدأت مع بداية الخليقة؛ إلاّ أن إدارة الأزمات، لم تتبلور عِلماً، مفاهيمه وأصوله، إلاّ في النصف الثاني من القرن العشرين. ومرت دراسة الأزمات بمرحلتَين. انتهت أولاهما بعد الحرب العالمية الثانية، وتركزت دراساتها في السرد التاريخي للأحداث، واستخلاص دروسها المستفادة. أمّا المرحلة الثانية، فقد بدأت في ستينيات القرن العشرين، وتطورت فيها الدراسات، حتى شملت المناهج، وأدوات التحليل العلمي، والاقتراب التدريجي، والانتماء إلى العلوم السياسية؛ إذ ارتبط مفهوم الأزمة بالعديد من المفاهيم الأخرى، التي تتضح في الآتي:

الصراع: يعبر عن تصادم إرادات وقوى معينة بهدف تحطيم بعضها البعض كليا أو جزئيا و الانتهاء بالسيطرة و التحكم في الآخر[2].

- **النزاع:** يعبر النزاع عن حالة التعارض الموجودة بين الأطراف في الأهداف والمصالح .فيعرف عندئذ على أنه وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر –تنخرط في تعارض واعٍ مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كل هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك.[3]
- **الكارثة:**

تغير مفهوم الكوارث في السنوات الأخيرة عن المفهوم السابق نتيجة لحدوث العديد من الكوارث الطبيعية والصناعية تضمنت فيضانات خطيرة في الكثير من البلدان راح ضحيتها العديد من الأرواح.

و تعرف على أنها حدث مفاجئ غالبا ما يكون بفعل الطبيعة ، يهدد المصالح القومية للبلاد ويخل بالتوازن الطبيعي للأمور ، وتشارك في مواجهته كافة أجهزة الدولة المختلفة.

هي حالة، سببت العديد من الخسائر في الموارد، البشرية والمادية وتتعدد أسباب الكوارث فتكون طبيعية مثل: الزلازل والبراكين والحرائق الطبيعية؛ أو تكون بشرية مثل الصراعات الإدارية، أو تعدد المشكلات

---

[1] ابراهيم بدر شهاب الخالدي، **معجم الإدارة**، دار أسامة للنشر والتوزيع،الأردن، الطبعة الاولى،2011،ص،23.

[2] السيد عليوة، **إدارة التغيير ومواجهة الأزمات**، دار الأمين للطبع والنشر و التوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005 ،ص73.

[3] داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، الطبعة الأولى لكويت،كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ديسمبر 1985.ص 140.

وتراكمها في كيان تنظيمي؛ وقد تكون صناعية ناتجة من استخدام معدات تكنولوجية، وأجهزة صناعية متخلفة.

و تعرف بأنها اضطراب مأساوي مفاجئ في حياة مجتمع ما . يقع بمنذرات بسيطة أو بدون إنذار ويتسبب في أو يهدد بوفاة أو إصابات خطيرة أو تشريد أعداد كبيرة من أفراد هذا المجتمع تفوق قدرة وإمكانات أجهزة الطوارئ المختصة والسلطات المحلية حين التعامل معها في الحالات العادية ومن ثم تتطلب تحريك وحدات مماثلة لها من أماكن أخرى لمساعدتها في مواجهة الكارثة والسيطرة عليها

- **أنواع الكوارث:**

تنقسم الكوارث إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

1- الكوارث الطبيعية: كالزلازل والبراكين والأعاصير والفيضانات والجفاف والتصحر.

2- كوارث غير طبيعية: كالحروب التقليدية وغير التقليدية أين تستخدم الأسلحة الذرية والكيماوية والبيولوجية.

3- الإنفجارات ذات التسرب الإشعاعي من المفاعلات النووية أضافة للتسربات الكيماوية و البيولوجية.[1]

- **أوجه الإختلاف بين الأزمة والكارثة:**

وتختلف الأزمة عن الكارثة (Disaster) بكونها تنشأ منها كما قد تسببها . وفي الوقت الذي ينظر فيه إلى الطوارئ (Emergencies) بأنها أحداث غير متوقعة ومحدودة تحدث بشكل نظامي لذا يمكن التنبؤ بها وكذلك التدريب عليها، فيما تكون الأزمة ذات طبيعة وحجم مختلفين، إذ تمثل انهيارا" للهياكل المألوفة التي تمنح النظام السياسي والاجتماعي القائم شرعيته ، وتهدد القيم الجوهرية التي يرتكز عليها ، وكذلك وظيفة الأنظمة التي تديم الحياة ، مما يحتم التعامل الطارئ معها تحت ظروف من عدم التأكد العميق . بينما تنطوي الكارثة على فقدان الحياة والمعاناة والضرر الكبير والطويل الأمد للممتلكات والبنى التحتية ، أنها الأزمة ذات النهاية التعيسة (It's a CrisisWith a Bad Ending).في حين يتأثر الفرق بين الكارثة والنكبة (Catastrophe) بالميول الثقافية، فالكارثة في بلد قد تدرك على أنها نكبة في أخر. ومع ذلك توضع النكبة في النهاية الأبعد على مقياس يصف مستوى تهديد الأحداث وحجم نتائجها المحتملة .

[1] محمد كانون، **مفهوم الكارثة وتحديد أبعادها واثارها**، ورقة عمل مقدمة في الملتقى العربي الخامس دور المنظمات والجمعيات الطوعية في مواجهة الكوارث الإنسانية، مصر،2008،ص-ص،5-6.

- **أوجه التشابه بين الأزمة والكارثة:**

تتسم الأزمات والكوارث بصفة عامة ببعض الملامح المشتركة التي تحدد مدى إمكانية قبولها ككارثة وأزمة حيث أن الكارثة مهما كان نوعها يمكن أن تعتبر أزمة كما يمكن للأزمة أن تؤدي إلى كارثة ومن النقاط المشتركة:

- سرعة وتتابع أحداثها.
- الدرجة العالية من التوتر
- الضغط النفسي والعصبي الهائل .
- نقص البيانات وبالتالي المعلومات.
- التحدي الكبير للمسئولين.
- تستجوب ابتكار أساليب ، ونظم ومواجهه غير مألوفة .
- تستوجب توظيف أمثل للطاقات والإمكانات المتاحة .
- تتطلب نظام اتصالات على مستوى عالي جدا.
- تحتاج إلى درجة عالية من التنبؤ ، وبالتالي إلى أجهزة ذات قدرة تقنية عالية[1].

ومن خلال هذه التعريفات المتعلقة بالكارثة والأزمة نجد أن هناك تداخلا وتشابها وتطابقا في كثير من الأحيان بين كل من الكارثة والأزمة حيث يمكننا أن نطلق على الكارثة مفهوم الأزمة باعتبار أن الكارثة هي وليدة الأزمة والكارثة مهما كان نوعها هي أزمة في حد ذاتها.

المطلب الثاني: مفهوم إدارة الأزمات (الكوارث)

- بما أن هناك تشابها في مفهوم الأزمة والكارثة انطلاقا من تطابق الخصائص والسمات فبالتالي نجد أن هناك تشابها أيضا في أساليب إدارة الأزمة و الكارثة وهو ما سنتطرق إليه من خلال هذا المطلب.

تعددت مفاهيم إدارة الأزمات بتعدد الكتاب والباحثين ، واختلاف وجهات نظرهم حول كيفية تناولهم لإدارة الأزمات وإن كانت توجد بينها سمات مشتركة ومكن عرض بعض المفاهيم لإدارة الأزمات على النحو التالي:

- هي نظام يستخدم للتعامل مع الأزمات، من أجل تجنب وقوعها والتخطيط للحالات التي يصعب تجنبها بهدف التحكم في النتائج والحد من الآثار السلبية.
- تعرف بأنها الخطوات التي تتخذ لتقليل مخاطر أزمة.

[1] المركز الوطني اليمني للمعلومات، **إدارة الكوارث الطبيعية**،رئاسة الجمهورية، ص-ص،3-4.

- هي تلك العملية المستمرة التي تهتم بالإحساس بالأزمات المحتملة، عن طريق الاستشعار ورصد المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية المولدة للأزمات، وتعبئة الموارد والإمكانات المتاحة لمنع أو الإعداد للتعامل مع الأزمات بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية، بما يحقق أقل قدر من الضرر، مع ضمان العودة للأوضاع الطبيعية في أسرع وقت وبأقل تكلفة، ودراسة أسباب الأزمة لاستخلاص النتائج ومنع حدوثها وتحسين طرق التعامل معها مستقبلا.[1]

وإدارة الأزمة تمثل بشكل رئيسي الجانب الوقائي للأزمة، وذلك عن طريق توقعها قبل حدوثها ومنع حدوثها إن أمكن عن طريق وضع استراتيجيات، أو علاجها عن طريق الاستعداد لمواجهتها للتخفيف من أثارها وربما استغلالها وتحويلها إلى فرصة ايجابية.[2]

- **إدارة الكوارث:**

هي عبارة عن مجموع الإجراءات والخطوات الضرورية واللازمة للتعامل مع وضع غير طبيعي أو غير عادي، وذلك بهدف تقليل الأضرار والخسائر في الأرواح والممتلكات لأقصى حد ممكن .لهذا تعتبر إدارة الكوارث عملية طويلة تحتوي على العديد من عمليات التخطيط والنشاطات وأخذ القرارات والتجربة والممارسة، وهي تغطي المسافة الكبيرة بين الإجراءات الوقائية وصولا إلى الإجراءات العلاجية المتأخرة، لذلك فإن أي خطة مدروسة وناجحة على المستوى الوطني لإدارة الكوارث والأزمات يجب أن يتداخل معها دور العديد من الجهات ذات العلاقة.ولإنجاز خطة ناجحة وفعاله لإدارة الكوارث يجب أن يستند بناء هذه الخطة إلى عدد من الخطوات المتتالية، وأن يكون تتابع تنفيذ هذه الخطوات حلقيا وليس خطيا[3].

- **مراحل إدارة الأزمات والكوارث:**

المرحلة الأولى: ما قبل الأزمة(الكارثة)

1- التخطيط (التنبؤ / التوقع) للأزمات والكوارث المحتمل حدوثها فى المدى القريب/ المتوسط/ البعيد
2- إعداد الخطط ورسم السيناريوهات لدرء الأزمات ومواجهة الكوارث .
3- إتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع/ تسكين الأزمة أو الكارثة.
4- الاستعداد للتعامل مع الأحداث مثل تدريب الأفراد وصيانة المعدات.
5- نشر الوعي الثقافي بإدارة الكوارث والأزمات، وعقد ورش عمل تدريبية للارتقاء بمستوى كفاءة العاملين بالكلية في هذا المجال.

---

[1] حسين موسى العساف، **الأزمات الإدارية في منظمات الأعمال بين الواقع والحلول**، ورقة عمل مقدمة في "ملتقى المناهج الحديثة في إدارة الأزمات والكوارث"، عمان، ماي 2009،ص،85.

[2] اسماعيل عبد الفتاح عبدالكافي، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية،2005 ،ص،148.

[3] المركز الوطني اليمني للمعلومات، **المرجع السابق**، ص،6 .

6- تطوير آليات الرصد والإنذار المبكر في مجال إدارة الأزمات والكوارث كلَما كان ذلك ممكن.

7- تجهيز غرفة عمليات لإدارة الأزمات والكوارث مزودة بأجهزة الاتصال المناسبة.

المرحلة الثانية: أثناء الأزمة (مرحلة المواجهة والاحتواء)

1- تنفيذ الخطط والسيناريوهات التي سبق إعدادها والتدريب عليها.

2- تنفيذ أعمال المواجهة والإغاثة بأنواعها وفقا لنوعية الأزمة أو الكارثة.

3- القيام بأعمال خدمات الطوارئ العاجلة.

4- تنفيذ عمليات الإخلاء عند الضرورة.

5- متابعة الحدث والوقوف على تطورات الموقف بشكل مستمر، وتقييمه، وتحديد الإجراءات المطلوبة للتعامل معه من خلال غرفة العمليات.

المرحلة الثالثة: ما بعد الأزمة (مرحلة التوازن)

1- حصر الخسائر فى الأفراد والمنشآت.

2- التأهيل وإعادة البناء (مرحلة إستئناف النشاط) والحماية من أخطار المستقبل المحتملة

3- تقييم الإجراءات التي تم اتخاذها للتعامل مع الكارثة خلال مرحلة المواجهة والاستجابة والاحتواء والخروج بالدروس المستفادة.

.4توثيق الحدث وتقديم التوصيات والمقترحات اللازمة، وتوجيهها إلى الجهات المعنية للاستفادة منها من أجل تلافي السلبيات مستقبلا (إن وجدت)، وتطوير وتحديث الخطط وفقاً للمستجدات من أجل إدارة أفضل.[1]

- وانطلاقا من عرض مراحل إدارة الأزمة(الكارثة) نعتبر أن السياسة العمرانية هي آلية من آليات إدارة الأزمة (الكارثة) في مرحلة ما قبل الأزمة لتنجب الآثار السلبية والتقليل من آثار الكارثة وهو ما تضمنته السياسة الوطنية للوقاية من الكوارث الطبيعية التي أكدت على العديد من الآليات بما فيها السياسة العمرانية وهو ما سيتم عرضه في الفصل الثاني المتعلق بدراسة دور السياسة العمرانية في الوقاية من الكوارث الطبيعية بمدينة الجزائر.

[1] لطفي ابراهيم، **ادارة الازمات والاخلاء في حالة الطوارئ**، جامعة دمياط،كلية الزراعة،2015،ص،3-4.

المبحث الثاني :السياسة العمرانية وأهم المفاهيم المرتبطة بها

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلا أهم المفاهيم التي ترتكز حولها الدراسةحيث سنتطرق في المبحث الأول إلى مفهومالسياسة العمرانية إضافة للمفاهيم المرتبطة بها كالتهيئة العمرانية والتخطيط العمراني.

المطلب الأول :مفهوم السياسة العمرانية

قبل التطرق لمفهوم السياسة العمرانية لابد من التطرق إلى التعريف اللغوي للعمران ونشأة هذا المفهوم ومن ثم التعريف الإصطلاحي.

1-التعريف اللغوي:

العمران من الناحية اللغوية مشتق من كلمة لاتينية urbs والتي تعني المدينة و كلمة العمران urbanismeحديثة العهد ، اذ يعتبر المهندس الاسباني del fonsocedra مبتكر الكلمة حيث ألف سنة 1867 كتابا حمل عنوان النظرية العامة للعمران لفن وأسلوب لبناء المدن. ويعرف العمران أيضا انه علم وتقنيات تنظيم وتهيئة التجمعات السكانية و المدن والأحياء [1]عرف العمران بمفهومه المعاصر تحولا منذ الثورة الصناعية في أوروبا حيث عرفت حركة تمدن على نطاق واسع و هو ما ساعد على استقطاب اليد العاملة من البوادي فزاد التوسع العمراني على شكل أحياء و تجمعات سكنية توسعت بشكل سريع مما اضطر بالسلطات العمومية لدول أوروبا الغربية التفكير في ضرورة تنظيم المدن[2].وقد ذهب ابن خلدون في نفس السياق معتبرا أن العمران البشري لابد له من سياسة ينتظم بها أمره ومعنى العمران هو الاجتماع البشري وتكون سياسة هذا العمران إما بالاستناد إلى شرع منزل او سياسة عقلية من اجتهاد وتخطيط البشر [3].

2- تعريف السياسة العمرانية:

"هي عبارة عن مجموعة من القرارات تركز على العمليات المميزة لوحدة حضرية معينة لتجهيزها وتنميتها ، او مجموعة من الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لضمان تسيير عمراني متطور ومتوازن مع تحديد الوسائل والأهداف والموارد البشرية والمادية المتوفرة من اجل تحديد حالة البناء الاجتماعي وكيفية

[1]Le petit Larousse illustrés, Paris : édition Larousse, pp1049 .

[2]Jacqueline Morand-Deviller, **Droit de l'urbanisme**, Dalloz,, Paris, 7e éd, 2006, P. 01.

[3]ابن خلدون ، **المقدمة**، الجزءالثاني، العددالثالث، المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ و علم الانسان والتاريخ، الجزائر،2006، ص،111.

تسييره حسب كل مرحلة و حسب الوضع التاريخي لشروط المراقبة حماية للمكان والظروف المحيطة به على جميع المستويات الوطنية والجهوية والمحلية في ظل السياسة الاجتماعية للبلاد "[1].

3-خصائص السياسة العمرانية:

أ-السياسة العمرانية سياسة مرنة ومتطورة:

يطرح ميدان العمران عدة مشاكل تتزايد مع مرور الزمن، وهذا ما يتطلب البحث عن أفكار جديدة من شأنها وضع معطيات جديدة و إيجاد حلول لهذه المشاكل، كما هو الشأن بالنسبة للوقاية من الأخطار الكبرى وكذا جانب حماية البيئة، حيث تم تبنيها فيشكل تشريعات و قواعد من قبل السلطة المختصة .وفي وقتنا الحاضر يتم العمل على تحقيق التوازن بين الحاجيات الأساسية للأفراد و المصلحة العامة دون إهمال التغيرات و التطورات الحاصلة في الميدان .فأدوات التعمير المقررة في إطار السياسة العمرانية الوطنية تبقى متجددة قابلة للمراجعة متأثرة بعدة عوامل كالنمو الديموغرافي و الاقتصادي على المستوى الوطني.

ب-السياسة العمرانية سياسة متميزة:

إلى جانب ميزة المرونة فالسياسة العمرانية تتصف بالتميز، كونها تختص بالفضاء الذي يختلف مع الخصائص منطقة موقع البناء و نوع البناء و وجهة استعماله، ومن هنا تتولد صفة التميز، فقيمة الأراضي مثلا في المنطقة الساحلية أو التلية تختلف عن قيمتها في المنطقة الجنوبية، و كذلك طريقة البناء و شكله يختلف باختلاف الأخطار المحيطة بموقع البناء و محيطه في كل منطقة.

ج-السياسة العمرانية سياسة مكانية متعلقة بالمجال:

ميدان السياسة العمرانية واسع جدا و يشهد حاليا حركة نمو سريعة سواء من جانب المواد المستعملة أو المظهر الخارجي للبناء، سياسة العمران تعمل على تكييف قواعدها مع الفضاء المحدد، كما أنه يرتكز على تجزئة الفضاء إلى مناطق تخصص للاستعمالات المختلفة، و يسهر على احترام استعمالات كل منطقة، حيث تكلف الإدارة المختصة بمنح التراخيص لشغل الأراضي بما يضمن حمايتها والمحافظة عليها[2].

---

[1] فتيحة طويل، **السياسة الحضرية ومشكلاتها الاجتماعية في المناطق الصحراوية**، ماجتسير في علم الاجتماع ، جامعة بسكرة،قسم علم الاجتماع ، 2005، ص17.

[2] Pierre Merlin et Françoise choay, **Dictionnaire de l'urbanisme et l'aménagement**, Quadring, 2 éd, 2009, p 911.

3-أهداف السياسة العمرانية:

-استغلالالأراضيبصفةعقلانيةومنتظمةحسبالاحتياجاتوذلكبوضعقواعدوإجراءاتلتنظيموحمايةمجالاتالاستعمال.

-تنظيم حركة التوسع العمراني للمدن.

-وضع قواعد و إجراءات لتنظيم و حماية مجالات الاستعمال

-تقليص الفوارق بين الأحياء وترقية التماسك الإجتماعي.

-القضاء على السكنات الهشة وغير الصحية.

-التحكم في مخططات النقل والتنقل وحركة المرور داخل محاور المدينة.

-تدعيم الطرق والشبكات المختلفة.

-حماية البيئة .

-الوقاية من الأخطار الكبرى.

إضافة إلى هذا التعريف فان السياسة العمرانية تشمل على مفاهيم اخرى تتداخل مع مفهوم السياسة العمرانية متعلقة بتنظيم وتسيير العمران و من هذه المفاهيم نذكر:

المطلب الثاني :مفهوم التخطيط العمراني والتهيئة العمرانية

تشتمل السياسة العمرانية وتتداخل مع مجموعة من المفاهيم التي تهتم بتنظيم وتسيير المجال العمراني ومن أهم هذه المفاهيم نجد:

أولا: التخطيط العمراني:

يقصد بالتخطيط العمراني المنهج الذي يتم بمقتضاه تهيئة تراب البلاد من اجل توزيع البشر ومواردهم توزيعا جغرافيا محكما بمعنى آخر يؤثر التخطيط العمراني بشكل فعال في التوزيع والترتيب المكاني الفيزيائي للأهداف والوظائف والبرامج وأصبح هذا النوع من الأساليب التقليدية في التخطيط اي ممارسة إجراءات الضبط في استخدام الارض في المدينة و الريف بهدف تحقيق العدالة في مجالات الصحة والإسكان والخدمات العامة [1].

[1] رولا احمد مياء، **التخطيط الحضري في سوريا والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد26، العدد1، جامعة دمشق، قسم تخطيط المدن والبيئة، ص275.

– هو مجموعة من الإجراءات المتكاملة بغرض تحديد الإسكان بمفهومه الشامل و التوزيع المتناسق والمتبادل في المنطقة وهذا لابد أن تشمل الاقتصاد والأعمار والتخطيط.

– ويمكن إعطاء تعريف للتخطيط العمراني وذلك باعتباره أداة ووسيلة لتحقيق المصلحة العامة لكافة القطاعات وفئات المجتمع ، من خلال وضع تصورات ورؤى لأوضاع مستقبلية مرغوبة لتوزيع الأنشطة والاستعمالات الاجتماعية في المكان المناسب والوقت المناسب وبما يحقق احتياجات التنمية في الحاضر والمستقبل ، من خلال التزويد بالخدمات والمرافق العامة وشبكات البنية الأساسية بأنواعها المختلفة ومن خلال وضع الاستراتيجيات و السياسات العامة والمخططات العمرانية بمستوياتها المختلفة وطنية إقليمية ومحلية على سبيل المثال :إسكان ، نقل ، طرق، جسور، خدمات ومرافق عامة وفي إطار تشريعي وقانوني واضح وملزم[1]

– **الدراسات التي يهتم بها التخطيط العمراني:**

1. استعمالات الأرض.
2. الكثافة السكانية.
3. ارتفاعات المباني .
4. مشروعات الإسكان.
5. شبكات الطرق .
6. تصميم مشروعات البنية الأساسية .[2]

ثانيا: مفهوم التهيئة العمرانية

1– **تعريف التهيئة :**

يقصد بالتهيئة مجموعة الأعمال المدروسة الرامية إلى إرساء نظام محكم و متناسق في تركيز السكان و الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية و البناءات و التجهيزات ووسائل الاتصال على امتداد رقعة من الأرض .

– فهي بالتالي عمل إراديتم عن طريق السلطة العمومية او بإيعاز منها وعلى مستويات مختلفة : على مستوى بلد إلى مستوى مدينة فحي سكني أو حتى المستوى المحلي الداخلي تهيئة مسكن أو مصنع.

---

[1] فائق جمعة منديل، **سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية**، المؤتمر الإقليمي حول المبادرات والابداع التنموي في المدينة العربية ،عمان، الاردن،14–17جانفي2008، ص5–6.

[2] فهمي خليفة الفهداوي، **السياسةالعامة، منظور كلي في البنية والتحليل**، عمان، دار السيرة للنشر والتوزيع،2001،ص38.

2- التهيئة العمرانية:

يقتصر مجال تطبيق التهيئة العمرانية على التجمعات السكانية الحضرية خاصة وتتمثل في جملة الإجراءات والأعمال الفنية و التشريعية و العقارية و الجمالية لإحكام تنظيم و تصميم المجال العمراني و حسن التصرف فيه لبلوغ نفس الأهداف المذكورة في تعريف التهيئة الإقليمية ومنها بالخصوص الاستغلال الأفضل للفضاء العمراني و تحسين ظروف سكن و عمل السكان و الترفيع في إنتاجيتهم مع المحافظة على الموارد الطبيعية .

– مفهوم التهيئة العمرانية يحافظ على معنى واسع ، حيث يستوعب كل التدخلات الضرورية لأي سياسة عمرانية هدفها أن تبقى المدينة نظاما حيا موحدا يمكن للحديث أن يتعايش مع القديم بانسجام وحركية على مستويات متلائمة و متوافقة مع النوعية محافظة على الموارد الطبيعية .[1]

كما تعني تهيئة الإقليم أن الدولة لا تهمل أي إقليم دون تنمية حيث أن كل مجال هو عبارة عن معلم وطني وهو ما يعطيه الحق في التنمية والازدهار بما يضمن للإنسان القدرة على العيش وزيادة العلاقة بين الإنسان و بيئته[2].

التعريف القانوني للتهيئة العمرانية جاء به القانون رقم87-03 في نادته الثانية على أنه :تشكل التهيئة العمرانية الإطار الاستدلالي للحفاظ على المجال الجغرافي وحمايته واستعماله وتقيم علاقة بين نشاطات القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني ، كما تمت الإشارة إلى مصطلح التهيئة العمرانية في القانون 90-29 والتي تشير إلى أنها الوسيلة المثلى التي تضمن للدولة التوزيع العقلاني للقوى الإنتاجية والموارد الطبيعية على مستوى الإقليم وهذا يأخذ بعين الإعتبار احتياجات السكان وتوزيعهم في هذا الإطار.

كما نصت المادة 7 من القانون 87-03 :تجسد التهيئة العمرانية اختيارات توزيع النشاطات الاقتصادية والسكان في المجال الجغرافي وتندرج في إطار تسيير إداري ومنسجم للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية التي ينبغي أن تخضع لها جملة الأعمال .[3]

---

[1] السياسة العمرانية بالجزائر، http://digiurbs.blogspot.com/2013/05/blog-post_5.html .تاريخ الدخول إلى الموقع 12 مارس 2016 على الساعة 7:15.

[2]Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, **Algérie 2025**, SNAT 2025 Tome 2, Février 2007, p 8

[3]المادة 3 من القانون 01- 20المؤرخ في 12 **ديسمبر 2001 يتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة**، الجريدة الرسمية العدد 77 .-

المبحث الثاني: مفهوم الكوارث الطبيعية

إن الحدوث المتكرر للكوارث الطبيعية جعل من الباحثين يهتمون أكثر بهذا الميدان، بالبحث في الجانب العلمي الجيولوجي من قبل علماء الجيولوجيا وغيرها من التخصصات العلمية الأخرى، إلى جانب الاهتمام بالبحث في مفهوم الكوارث الطبيعية لأهميته في توضيح معاني المصطلحات، لأن كل مفهوم لمصطلح له أكثر من دلالة تختلف باختلاف الوسط الذي تعالج فيه، وباختلاف الزاوية التي ينظر منها كل باحث، ومن خلال هذا المبحث سنتناول مفهوم الكوارث الطبيعية وآثارها على العمرانوبما أن الجزائر مصنفة ضمن الدول الأكثر عرضة للأخطار الطبيعية وخاصة الزلازل فسنعرج على أنواع الكوارث الطبيعية الأكثر حدوثا والأكثر خطرا على العمران ثم آثار الكوارث الطبيعية على العمران ، ثم إجراءات الوقاية من مخاطر الكوارث الطبيعية في مجال العمران.

المطلب الأول:تعريف الكارثة الطبيعية

- **تعريف هيئة الأمم المتحدة:**

الكارثة هي حالة مفجعة يتأثر من جرائها نمط الحياة اليومية فجأة ويصبح الناس بدون مساعدة ويعانون من ويلاتها ويصيرون في حاجة الى حماية، وملابس وملجأ وعناية طبية وإجتماعية واحتياجات الحياة الضرورية الأخرى.

- **تعريف المنظمة الدولية للحماية المدنية:**

الكارثة هي حوادث غير متوقعة ناجمة عن قوى الطبيعة، أو بسبب فعل الإنسان ويترتب عليها خسائر في الأرواح وتدمير الممتلكات ، وتكون ذات تأثير شديد على الاقتصاد الوطني والحياة الاجتماعية وتفوق إمكانيات مواجهتها قدرة الموارد الوطنية وتتطلب مساعدة دولية [1].

- **تعريف المديرية العامة للحماية المدنية:**

الكارثة حدث منشأه طبيعي، عواقبه مدمرة وأضراره البشرية والمادية وخيمة، لا يمكن السيطرة عليه والتحكم فيه عن طريق الوسائل المتوفرة وقت وقوعه.[2]

1الموسوعة الحرة، **كوارث طبيعية**[1] http://ar.wikipedia.org تاريخ الدخول إلى الموقع 10 أفريل 2916 على الساعة 09:00.

[2]المديرية العامة للحماية المدنية، **الوقاية من الكوارث الكبرى بالجزائر**، الجزائر، ص 15.

أما القانون 04-20 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة فقد أطلق عليها مصطلح 'الخطر الكبير" معرف إياه في المادة الثانية :

"كل تهديد محتمل على الإنسان وبيئته يمكن حدوثه بفعل مخاطر طبيعية استثنائية أو بفعل نشاطات بشرية"[1]

وقد عرفتها المنظمة الأمريكية لمهندسي السلامة بأنها "واقعة مفاجئة تسبب أضرارا فادحة في الأرواح والممتلكات وتمتد اثارها الى خارج نطاق المنطقة أو الجماعات المنكوبة ويمكن أن نعرفها بأنها الحالة التي حدثت فعلا وأدت ‘لى تدمير وخسائر في الموارد البشرية والمادية .[2]

توصف الكوارث الطبيعية بأنها نتاج تلاقي العرضة للخطر وشروط الهشاشة الموجودة مع مع انعدام القدرة والوسائل التي تهدف إلى الحد و التقليل ومواجهة الاثار السلبية ، فالكوارث الطبيعية يمكن أن توقع قتلى وجرحى وأمراض واثارسلبية على المجتمع إضافة إلى تدمير الممتلكات وفقدان الخدمات وتدهور البيئة .[3]

عرفت هيئة الأمم المتحدة الكوارث الطبيعية بأنها(تلك العملية أو الظاهرة الطبيعية التي قد تتسبب في خسائر في الأرواح أو إصابات أو أي آثار على الصحة أو خسارة في سبل المعيشة والخدمات)[4].

المطلب الثاني: أنواع وخصائص الكوارث الطبيعية

عرفت الجزائر ولا تزال العديد من الكوارث الطبيعية فمنها ما يكون بسبب الحركات الباطنية للأرض كالزلازل، ومنها ما يكون على سطح الأرض كالفيضانات والإنجراف حيث سنحاول التركيز في دراستنا على هذه الأنواع التي تتعرض لها الجزائر العاصمة، وباعتبارها الأكثر خطورة وإضرارا بالعمران.

أولا: الزلازل

تعرف الزلازل بأنها(عبارة عن موجات اهتزازية تنطلق من بؤرة الزلزال العميقة حيث تتحرك تلك الموجات نحو سطح الأرض في منطقة بؤرة الزلزال، وكلما تم الابتعاد عن بؤرة الزلزال كلما قلت الحركة الاهتزازية)

---

[1] القانون 04-20 المتعلق بالوقاية من الاخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية،العدد84.

[2] سامي محمد هشام وزيد منير عبوي، **إدارة الكوارث والمخاطر :الأسس النظرية والتطبيقية**، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع، 2007، ص15-16.

[3] Stratégie internationale de prévention des catastrophes, **terminologie pour la prévention des risques de catastrophes,** UNISDR, 2009, pp12.

[4] أمانة الأمم المتحدة للإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، **مصطلحات الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث،** www.unisdr.org/publication تاريخ الدخول إلى الموقع 23 مارس 2016 على الساعة 20:00.

كما تعرف بأنه اهتزاز الأرض بسبب انكسار وزحزحة مفاجئة لقطاعات عريضة من قشرة الأرض الصخرية الخارجية[1].

فالقشرة الأرضية حاليا منقسمة إلى سبعة صفائح رئيسية وإلى عدد من الصفائح الثانوية، حيث تتحرك كل صفيحة باتجاه معين، وتعد مناطق الاحتكاك أو التصادم بينها المواقع الرئيسية لانتشار الزلازل وبما أنها تحدث في مناطق محددة دون غيرها فإنها تسمى ب " أحزمة الزلازل.

وتعد الجزائر جزءا من الحزام المتوسطي المتميز بنشاطها الزلزالي نظرا لوقوعه في منطقة الالتحام بين الصفيحتين الأوروآسيوية والإفريقية، لذلك فهي معرضة باستمرار إلى خطر هذه الهزات الأرضية 42 والجزء الشمالي من الجزائر يعد منطقة ذات نشاط زلزالي شديد 43 والدليل على ذلك ما شهدته من هزات أرضية في السنوات الماضية أخطرها زلزال الشلف- الأصنام 1980 ، زلزال عين تيموشنت 1999 ، زلزال بومرداس 2003.

ثانيا: الفيضانات

تعد الفيضانات إحدى الكوارث الطبيعية الأكثر وقوعا في العالم بعد الزلازل، ويمكن تعريفها بأنها " ظاهرة طبيعية تحدث في شكل طغيان الماء على اليابس" . والجزائر كغيرها من الدول ليست بمنأى منها فقد حدثت العديد من الفيضانات منها فيضان باب الواد 2001 ، فيضان غرداية 2008.

- خصائص الكوارث الطبيعية:

1. سرعة الحدوث والتتابع ،فبعضها لا يتجاوز عدة ثواني مثل الزلزال وأخرى عدة دقائق وساعات مثل البراكين والأعاصير والأخرى عدة أيام مثل الفيضانات.
2. سرعة التأثير على مايقع ضمن نطاقها.
3. عدم القدرة على الحد من شدتها أو منع وقوعها.
4. صعوبة التنبؤ بحدوثها قبل وقت يكفي لاتخاذ التدابير اللازمة للحد من أثارها .[2]

[1] الموسوعة العربية العالمية، المرجع السابق، ص591.

[2] خلف حسين علي الدليمي، **الكوارث الطبيعية والحد من أثارها**، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009،ص29-30.

المبحث الثالث: علاقة العمران بالكوارث الطبيعية ودور السياسات العمرانية في الوقاية منها

يترتب عن الكوارث الطبيعية كالزلازل و الفيضانات آثار مدمرة بالأرواح تكون مباشرة وغير مباشرة غير أن نوع التأثير يبقى مرتبطا بشدة الزلازل و الفيضانات و كذا بطبيعة النسيج العمراني في المدينة خاصة و حسب القرب و البعد عن مركز حدوث الزلازل .

المطلب الأول:أسباب وآثار الكوارث الطبيعية على العمران

- أولا:أسباب الكوارث الطبيعية

1. وجود نوع من الضغط على الإقليم من خلال زيادة النمو السكاني والنشاط الخدماتي في الأوساط العمرانية واستقرارها في المناطق الساحلية والمنخفضة أو المناطق الصحراوية والمعرضة لأخطار الكوارث الطبيعية .
2. ضعف الحوكمة على المستوى المحلي وانعدام تخطيط وتسيير عمراني فعال.
3. تدهور النظام الإيكولوجي بفعل نشاطات الإنسان مثل بناء الطرقات والإستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية.
4. تدهور البنى التحتية وهشاشة الهياكل العمرانية تزيد من حدة الكارثة.
5. سوء استخدام الأراضي و عدم التطبيق المناسب للمعايير القياسية للتخطيط و التصميم و البناء.[1]

-ثانيا:آثار الكوارث الطبيعية على العمران

يترتب عن الكوارث الطبيعية كالزلازل و الفيضانات آثار مدمرة بالأرواح تكون مباشرة و غير مباشرة غير أن نوع التأثير يبقى مرتبطا بشدة الزلازل و الفيضانات و كذا بنوع الأبنية و المادة المستخدمة في البناء و حسب القرب و البعد عن مركز حدوث الزلازل نذكر منها ما يأتي:

- غالبية الفيضانات مضرة تتلف المنازل و الممتلكات كما تجر فالطبقة العليا للتربة تاركة سطح الأرض عاريا.

- كلما كانت شدة الزلزال ضعيفة كانت الأضرار بسيطة كتهديم الأسيجة و حدوث تصدع في جدران الأبنية أو سطوحها.

[1]La stratégie internationale de la prévention des catastrophes naturelles, **rendre les villes plus résilientes,** manuel à l'usage des dirigeants des gouvernements locaux, Genève, mars2012, p8.

– تهدم البيوت و الأبنية القديمة، الآيلة للسقوط التي لا تتوفر فيها شروط المتانة من حيث التصميم و نوع مادة البناء.

– تدمير المنشآت العمرانية و إحداث انهيارات و انزلا قات أرضية و حركات رفع و هبوط.

– تدمير منشآت البنية التحتية التي تقع ضمن نطاق تأثير الزلازل حيث تعمل على كسر أنابيب كسر شبكة المياه والغاز و الصرف الصحي وخطوط الكهرباء و الهاتف.

– قد يؤدي الانزلاق الصدعي إلى تحطم ضفاف الأنهار و البحيرات مسببة فيضانات.

– عندما تقع زلزلة قوية في قاع البحر فإنها تؤدي إلى حدوث أمواج التسونامي.[1]

المطلب الثاني: الوقاية من الكوارث الطبيعية في إطار السياسة العمرانية

تعرف الوقاية بأنها مجموع الإجراءات التي تسمح بتجنب الآثار السلبية للكوارث الطبيعية و البيئية والتكنولوجية والبيولوجية .

إن الوقاية من الكارثة يشمل عددا كبيرا من الإجراءات منها طويلة الأجل والأخرى قصيرة معدة ومصممة لإنقاذ الأرواح والحد من الأضرار المحتمل وقوعها نتيجة للكارثة ، وتتعلق الوقاية من الكوارث أيضا بسياسات وبرامج طويلة الأجل من شأنها العمل على الحد أو القضاء على طهور الكارثة لضمان سلامة الأرواح و الممتلكات العامة والخاصة .[2]

فالوقاية من الكوارث الطبيعية تمثل ذلك الإهتمام بتجنب الاثار السلبية عن طريق اتخاذ إجراءاتاستباقي مثل بناء السدود لتفادي خطر الفيضانات ، استخدام الأراضي وفق القواعد والقوانين التي تسمح بتحديد المناطق المعرضة للأخطار، القيام بدراسات هندسة الزلازل التي تسمح باستمرارية ومقاومة الهياكل العمرانية للزلازل.[3]

– دور التهيئة العمرانية في الوقاية من الكوارث الطبيعية:

تعتبر التهيئة العمرانية عاملا مهما للمساهمة في التنمية المستدامة ، فهي تفرض القيام بدراسات ومخططات وتحليل المعلومات المتعلقة بالبيئة و الأخطار والكوارث و تفرض صياغة قرارات بديلة متعلقة بالتهيئة العمرانية وصياغة مخطط على المدى البعيد على المستوى الجغرافي و الإداري.

---

[1] الموسوعة العربية العالمية، **المرجع السابق**، ص593.

[2] خالد جهاد فهمي، **المدينة و الكوارث** ،الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الطبعةالأولى،1988 ،ص34.

[3] Stratégie internationale de la prévention des catastrophes naturelles, ibid ,pp, 10-24.

يمكن للتهيئة العمرانية أن تساهم في التقليل من الكوارث والحد من الأخطار الطبيعية، من خلال التشجيع على عدم البناء واقامة المنشات الحيوية في المناطق المعرضة لأخطار الكوارث الطبيعية، وتشمل أيضا بناء شبكات الطرقات والكهرباء والمياه وشبكات الصرف الصحي والقطاعات الهامة الأخرى.[1]

- دور التخطيط العمراني في الوقاية من الكوارث الطبيعية:

لبلوغ الغاية المثلى من الإستعداد ضد أخطار الكوارث وجب أن يتناول التخطيط النواحي التالية:

1- تخطيط المناطق المستبعدة لكافة أنواع التنمية:

كقاعدة عامة يمنع إقامة أي نوع من النشاطات أو الإستثمار التجاري في المناطق الشديدة التعرض، إذ لابد من مراعاتها على الخرائط لتقويم درجات المخاطر (مخططات المناطق الزلزالية)، وعليه يمكن أخذ التدابير التالية ذات الأهمية من الوجهة الوطنية:

أ-إقامة المدن والحواضر الجديدة في المناطق الأقل تعرضا حيث تكون فيها الهزات قليلة الإحتمال والمناطق المرتفعة بالنسبة للسهول الفيضانية.

ب-الحد من التوسع في المناطق السكنية خارج الوضع القائم في المناطق ذات المخاطر العالية.

ج-تجنب إقامة مصانع جديدة أو مخازن في المناطق المهددة بارتفاع المخاطر.

2- اللامركزية في الإسكان والنشاطات الإقتصادية:

وذلك في الأقاليم والمناطق حيث ترتفع وتتوزع المخاطر حيث تزيد الكثافة السكانية والنشاط الاقتصادي فإذا وقعت كارثة طبيعية في تلك المنطقة فإن النتائج ستكون مفجعة بالنسبة لحياة السكان واقتصاد ذلك الإقليم، من البلاد حيث أن العواصم الحاضرة تنطوي على وضع جد خطيرفي البلاد النامية والمعرضة للكوارث .

ومن أجل الوصول إلى سياسة فعالة في اللامركزية السكانية والاقتصادية وجب إتباع الآتي:

وجود فكرة دقيقة عن أعداد المستوطنات والضرورات الإجتماعية و الإقتصادية من حيث تشكيل مجتمع وطني أو إقليمي .

اختيار المناطق الصناعية الجديدة بدقة لتشجيع التنمية وتحقيق المستوى المطلوب في هذه المنشات.

[1] خالد جهاد فهمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 41.

4- شبكات المواصلات البرية:

أن هذه الشبكات تتعرض بشكل كبير إلى دمار رهيب بسبب الكوارث الطبيعية الأمر الذي يشل كافة أعمال التدخل الفوري والإنقاذ على مساحات واسعة ولذلك لابد من التدابير التالية عند تصميم نظام النقل أن تكون الطرق الهامة والسكك الحديدية على المستوى المحلي والقومي بعيدة عن السهول الفيضية، والمناطق ذات الخطورة العالية.

عند مرور هذه الطرق عبر المناطق شديدة الخطورة يجب إعداد عدة مناطق بديلة.

5- شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية:

إن نظم الاتصالات لها أهمية بالغة في الإنذار المبكر وفي نقل المعلومات أثناء الكوارث لذلك لابد من تطويرها وربطها بجميع مناطق التمركز الصناعي والسكاني، ولابد أن تكون المواصفات الفنية لهذه النظم تضمن كفاءة التشغيل حتى عند انقطاع مصادر الطاقة العادية أو عند تحطيم بعض أجزائها الخارجية.

- محطة التزود بالطاقة الكهربائية:

لتجنب حالة الظلام التام في المدن في الفترات التي تليها أثناء الكارثة الطبيعية ومن أجل عمليات الإنقاذ ومتابعة النشاط الإنتاجي يجب أن تكون موارد الطاقة مترابطة على المستويين الإقليمي والوطني بحيث يمكن أن تزود بمصادر إنتاج أخرى وخطوط لنقل القدرة تحل محل التي دمرتها الكارثة.

6-إنشاء مراكز إقليمية لأعمال الطوارئ:

- لابد من وجود عدد من مراكز خدمات الطوارئ في المناطق المعرضة للكوارث مجهزة بالمخزونات من إمدادات الطوارئ ومواد الإغاثة ممثل :

معدات العلاج والمستشفيات.

مواد البناء وبعض أدوات البناء البسيطة.

عناصر إنشائية التصنيع لبناء مساكن مؤقتة وإصلاح الجسور.[1]

أولا :بالنسبة للفيضانات يتم التخفيف من مخاطرها على العمران:

- بعدم التعمير في المناطق المهددة بالفيضانات كتلك المحاذية للوديان.
- إزالة و تطهير مجاري صرف مياه الأمطار و شبكات الصرف الصحي و حمايتها من الانسداد.

[1]علي أورفلي، **المدينة والكوارث"مجابهة وأخطار الكوارث وعمليات التدخل"**، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1988، ص-ص،105-109.

– الصيانة المستمرة لممرات المياه.

– تشجير المناطق المهددة بالفيضانات.

– إنجاز الحواجز و الأحواض المائية الكبرى للتقليل من التدفق الهائل للسيول الجارفة القادمة من أعالي الجبال.

ثانيا: بالنسبة للزلازل يتم التخفيف من مخاطرها على العمران:

– بمنع البناء في المناطق المعرضة لخطر الزلازل.

– التقيد بقواعد البناء المضادة للزلازل.

– عدم الغش في مواد البناء.

– فرض رقابة تقنية دورية في جميع مراحل انجاز البناء.

احترام النصوص التشريعية المنظمة للنشاط العمراني[1].

–وضع خارطة للمناطق الزلزالية للتعريف بمدى وجود تجانس بين أسباب و أثار الزلزال فالمهندس المعماري ومخطط المدينة لابد لهم من معرفة من المنطقة القابلة للتعمير.

خاتمة الفصل:

نستخلص من خلال عرض هذا الإطار المفاهيمي المتعلق بموضوع الوقاية من الكوارث الطبيعية إلى أن مفهوم الكارثة مهما كان نوعها تكنولوجية أو صناعية أو طبيعية يتداخل بشكل كبير مع مفهوم الأزمة من حيث الخصائص كسرعة حدوثها وعنصر المفاجأة ونقص المعلومات ومراحل إدارتها مرحلة ما قبل الأومة ومرحلة أثناء وقوع الأزمة ومرحلة ما بعد الأزمة ، على غرار الكوارث الطبيعية التي تؤدي إلى أزمات خاصة إذا حدثت داخل المدن والمناطق العمرانية،وهناك العديد من الآليات لإدارة الكوارث الطبيعية والوقاية منها على غرار السياسة العمرانية كآلية وقائية التي تهدف إلى الحد من آثار الكارثة الطبيعية على العمران والإنسان ، والمستخلص أيضا أن الوقاية هي مرحلة من مراحل إدارة الأزمة أو الكارثة أي تكون في مرحلة ما قبل الأزمة (الكارثة)، فهي عملية استباق أي الانتقال من رد الفعل إلى الاستباق باعتبار أن الكوارث الطبيعية تشكل تهديد في كل وقت وغالبا لا يمكن التنبؤ بها وإنما يمكن وضع سيناريوهات تتيح لنا الإحاطة بشكل تقريبي واحتمالي لشدة والآثار التي يمكن أن تخلفها هذه الكوارث .

[1] الموسوعة العربية العالمية، **المرجع السابق**، ص591 .

الفصل الثاني تقييم السياسة العمرانية بالجزائر العاصمة في مواجهة الكوارث الطبيعية1962-2003

الفصل الثاني: تقييم السياسة العمرانية بالجزائر العاصمة في مواجهة الكوارث الطبيعية1962-2003

لقد شهدت مدينة الجزائر لحظات تاريخية ساهمت بالمكون الفيزيائي الديموغرافي الذي نشهده اليوم من جهة و الطبيعةالطبوغرافية لمدينة الجزائر من جهة أخرى، ولا شك أن الجزائر ليست بمنأى عن المشاكل خاصة منها المرتبطة باقتصاد المدينة كالتسيير العمراني . لقد أدى التزايد السكاني لمدينة الجزائر إلى تداخل الوظائف، و تعدد الحركة و تنوع أسبابها مع السياسات العمرانية الحالية في ظل النمو الديمغرافي المتزايد والانتشار العمراني غير المنظم والذي أدى إلى زيادة نسبة الهشاشة في ظل الكوارث الطبيعية التي شهدتها المدينة لذا شكل ظاهرة جديرة بالدراسة والإهتمام. لذا سنحاول من خلال هذا الفصل التعريف بمدينة الجزائر بالتركيز على النمو الديموغرافي و التوزيع السكاني و المجال العمراني إضافة الى واقع السياسات العمرانية التي كانت تهدف إلى تنظيم القطاع العمراني ،و سنتطرق أيضا الى مدى فاعلية هذه السياسات في مواجهة الكوارث الطبيعية من خلال نموذج فيضان باب الواد 2001، وزلزال زموري سنة 2003 ومن ثم نحاول تقييم هذه السياسات العمرانية والوقوف على أهم النقائص التي زادت من حدة الكارثة .

المبحث الأول: التعريف بمدينة الجزائر

قبل التطرق إلى مسار السياسات العمرانية بالعاصمة لابد من إعطاء لمحة جغرافية تاريخية توضح المدينة إضافة إلى النمو الديمغرافي والتوزيع العمراني الذي يرتبط بشكل مباشر بالكوارث الطبيعية كونها معرضة لها في كل وقت وفي كل ظرف.

المطلب الأول: لمحة جغرافية تاريخية عن مدينة الجزائر

بنيت مدينة الجزائر على سفوح جبال الساحل الجزائري، حيث شيدت القصبة على أحد التلال المطلة على الطرف الغربي لخليج الجزائر العاصمة على ارتفاع يقدر بحوالي 150 متر، ثم توسعت المدينة فيما بعد نحو الشمال الغربي على سفح جبل بوزريعة الذي يبلغ ارتفاعه 400 متر مثل حي باب الواد الواقع على طول الحافة المحيطة بالجبل، ومن أوائل الضواحي ظهرت في جنوب شرق المدينة على طول الشريط الساحلي الصغير على الأراضي الرطبة القديمة حتى مصب وادي الحراش. تواصل امتداد المدينة نحو الشرق خلف مصب واد الحراش على حساب الأراضي الخصبة لسهل متيجة وذلك على طول الخليج ليمتد في السنوات الأخيرة باتجاه الجنوب والجنوب الغربي على التلال المنحدرة للساحل لتضم المدينة القرى الزراعية.

اتسعت مساحة العاصمة من 273 كم مربع وفقا للتقسيم الإداري لسنة 1984م إلى 809,22 كم مربع بموجب المرسوم الرئاسي رقم 14-97 الصادر بتاريخ 31 ماي 1997،وتم إنشاء محافظة الجزائر الكبرى بموجب المرسوم الرئاسي رقم 292-97 الصادر بتاريخ 2 أوت 1997 المتعلق بالتنظيم الإداري للكيان الجديد الذي ضم 24 بلدية ،أما في يومنا الحاضر فإن مدينة الجزائر تتوسط حيزا مجاليا بمساحة قدرت ب|5473,6 كلم مربع تشكل 0،16 من إجمالي التراب الوطني[1] تأخذ خريطتها شكل الهلال حيث نجد عند خاصرتها الشرقية بومرداس والغربية تيبازة، وظهيرها من الجنوب والجنوب الغربي البليدة ،أما فيما يخص تقسيمها الإداري الحالي تقسم مدينة الجزائر إلى 13 دائرة تحوي 57 بلدية [2]

تعتبر الجزائر العاصمة مدينة تاريخية وثاني أكبر مدينة في المنطقة المغاربية، ومن أكبر المدن في مدن البحر الأبيض المتوسط ،تحوز على شبكة كبيرة من الطرق البرية والسكك الحديدية،إضافة الى المطار الدولي هواري بومدين بالدار البيضاء،وميناء مدينة الجزائر،كما تعرف وجود مقرات مختلف المؤسسات العليا للدولة من وزارات وإدارات وقطاعات سيادية وسفارات مختلف الدول، ، والوزن السكاني المعتبر، فمن أقل من نصف مليون نسمة عام 1962 إلى 2.5 نسمة عام 1998إلى 3.2 مليون نسمة 2008 أي بزيادة تفوق الخمسة أضعاف و 70%من قطاع الخدمات.

كما عرفت مجموعة من التحولات الهيكلية والوظيفية والمجالية عن طريق خلق العديد من المناطق الصناعية مثل المنطقة الصناعية للرغاية و الرويبة وسيدي موسى [3]

مدينة الجزائر تشكل الموضع الأكثر هيكلةً وأهميةً على المستوى الوطني ببنيتها الأساسية وهياكل الدولة والإدارة. و هذا علاوة على وزنها الاقتصادي، حيث تمثل الأنشطة الصناعية 25% من الأنشطة الصناعية الوطنية، وتمثل أنشطة ميناء الجزائر أكثر من 40% من الأنشطة المينائية الوطنية أيضاً، كما يمثل القطب الجامعي والتعليمي والمعاهد والمدارس العليا للتكوين حوالي 45% من أنشطة التعليم العالي على المستوى الوطني.

[1] فوزي بودقة، **دراسة تحليلية لفكرة المدن الجديدة في الجزائر**، علوم وتكنولوجيا، عدد 29 جوان 2009، جامعة هواري بومدين، ص51.

[2] فوزي بودقة وعلي حجيج، **نظام المركزية وتحدي العمران بمدينة الجزائر**، العلوم و التكنولوجيا، رقم23، جوان2005، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر ص6.

[3] Abbadimona, **quelle politique urbaine pour la capitale,** courrier de savoir, N°06,juin2005,pp ,07-10.

-قائمة الدوائر ببلدياتها:

الجدول رقم 1: التقسيم الإداري لمدينة الجزائر

رقم	الدائرة اللإدارية	مشتملاتها من البلديات
01	دائرة زرالدة	المعالمة، السويدانية، سطاوالي، زرالدة ،الرحمانية
02	دائرة شراقة	الحمامات، عين البنيان ،أولاد فايت، الشراقة، دالي إبراهيم
03	دائرة درارية	دويرة، خرايسية، درارية، بابا حسن، العاشور
04	دائرة بئر توتة	أولاد شبل، بئر توتة، تسالة المرجى
05	دائرة بئر مراد رايس	بئر مراد رايس، بئر خادم، جسر قسنطينة، سحاولة، حيدرة
06	دائرة بوزريعة	بوزريعة، بني مسوس، بن عكنون، الأبيار
07	دائرة باب الوادي	باب الوادي، واد قريش، بولوغين، رايس حميدو، القصبة
08	دائرة حسين داي	الحامة-العناصر، حسين داي،المقرية، القبة، محمد بلوزداد
09	دائرة سيدي امحمد	سيدي امحمد، المدنية، الجزائر الوسطى، المرادية
10	دائرة الحراش	الحراش، بوروبة، واد السمار، باش جراح

11	دائرة براقي	براقي، الكاليتوس، سيدي موسى
12	دائرة الدار البيضاء	برج البحري، المحمدية، الدار البيضاء، باب الزوار، برج الكيفان، عين طاية، المرسى
13	دائرة الرويبة	الرويبة، الرغاية، هراوة

المصدر:http://www.joradp.dz/JO2000/2000/009/FP4.pdf-تاريخ الدخول إلى الموقع 3 مارس 2016 على الساعة 22:45.

الشكل رقم 1: التقسيم الإداري لمدينة الجزائر

المصدر: http://www.forum-algerie.com/threads/70241-Carte-d-Alger-!

تاريخ الدخول إلى الموقع :4 مارس 2016 على الساعة 15:30

- مناخ مدينة الجزائر:

من خصائص مناخ مدينة الجزائر أنه مناخ متوسطي بحكم إطلالتها على البحر الأبيض المتوسط ،تتميز بشتاء بارد وصيف حار فالفترة التي تعرف أكبر نسبة هطول للأمطار تكون بين شهر أكتوبر ومارس،والفترة الأكثر حرارة تكون بين شهر جوان وسبتمبر،عرفت مدينة الجزائر عديد من حالات الجفاف بحكم تغير المناخ في الجزائر باستمرار،كما أن نسبة هطول الأمطار غير مستقرة تتغير من فترة لأخرى . تعرضت مدينة الجزائر في فترات عديدة لموجات حر وموجات برد من خلال مجموع المراحل المدروسة اعتبر صيف 1989 الأكثر حرارة دامت لفترة 17 يوم ،أما شتاء 1973 اعتبر اكثر سنة سجلت فيها تهاطل كمية أمطار بإجمالي 1171 مم.

كما يلاحظ منذ سنة 1975 ارتفاع نسبي في درجة الحرارة للجزائر العاصمة حيث شهدت الحرارة القصوى ارتفاعا بنسبة 0,5 %كل عشر سنوات و 0,2%بالنسبة للحرارة الدنيا [1]

[1]Lalaoui hechiche leila , **la prospective urbaine face aux enjeux des changements climatiques,** mémoire de magistere, EPAU, juin 2014 ,P38.

المطلب الثاني:التطور الديمغرافي وحركية السكان بالجزائر العاصمة

إن مراحل التطور الديمغرافي التي مرت بها مدينة الجزائر تتجلى من خلال العودة إلى سنوات ماقبل وبعد الإستقلال لفهم مسار التطور الديمغرافي بالمدينة باعتباره مجموعة من التراكمات لسياسات وأحداث تاريخية حسب كل مرحلة ،حيث شهدت المدينة انفجارا ديمغرافيا جراء ترك الأوروبيين للمساكن،ولقد وصلت نسبة النمو السنوي(سنة 1966- 1977) إلى 3,3 %

وذلك كنتيجة للتحضر السريع الذي شهدته هذه المرحلة ومن العوامل التي أدت لذلك سياسة الثورة الزراعية والتي أدت إلى تناقص سكان الريف باتجاه المدن وسياسة التصنيع والتي أدت لنمو المراكز الحضرية .[1]

جدول رقم2: النمو الديمغرافي في مدينة الجزائر

1940	1954	1962	1966	1977	1987	1998	2008	2020	2030
300000	300000	980000	992526	1455436	2123931	2562428	**2988145**	4,235 مليون نسمة	4,499مليون نسمة

المصدر: الأمم المتحدة حالة المدن في العالم 2008-2009.

-من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة النمو في مدينة الجزائر متزايدة ،حيث فإن حسب تقديرات الأمم المتحدة فإن مدينة الجزائر ستبلغ 4مليون نسمة [2] ونستخلص مما سبق ان مدينة الجزائر تشهد نموا ديمغرافيا كبيرا سواء الناتج من الهجرة أو النمو الطبيعي للسكان وبهذه الوتيرة فأن مدينة العاصمة سوف تشهد تحديات كبيرة على غرار ما تشهده اليوم.

[1] البشير التيجاني، **التحضر والتهيئة العمرانية بالجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،1997 ، ص-ص، 24-25.

[2]الأمم المتحدة، **حالة المدن في العالم2008-2009**، ترجمة:ديانا النغوي، الناشر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الطبعة العربية،عمان، الأردن، 2010، ص،46.

- **توزيع وحركة السكان بمدينة الجزائر**

شهدت بلديات الجزائر العاصمة حركة ونمو للسكان في الفترة الممتدة من 1966 إلى 2002 ذلك سواء نتيجة لسياسات الإسكان أو توزيع الأنشطة من خلال ومن خلال ما يلي سوف نبرز أهم التحركات والمناطق التي شهدت تدفقا للسكان من خلال الجدولان المواليان يمكننا ملاحظة النمو السكاني بالعاصمة حسب بلدياتها لفترة 1966-1987.

الجدول رقم 3:حركة السكان في مدينة الجزائر في البلديات المركزية

البلدية	عدد السكان المستقر	عدد السكان الداخلين	عدد الخارجين	الرصيد	نسبة التجدد
الجزائرالوسطى وسيدي محمد	145.847	5.973	76.646	70.673.	0,04
العناصر	39.034	8.467	13.034	4.567.	0.22
باب الواد	63.102	7.043	20.989	13.943.	0.11
الابيار	36,860	5.337	13.265	9.928.	0.14
القصبة	35.649	3.661	14.166	10.505.	0.10

المصدر: SALIHA OUADAH REBRAB: Partique de mobilités résidentielles et processus de territorialisation p8 .

الجدول4:حركة السكان في مدينة الجزائر في بعض بلديات الضواحي

البلدية	عدد السكان المستقر	عدد السكان الداخلين	عدد الخارجين	الرصيد	نسبة التجدد
باب الزوار	40.050	27.586	5.530	22.056	0.69
جسر قسنطينة	28.958	26.301	4.347	21.954	0.90
برج الكيفان	50.510	19.388	4.917	14.471	0.38
الدار البيضاء	16.122	19.785	2.278	8.507	0,67
جالي براهيم	14.324	8.327	1.838	6.489	0.57
الرغاية	36.506	8.021	2.449	5.572	0.22
الشراقة	32.827	8.950	3.298	5.652	0.27

المصدر: SALIHA OUADAH REBRAB: Partique de mobilités résidentielles et processus de territorialisation p8 .

ومن خلال الجدولان السابقان نلاحظ أن النمو السكاني وحركية السكان تتوجه من المركز إلى أطراف المدينة وذلك من مفرزات الضغط السكاني الذي شهده مركز المدينة حيث تدفقات السكان كانت من مركز المدينة نحو بلديات الضواحي ومن أبرز البلديات التي شهدت خروج السكان هي الجزائر الوسطى،سيدي محمد الحراش، حسين داي ، باب الواد،وهو أيضا ما نلاحظه في الفترة الممتدة من 1995 إلى 1998 وهو تدفق من المركز إلى الضواحي،حيث شهدت بلديات كل من :سيدي محمد، المدنية، حيدرة ، المرادية، الجزائر الوسطى، الحراش. توجه حركة سكانية نحو الضاحية والأطراف التالية:الدويرة، جسرقسنطينة، الدار البيضاء، عين البنيان سطاوالي[1].

[1] SALIHA OUADAH REBRAB, **Pratique de mobilités résidentielles et processus de territorialisation,**p12 .

المطلب الثاني: أهمية الجزائر العاصمة

تمتلك مدينة الجزائر الكثير من المميّزات لعلّ أهمها:

-مدينة عاصمة منذ زمن بعيد يعود إلى أواسط القرن السادس عشر.

- تراكم عمراني تاريخي ثري، بالنظر إلى ما عرفته المدينة من تعاقب أجناس عديدة مختلفة، مذ كانت ممرا تجاريا فينيقيا، مدينة رومانية، مدينة اختلط فيها البربر والمسلمون، مدينة أوروبية زمن الاستعمار الفرنسي و عاصمة دولة الاستقلال مند عام 1962، قاومت على الدوام المحاولات العديدة لاستبدالها أو تغيير موضعها.

- موقع استراتيجي يتوسط شمال البلاد حيث الوسط الطبيعي الغني بخيراته المادية وخصوبة أراضيه.

- تحتل مدينة الجزائر الموقع المركزي لساحل البلاد الممتد على مسافة 1200كم، إحدى الواجهات المتوسطية الجهوية الهامة، ومحور التقاء أساسي بين أفريقيا وأوروبا.

-مناخ معتدل يوفر شروطا واسعة للتنمية الاقتصادية والسياحية والثقافية.

-عاصمة عربية ومتوسطية وإفريقية مهمة، تتوطّن بها الكثير من الممثليات الدبلوماسية والهيئات الحكومية وغير الحكومية، وقد تمكنّت مدينة الجزائر وبنجاح من تنظيم العديد من المناسبات واللقاءات الجهوية والدولية في العقود الأربعة الماضية.

-مستوىً معتبر من التجهيزات والبنى التحتية للاتصال والمواصلات والاستقبال والخدمات والمرافق التي يمكنها تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.

- مدينة يزيد عدد سكانها عن 3 ملايين نسمة، ومجال متروبولي يشكل حيزاً جغرافياً شديد التركز بالسكان (حوالي 6 ملايين نسمة) وبالخدمات والأنشطة الاقتصادية.

هنا يكمن التحدي وينتصب رهان التنظيم العمراني المتزامن والتنمية الاقتصادية والمجالية بالعاصمة ومجالها المتروبولي، وهنا أيضاً تأتي أهمية التنظيم الإداري لهذا الإقليم بأدوات فعالة، تضمن أفضل تكييف لشروط تسيير مدينة الجزائر، حسب القواعد والأنظمة التي تتحكم في تسلسل المراكز والخدمات وفق المستويات المحلية الوطنية والجهوية والدولية، واندماج الخدمات والأنشطة حسب مقاييس وقوانين كل مستوى.[1]

[1]ANAT, **Maîtrise et organisation de L'urbanisation dans l'aire métropolitaine d'Alger**, 1997, p. 05.

-البنى التحتية والمنشات القاعدية:

تحوز الجزائر العاصمة على من مجموع البنى تحتية والتي تشكل عنصروا حيويا يهدف تحقيق مجموعة من الأهداف على المدى القريب والبعيد .

- شبكة الطرقات:

يمثل طول خط شبكة الطرقات الموجودة بالجزائر العاصمة حوالي 627,58 كم تنقسم إلى:

الطرق الوطنية:306,95

الطرق السريعة:112,9 كم

الطرق الولائية:307,58كم

- شبكة السكك الحديدية:

يعتبر النقل من خلال شبكة السكك الحديدية الوسيلة الأكثر سهولة للتنقل في العاصمة من خلال قدرة نقل 240.000 مسافر يوميا ليصل إلى 84 قطار يوميا بين كل من العاصمة والحراش والرغاية وبئرتوتة.

- ميناء الجزائر:

يمثل الميناء التجاري الأول في البلاد تصل قدرة استعابه 1 مليون حاوية ،يستقبل 32%من واردات الجزائر ويصدر عن طريقه 20%خارج المحروقات.

- المطار:

تصل قدرة مطار هواري بومدين على نقل 12 مليون مسافر سنويا كثالث مطار في أفريقيا .

- قطاع التعليم والبحث العلمي :

عدد المدارس الأبتدائية:879

عدد الإكماليات:279

عدد الثانويات:119

عدد الجامعات:15

عدد المعاهد:9

- قطاع الصحة :

عدد المستشفيات:23[1]

[1]Wilaya d'Alger,**invest in algeria**,andi2013,pp,11-13.

المبحث الثاني:مسار التعمير بمدينة الجزائر العاصمة

إن التحولات الوظيفية و الديمغرافية السريعة التي تزامنت شدتها مع استعادة مدينة الجزائر لوظيفتها كعاصمة وطنية عام 1962، كان من شأنها إحداث نموٍ عمرانيٍ غير مسبوق. أدت هذه التحولات إلى خلق ديناميكية كان من شأنها إحداث تغير شامل وعميق في بنية المدينة وتوسع كتلتها الحضرية، بامتدادها في مختلف الاتجاهات، هذا النمو هو في الواقع نتيجة للسياسة العمرانية التي تبنتها السلطة العمومية منذ العشرية الأولى التي أعقبت الاستقلال، بهدف تطوير وتنمية العاصمة، لتصبح قطباً رئيسياً في البلاد.

حيث شرع في إقامة المنشآت والمؤسسات المهيكلة للمجال، ذات البعد الدولي كقصر الأمم، والمركب الرياضي، وفندق الأوراسي في سنوات السبعينيات، ورياض الفتح وحديقة التسلية ببن عكنون في مطلع الثمانينات، وغيرها من المؤسسات والمرافق والتجهيزات الحضرية فيما بعد. كما تم تطوير وتوسيع المنطقة الصناعية رغاية-روبية، القطب الصناعي الرئيسي في البلاد، التي تزيد مساحتها حالياً عن 1000 هكتار عدا المناطق الصناعية الأخرى بواد السمار بمساحة تصل إلى 400 هكتار، جسر قسنطينة بمساحة 180 هكتار، الحراش بمساحة 78 هكتار، كان لهذه الهياكل الصناعية إلى جانب الهياكل الحضرية الأخرى دوراً أساسياً في تطور بنية مدينة الجزائر، مما أدى إلى استقطاب المدينة لليد العاملة من أحواض الشغل بالريف والمناطق المجاورة وإلى قيام السلطة العمومية بإنشاء مناطق السكن الحضري الجديدة في باب الزوار، قاريدي بالقبة، عين النعجة و الرغاية وغيرها، ممّا زاد من وتيرة الامتداد العمراني وإحداث تغيرات هيكلية و مجالية معتبرة.

اتسعت في الآونة الأخيرة ضاحية الجزائر العاصمة، بإقامة التجزئات السكنية التي تتداخل أحياناً مع السكن غير المنظم بمختلف أنماطه (السكن الهش، السكن الفوضوي بدون ترخيص، السكن القصديري) ولكن ألم تترك هذه التحولات المجالية-الاجتماعية والتحولات الديموغرافية في بنية المدينة، آثارها وانعكاساتها في ميدان التنظيم الحضري والسير الوظيفي للعاصمة،لا سيما فيما يواجهها من تحديات خاصة مي يتعلق بالتنظيم والتسيير العمراني .

المطلب الأول: انعكاس العامل التاريخي لمدينة الجزائر على واقعها العمراني

تداولت على حكم مدينة الجزائر أجناس عديدة، على امتداد ما يزيد عن ألفي سنة من نشوئها، كما يشير المؤرخون. لقد كانت في الأصل معبرا تجاريا فينيقيا، تحيط بها كتلة بوزريعة وتستند إليها، حيث عامل الحماية الطبيعي للميناء. لقد أُقيمت المدينة على ربوةٍ بالقرب من الميناء، واختيار الموضع يعتبر وسيلة للربط بين الساحل الشرقي للبحر المتوسط والساحل الشمالي الغربي لإفريقيا، والربط بين المدن الساحلية والمدن الداخلية. أطلق الفينيقيون عليها تسمية (Ikosim) وبعد أن نمت وتوسّعت في العهدين الروماني والبيزنطي، أصبحت تعرف باسم (Icosium)، ثم أُعيد تعديل المدينة في زمن بولوغين ابن زيري في القرن العاشر، وأصبحت عاصمة في القرن 16 على يد الداي خير الدين في العهد التركي[1]عرفت المدينة في تلك الفترة ازدهاراً في ميادين العمران والتجارة والملاحة البحرية، لاسيما بعد تطوير الموضع الطبيعي للمرسى إلى ميناء يرتبط بالمدينة عبر رصيف. وكغيرها من المدن في تلك الحقبة، كانت مدينة الجزائر محاطة بسور طوله 3200 متر، تشكلت داخل السور منظومة حضرية متكاملة بمفهوم ذلك العصر. حيث أُقيمت بمركز المدينة قصور الحكم ومباني الإدارة، وحولها شيّدت القلاع والحصون التي تحمي المدينة بالموازاة مع الواجهة البحرية للمدينة، تتبعها في الحلقة الثانية الأحياء السكنية ودور العبادة ونوافير الماء، ثم الأسواق وأنشطة التجارة والحرف التقليدية. بلغت مساحة المدينة آنذاك حوالي 50 هكتارا، تخترق السور خمسة بوابات تعلوها أبراج محصنة.

شكلت هذه البوابات المنافذ وسبل الاتصال مع العالم الخارجي. أمام حاجة المدينة إلى توسعات عمرانية جديدة، امتدت براعم المركزيةعبر مدخل باب الواد باتجاه الشمال الغربي، وعبر مدخل باب عزون جنوب شرقي المدينة، نظراً لصعوبة الامتداد عبر البوابات الأخرى و بسبب الطبيعة الوعرة للموضع[2].

- تأثير الحقبة الاستعمارية على الشكل العمراني لمدينة الجزائر:

عشية الاحتلال الفرنسي، لم تكن مدينة الجزائر مكتظة بالسكان، وتساوت مع مدينة قسنطينة في عدد السكان الذي وصل إلى حوالي 30 ألف نسمة، ولم تتعد مساحتها داخل أسوارها هكتاراً و لا تتوفر على المساحات الضرورية لأية توسعات جديدة.

[1]W d'Alger, DPAT, **Annuaire statistique**, 1996, p. 03.
[2] Claval, Paul et Sanguin, André Louis, **Métropolisation et politique**, Paris, L'Harmattan, 1998, pp. 37-51.

بدأ وجه المدينة يعرف تغيرات جذرية بعد الاحتلال الفرنسي عام 1830، حيث بدأت عمليات الهدم والتهيئة لكل من باب الواد وباب عزون وعلى أنقاض ما تهدّم، تمّ بناء ساحةٍ عمومية بالقصبة السفلى، أُطلق عليها الساحة الملكية، وشقت الطرق الواسعة لتأمين حركة الآليات العسكرية، وبناء المساكن لإيواء الجنود وأسرهم. خلال العقد الأول من احتلال المدينة، بدأت بواكير النموذج العمراني الاستعماري بالظهور وبصفةٍ مغايرة تماماً لنموذج العمران والطابع الأصلي للمدينة.

لم تكن عملية التعمير التي انطلقت وفق مخطط تهيئة شامل ومدروس، بل تميزت بطابعها الظرفي الوظيفي الذي يلبي احتياجات حربية وعسكرية للاحتلال. تواصلت عملية الهدم، حيث بوشر بهدم الأسواق المحاذية لباب عزون، باب الواد وحي البحرية، وتم هدم السور وكافة الأبواب عام 1846، وبناء الواجهة البحرية عام 1860، وتوسعة ميناء الجزائر ومتابعة شق الطرق الواسعة بين 1865- 1890.

الأمر الذي دفع بزحف محاور النمو العمراني في شرق النواة القديمة ببناء حي (Isly) المعروف اليوم بحي العربي بن مهيدي، وغرب نواة المدينة ببناء حي باب الواد، وبذلك بدأت تظهر ملامح وجه عمراني جديد، يعبِّر بلا شك عن مدينة أوربية في طريق النمو، ومن هنا تبدأ في نظرنا قصة العمران الحديث بمدينة الجزائر العاصمة.

تواصل نمو سكان مدينة الجزائر وبلغ حوالي 000 180 نسمة نهاية القرن 19، مما أدى إلى حاجة متزايدة لبناء السكن والمرافق، وكان حل المشكلة يقوم على المنطق التالي: إسكان أكبر عدد من الناس في أصغر مساحة ممكنة. تمّ إنشاء عدد من المباني والمرافق العمومية كقصر الحكومة، دار الفلاحة، دار البلدية وغيرها من المباني في الفترة بين 1920-1950.

أُقيمت في العقد الأخير من العهد الاستعماري، في إطار سياسة بناء المجموعات السكنية الكبرى لإيواء ذوي الدخل المحدود عدد من الأحياء السكنية استقبل بعضها سكان القصبة ممن تداعت منازلهم- كأحياء ديار المحصول، ديار السعادة، مناخ فرنسا (واد قريش حالياً)، ديار الكاف وديار الجماعة. وبإنشاء هذه المجموعات السكنية الكبرى، أُلحقت بالنسيج الجديد التجمعات الحضرية المجاورة، كالأبيار وبولوغين غرباً، حسين داي، المدنية وبئر مراد رايس شرقاً وجنوباً، ليكوّن هذا النسيج الجديد ما اصطلح على تسميته عام 1959 "الجزائر الكبرى"[1].

1W d'Alger.04 ، سبق ذكره ص.

المطلب الثاني: تأثير العامل الطبيعي على العمران بالجزائر العاصمة

بسبب الطبيعة الطبوغرافية الوعرة (الشُعَب، مضايق واديْ جر والشّفة غرباً، ومرتفعات الأخضرية التي تتخلّل الأطلس البليدي شرقاً) تبرز مشكلة صعوبة الاندماج والتواصل مع إقليم وسط البلاد، وباستثناء سهل المتيجة القريب، الذي أصبح متداخلاً مع النسيج الحضري للمدينة، لا يحتوي ظهيرها على سهول خصبة، ولا بدائل عمرانية هامة حتى الآن، تحيط بها وتخفف من ضغوطاتها، وتحمل معها جزءاً من وزنها وثقل مركزيتها. و برغم ذلك تمتلك مدينة الجزائر العاصمة مكانة هامة في البنية العمرانية المحلية والوطنية، وما يوفره ما تبقى من سهل المتيجة وسهول الساحل من أراضٍ خصبة هي بمثابة البطن الغضّة على حد تعبير مارك كوت التي شكّلت على الدوام خزّان الغذاء الاستراتيجي. ولكن هذه الأراضي الخصبة تتعرض يوماً بعد يوم للامتداد العمراني التعسفي خارج محيطات التعمير التي حددها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) والمخططات التفصيلية المنبثقة عنه والمتمثلة في مخططات شغل الأرض (POS) حيث تشير بعض التقديرات إلى أن ما استهلكه التعمير المنظم وغير المنظم يصل إلى حوالي 20% من مجمل سهل المتيجة الذي تبلغ مساحته 135000 هكتار، الأمر الذي يهدد مع مرور الزمن الظهير الخصب الوحيد المحيط بمدينة الجزائر، وبالتالي تهديد الأمن الغذائي وتعريضه للخطر، علاوة على ارتفاع فاتورة تأمين الاحتياجات الغذائية للسكان من جهة أخرى.[1]

أدت هذه الضغوطات السكانية ومتطلبات التنمية الاقتصادية، إلى تشبع الجزء المركزي من المدينة، واتساع نسيجها الحضري المتصل، وامتدادها العمراني على جوارها من المساحات الزراعية الخصبة، والمساحات الخضراء من الغابات والأشجار في ضواحيها، الأمر الذي دفع السلطة العمرانية، إلى إجراء التعديل الإداري لحدود ولاية الجزائر عام 1997، تهدف السلطة العمومية من وراء هذا التعديل، استيعاب الامتداد الحضري للمدينة، لتنتقل المساحة من 27000 هكتار إلى 80922 هكتار، حيث يغطي نطاق المدينة مساحة لا تقل عن 90000 هكتار أكثر من نصفها من الأراضي الفلاحية.

المطلب الثالث:تحديات العمران بالجزائر العاصمة

تواجه مدينة الجزائر العاصمة اليوم تحدّيان أساسيان: الأول، تشبع المدينة واكتظاظها السكاني وتنوعها الوظيفي، أما الثاني فيتمثّل في الامتداد العمراني الضواحي وخاصة التعمير المنتشر والمبعثرولكن بالنظر

[1] ANAT, **Maîtrise et organisation de L'urbanisation dans l'aire métropolitaine d'Alger**, 1997, p. 05

إلى مؤشر الكثافة السكانية، نلاحظ أنّ في ولاية الجزائر كوحدة ترابية حضرية بمساحتها الحالية 922 80 هكتار، يصل متوسط الكثافة السكانية الخام إلى 37 نسمة/الهكتار عام 2005نسوق هذه الأمثلة لكي نبيّن فروق الكثافات، ولنؤكّد أنّ التحدّي لا يكمن بالضرورة في تضخّم مدينة الجزائر أو اكتظاظها السكاني، كما يرد في الوثائق الصادرة عن القطاع المكلّف بالتهيئة العمرانية، بل يكمن التّحدي في الامتداد العشوائي للتعمير، نظراً لعدم قدرة الجماعات المحلية على تسيير وعقلنة استعمال المجال وضعف التحكم في آليات النمو، وربما في أحيانٍ كثيرة تجاهل مخططات التعمير ووضعها جانباً، إما لسوء استيعاب الترتيبات التي تنص عليها نظراً لضعف كفاءة المنتخبين المحليين، أو ربما لتعارض توجيهات المخططات مع ما يجري حقيقة على الأرض.

معنى ذلك أنّ مدينة الجزائر – حسب آلية نموها الحالية– و حتى تأوي 7 ملايين نسمة، لابد أن تتوفر على مساحة تزيد عن 1500كم²، ومثل هذه المساحة غير متوفرة في منطقة العاصمة، فالمدينة تقع ضمن مجالٍ ضيّق ومحصور بين البحر واليابسة كما هو معروف، إذن لم يتبق سوى الأرض الزراعية، التي تشكل ظهيرها الخصب الوحيد، سهل المتيجة الذي يفقد مساحات معتبرة، تصل إلى حوالي 1000 هكتار سنوياً.

أما التحدي الثاني فهو ما اصطلح على تسميته بالتعمير الفوضوي أو غير المنظم، وهنا تكمن إشكالية تنظيم المجال الحضري والاستعمال الأمثل للمساحات البينية، وبيد السلطة العمومية إمكانيات توجيه الانتباه إلى عمليات التدخل الذكية والعقلانية على النسيج العمراني، لتحقيق النتائج المجزية والمفيدة التي من شأنها خدمة الاقتصاد الحضري للمدينة، وبالتوازي مع هذه الأعمال الضرورية، لابد من مراعاة النظرة الشمولية، وتحديد السياق الذي في إطاره تنمو المدينة لاستيعاب السكان، والأنشطة والخدمات وإعادة توزيع النشاطات لتحقيق التوازن بين المدينة ومحيطها الحضري، بين المدينة ونطاقها المترو بولي، لتجنيب المدينة التعطل الوظيفي مع مرور الزمن، بفعل ثقل نظام المركزيةوبالتالي عدم توازن النظام العمراني.

كما كان البناء غير الشرعي ظاهرة استعصت على السلطات المحلية و المركزيةمعالجتها و القضاء عليها فان زحفها استهدف بالدرجة الأولى قطاع التعمير المستقبلي والقطاعغير قابل للتعمير باعتبارهما القطاعين اللذين يتوفران على الأراضي يمكن الاستيلاء والبناءعليها بصفة سهلة ولا تخلو بلدية من بلديات ولاية الجزائر تقريبا إلا وعرفت قطاعات التعمير بهازحف عليها خاصة بلدية الدار البيضاء و التي تأخذها كنموذج لهذا الاكتساح .

لقد اكتسح البناء غير الشرعي في بلدية الدار البيضاء قطاع التعمير المستقبلي بشكل قوي مما حال دون انجاز عدة مشاريع عمرانية واقتصادية ، حيث استهلك البناء غيرا لشرعي مساحة 143.97 هكتار بعدد البنايات يقدر بـ:1482 بناية البناء غير الشرعي لا يعرف حدود و لا يخضع لضوابط حيث أنه لم يكتفي بالتعدي على قطاع التعمير المستقبلي بل تجاوز كل الحدود ليصل الى القطاع غير قابل للتعمير و الذي من المفروض أن لا يعرف حركة التعمير المخططة و لا غير المخططة باعتبار قطاع محمي ، لكن وللأسف وصلت اليه السنة الالتهام حيث أنه تم على مستوى بلدية الدار البيضاء استهلاك 923.447 هكتار من أجود الأراضي الزراعية في سهل متيجة الشرقية حيث وصلت عدد البنايات التي شيدت عليه 92283 بناية غير شرعية لقد أحصت السلطات المعنية مساحة السكن الفوضوي بولاية الجزائر ما يعادل 260 هكتار سنة 1993.

فظاهرة وجود و انتشار البيوت القصديرية تسود أغلبية ولاية الجزائر التي وصلت عدد البنايات القصديرية بها حوالي5677 مسكن قصديري سنة1987 أما سنة 1988 فأحصى عبر57 بلدية مكونة لولاية الجزائر25567 مسكن قصديري أي بنسبة زيادة 77.80 بالمائة عن سنة1987 ولقد أحصى 2375 بيت قصديري ببلدية جسر قسنطينة أي بنسبة 15.58 % من المساكن الحالية بالبلدية أي المرتبة الثانية بعد السكن الجماعي بمعدل161 بيت سنويا وهذا العدد رهيب ينبئ بخطورة الوضع واستفحاله ن مما ينبغي المسارعة في القضاء عليه بصفة نهائية[1].

إنّ التحدي الكبير الذي يواجه مدينة الجزائر، يكمن في مسألتين رئيسيتين: الأولى، تتمثّل في كيفية الموائمة بين النمو السكاني والنمو المجالي الحضري، والثانية، الحدود التي تقف عندها المدينة، والتحكم بعملية التنظيم المجالي، وإنتاج المجالات الإقليمية التي تشكّل إطاراً يستوعب هذا النمو[2].

[1] أرقام و احصائيات مصدرها الديوان الوطني للاحصاء سنة 1998.

[2] بودقة، فوزي، "**نظام المركزية وتحدي العمران بمدينة الجزائر**"، مجلة علوم وتكنولوجيا، العدد 23، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005،ص23-24.

جدول رقم 5: البلديات التي لها أعلى نسبة في البناء القصديري.

البلديات	النسبة بالمائة
برج الكيفان	11,55
واد قريش	11,11
بوروبة	11,02
جسر قسنطينة	10,28

المصدر: مديرية البناء و التعمير

حيث أن مركز المدينة اثر على البلديات المجاورة في إطار البناء غير الشرعي سواء الصلب أو البناء غير الشرعي الهش (القصديري) فتأثرت هذه البلديات من جراء الأزمة التي تعيشها المدينة الام حيث أصبحت هذه البلديات تمثل مجالا لاستقبال كل ما لم تستطع أن تستوعبه المدينة سواء بصفة مخططة أو بصفة فوضوية غير منظمة وغير مخططة فمثلا أزمة السكن داخل المركز احتضنتها البلديات المجاورة بإنشاء المشاريع السكنية الضخمة مثل حي النعجة أكبر مجمع سكني كما مر بنا . نفس الأمر بالنسبة للبناء الفوضوي فإفرازات المدينة الأم كانت على حساب البلديات المجاورة ولنأخذ على سبيل المثال بلدية الدار البيضاء حيث نجد أن أصل السكان الشاغلين للبنايات غير الشرعية في هذه البلدية وصل إلى 46.2 % من مجموع السكان كلهم من بلديات ولاية الجزائر . وهكذا فان هذه التفاعلات هي نتيجة حتمية لما آلت إليها الأوضاع بمدينة الجزائر ومن ثم وجب الإسراع بالتكفل بمشاكل هذه المدينة والمواطنين المعنيين وتسويتها نهائيا خاصة إذا علمنا أن سكان هذه المساكن أو البيوت هم من طبقة ضعيفة الدخل ومن ثم وجب على الدولة التكفل بهم ورعايتهم و الإسراع بتوفير سكن لائق و محترم لهم. فالمدن الجزائرية خاصة الموجودة في الشريط الساحلي أصبحت أكثر نشاطا بالسكان خاصة مع وجود البنى التحتية والبنى الصناعية وهو ما يجعل إدارة الكوارث أكثر صعوبة فالنمو العمراني الكبير في المناطق المعرضة للكوارث الطبيعية يزيد من نسبة التهديد والأضرار المادية والبشرية إضافة إلى هذه الانعكاسات المباشرة لابد من الأخذ في الحسبان الأضرار غير المباشرة فالزلزال يؤدي إلى انجراف التربة

مستقبلا والانهيارات ويمكن أن تتأثر البنى التحتية الصناعية فتؤدي بدورها الى الحرائق وانفجارات والتلوث وهو ما يؤثر على الصحة العمومية إضافة للمنشات البترولية وقنوات نقل المحروقات.

الشكل رقم 2: للحي القصديري بوروبة

المصدر:http://www.echoroukonline.com/ara/articles/152627.html**تاريخ الدخول إلى الموقع 2أفريل 2016 على الساعة 10:23**

المبحث الثالث:مراحل السياسة العمرانية بالجزائر العاصمة

مرت سياسة التعمير منذ الاستقلال و من خلال الحكومات المتعاقبة بمراحل عدة، حاولت من خلالها وضع الوسائل الكفيلة بتنظيم النشاط العمراني، يمكن إعطاء لمحة عن هذه المحاولات بتقسيمها إلى مرحلتين: مرحلة ما قبل دستور 1989 و مرحلة ما بعده.

المطلب الأول: المراحل التي مرت بها التشريعات المتعلقة بالسياسات في الجزائر بعد الاستقلال:

- أولا :قبل دستور1989

استمر العمل غداة الاستقلال بأحكام الدستور الفرنسي المؤرخ في 31 ديسمبر 1958 باستثناء ما يتنافى والسيادة الوطنية بموجب الأمر 62-157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962 وأهم مرحلة مر بها قطاع التعمير بعد الاستقلال تمثلت في صدور الأمر رقم 74-26 المؤرخ في 20فيفري 1974 المتضمن تكوين الاحتياطات العقارية لصالح البلديات فبموجبه منحت صلاحيات واسعة للبلدية وجعلها المحتكر الوحيد للمعاملات العقارية في إطارها العمراني وترتب عنها العديد من المشاكل أبرزها:

لقد تسبب دمج الأراضي الزائدة عن الحاجات العائلية ضمن الاحتياطات العقارية، وعدم تسديد البلديات ماعليها من تعويضات إلى الملكية الأصلية في نشوب نزاعات عقارية دامت سنوات.

-توحيد سعر جميع القطع الأرضية المعدة للبناء بغض النظر عن خصائص كل منها.

-إثقال كاهل ميزانية البلدية بالديون التي أصبحت عبئا عليها.

وفي هذه المرحلة نفسها صدر أول نص تشريعي في مجال التعمير و هو الأمر رقم 75-67 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتعلق برخصة البناء و التجزئة.

ومن بين التشريعات الصادرة في هذه المرحلة نذكر:

- القانون 83-03 المؤرخ في 25 فيفري المتعلق بحماية البيئة .
- الأمر 85-01 المؤرخ في 13 أوت 1985 الذي يحدد انتقاليا قواعد شغل الأراضي قصد المحافظة عليها وحمايتها.
- المرسوم 85-71المؤرخ في 13 أفريل 1985 الذي يتضمن إنشاء مركز وطني للبحث المطبق في هندسة مقاومة الزلازل.
- المرسوم 85-212 المتعلق بتسوية البناءات الفوضوية.
- المرسوم 85-232 المؤرخ في 25 غشت 1985 المتعلق بالوقاية من أخطار الكوارث.

- صدور القانون 87-03المؤرخ في 27 جانفي 1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية هذا الأخير الذي تضمن أدوات تعمير جديدة استمر العمل بها حتى 1990.

-ثانيا : بعد دستور1989

في ظل الإصلاحات العامة التي جاء بها دستور 1989 تغيرت سياسة الحكومة الجزائرية في شتى الميادين منها ميدان التعمير الذي أصبح أحد أولوياتها و تجسد ذلك بصدور مجموعة من القوانين المنظمة لحركة العمران بدءً:

-بقانون رقم 90-08 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية.

-قانون 90-09 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالولاية.

-القانون رقم 90-25 المؤرخ في 18نوفمبر1990 المتعلق بالتوجيه العقاري والعقار العمراني .

-القانون 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير.

غير أن الظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينيات كانت العائق لهاته السياسة العمرانية الجديدة، وهذا ما سمح باستفحال المشاكل المتعلقة بالعمران منها ظاهرة البناءات الفوضوية، ومع ذلك فقد حاول المشرع تدارك الوضع عن طريق وضع شروط للإنتاج المعماري و ممارسة مهنة المهندس المعماري وتعديل القانون – 90 بموجب المرسوم التشريعي رقم 942 المتعلق بالتوجيه العقاري المؤرخ في 18مايو 1994

وتم العمل بهذه التشريعات إلى غاية 2003 سنة وقوع زلزال بومرداس الذي ألحق أضرارا بالمباني من انهيارات و تشققات على الرغم من أن بعضها حديث الإنشاء، ومن خلال الآثار التي خلفتها تبين مدى ضعف التشريعات المتعلقة بالعمران والسياسات العمرانية عموما و غياب التشريعات المتعلقة بالوقاية من الكوارث على وجه الخصوص و ضعف قواعد البناء المضاد للزلازل وهو ما سنتطرق إليه من خلال عرض الكوارث الطبيعية التي ضربت العاصمة في الفصل الرابع و مدى هشاشة السياسات العمرانية والأطر التشريعية المنظمة لها في مواجهة الكوارث الطبيعية .[1]

[1] تكواشت كمال، **الآليات القانونية للحد من ظاهرة البناء الفوضوي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر.2009، باتنة، ص - 8.

المطلب الثاني : أدوات التخطيط العمراني لولاية الجزائـر

لقد جاء قانون التهيئة و التعمير ليضع تشخيص و تأطير قانوني مناسب للتعمير كمبدأ أساسي مسلم به في إطار أحكام قانون التوجيه العقاري و التي تعطي لقواعد التعمير أبعاد حقيقية و قواعد ثابتة و متينة في إطار سياسة تنموية متكاملة و تحكم فعال في العقار و المجال من طرف البلدية في حدود أحكام قانون البلدية لسنة 1990 وهكذا اقر قانون ديسمبر1990 المتعلق بالتهيئة و التعمير[1]أدوات قانونية واضحة المعالم ثابتة الأسس جلية الأهداف محددة الأبعاد و هي المخطط

التوجيهي للتهيئة و التعمير و مخطط شغل الارض و سنحاول التطرق اليهما بنوع من التحليل و النقد وفق قسمين اساسيين:

- القسم الأول يتعلق بالمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير
- القسم الثاني يتعلق بمخطط شغل الأرض

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أداة للوقاية من الكوارث الطبيعية :

إن التعريف القانوني للمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير جاءت به المادة 16 من القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة و التعمير على أنها أداة للتخطيط المجالي و التسيير الحضاري، تحدد بموجبه التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعينة مع مراعاة تصاميم التهيئة و مخططات التنمية، كما أنه يضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي وقد نظمه المرسوم التنفيذي رقم91 -177 الذي يحدد إجراءات إعداده ومحتواه و المصادقة عليه،إ ذ أضاف دور جديد أنيط لأدوات التعمير يتمثل في تحديد المناطق المعرضة للأخطار الطبيعية كالزلازل والفيضانات مع تحديد شروط التهيئة و البناء و خصوصا في المناطق الشمالية للبلاد، وتتوقف مدى نجاعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير في الوقاية من مخاطر الكوارث الطبيعية في مجال العمران على مدى سلامة مراحل إعدادها و مدى الالتزام بالإجراءات الواردة بشأنه.

[1]2. قانون 29-90 المؤرخ في 01/12/1990 المتعلق بالتهيئة و التعمير ، ج ر 52.

موضوع المخطط:

1- رفض منح الترخيص بإقامة المباني و المنشآت

لقد منع المشرع الجزائري منعا باتا منح رخصة البناء لإنجاز بنايات في مناطق معرضة لأخطار الكوارث الطبيعية كونها مهددة بالانهيار على أصحابها في أي وقت، كما أن أغلب الوفيات عند وقوع زلزال أو فيضان يكون سببها انهيار المباني.

وبالتالي تم إدراج شرط أساسي ينبغي مراعاته عند منح رخصة البناء منذ1991 ممثلا في مدى تعرض الأرض المزمع بناؤها للأخطار الطبيعية وعلى الرغم من أهمية المادة 3 من المرسوم التنفيذي 91-175 ودورها في التخفيف من مخاطر الكوارث الطبيعية، إلا أن الواقع العملي أثبت عكس ذلك، فما حدث من انهيارات للمباني وحتى المنجزة حديثا منها جراء زلزال 2003 لدليل واضح على خرق النص القانوني أعلاه 64 ، والأمر نفسه مع فيضان غرداية لسنة 2008 إذ تم إنجاز المباني في مجرى الواد[1]

2- منح رخصة البناء مقيدة بشروط:

تم تقييد رخصة البناء في حالة منحها لإنجاز مباني في مناطق معرضة للكوارث الطبيعية بضرورة احترام الشروط الخاصة التي تتطلبها القوانين والتنظيمات المعمول بها، ومعنى هذا أنه في حالة منح الترخيص بالبناء في مناطق مهددة بأخطار الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات يجب التقيد بشروط السلامة والأمن عند انجاز البنايات كالالتزام بقواعد البناء المضادة للزلازل أو المضادة للفيضانات حسب نوع الخطر المحيط بالأرض محلا لبناء و درجة خطورتها، غير أن زلزال 2003 بين أنه تم إنجاز البنايات في مناطق معرضة للزلازل دون مراعاة لشروط السلامة عند انجازها إلى جانب ما هو مذكور أعلاه فقد حدد المشرع المقاييس الواجب اعتمادها عند إنجاز البناءات في حالة غياب أدوات التعمير، وكذا وجوب توفر الشبكات الضرورية كربط البنايات بشبكة توزيع الماء الصالح للشرب[2].

مخطط شغل الأراضيpos :

مخطط شغل الارض يحدد استخدامات دقيقة ومعينة في كيفية وطريقة استخدام الارض حيث نجده يعطي خطة واضحة لكيفية هذا الاستخدام ، حيث ان استخدام الارض واحد من أهم العناصر :مخطط المدينة كوسيلة اساسية من وسائل التخطيط العمراني الحديث ، فهو يقوم بتحديد المواقع و المساحات بالمدينة

حيث أنه عليه أن يضمن التوازن في توزيع المساحات بين مختلف القطاعات السكنية و المرافق والانجازات الصناعية وغيرها .[1]

وعليه فإن دراسة مخطط شغل الأراضي يتم بالتطرق إلى النقاط التالية:

محتوى مخطط شغل الأراضي:

- المستندات البيانية المرجعية:

تشتمل على :مخطط بيان الموقع، مخطط طوبوغرافي، خارطة تحدد المناطق و الأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية و التكنولوجية مصحوبة بالتقارير التقنية المتصلة بذلك و الأخطار الكبرى المبينة في المخطط العام للوقاية مخطط الواقع القائم يبرز الإطار المشيد حاليا و الطرق و الشبكات المختلفة و الارتفاقات الموجودة.

مخطط التهيئة عامة يحدد :المناطق القانونية المتجانسة و كذلك موقع إقامة التجهيزات والمنشآت ذات المصلحة العامة و المنفعة العمومية، خط مرور الطرق و الشبكات المختلفة مع إبراز ما تتحمله الجماعات المحلية كما هو محدد في المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و المساحات الواجب الحفاظ عليها نظرا لخصوصيتها[2].

يتبين من خلال ما سبق تناوله، أن إجراءات الإعداد و المصادقة على أدوات التهيئة و التعمير و كذا مراجعتها لها دور جد مهم في خلق نسيج عمراني منسجم و منظم و مواكبة التطورات و المستجدات على جميع المستويات، وكذا إدماج احتياجات السكان المختلفة في عمليات التخطيط، و بما أن البلدية هي العنصر الأساسي والفاعل في هذا الإنجاز، فعليها أن تسهر على شرعية مختلف مراحل إعداد المخططات والنقل الحقيقي لما هو موجود في الواقع نظرا لما لها من تأثير على محتواها وبالتالي فكل خلل في محتوى هذه المخططات، وكل خطأ أو تجاهل لإجراءات إنشاء المخططات فإنها تتحمل نتائج ذلك، كالخطأ في تصنيف الأرض مثلا على أنها قابلة للتعمير إلا أنها غير ذلك الأمر الذي يؤدي إلى إلحاق أضرار بالمعنيين بعملية البناء كما نستنتج مما سبق ذكره أن المشرع قد أبدى اهتمامه بمسألة الوقاية من أخطار الكوارث الطبيعية من خلال التعديلات التي أدرجت على القانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة و والتعمير بالقانون 04-05 والمراسيم المنظمة له، حيث أدرج الجانب الوقائي من

[1] نورة منصوري، **قواعد التهيئة و التعمير وفق التشريع**، دارالهدى، عين مليلة، 2010 ، ص25 .

[2] خلف الله بو جمعة و شايب عائشة، "**أدوات التهيئة و التعمير و التهيئة المستدامة للفضاءات الخارجية**"، مجلة العمران والتقنيات الحضرية، جامعة المسيلة، العدد الثالث، مارس 2008 ، ص5 .

مخاطر الكوارث، كرد فعل على ما وقع جراء زلزال بومرداس 2003 جاعلا من أدوات التعمير الأداة التي من خلالها يتم تحديد المناطق المهددة بالأخطار الطبيعية و خاصة الزلازل نظرا لما لها من أثر مباشر على البنايات.[1]

المبحث الرابع: الكوارث الطبيعية في الجزائر العاصمة ومدى فعالية السياسات العمرانية في الوقايةمنها

تعاني الجزائر من عدة أخطار وكوارث طبيعية واصطناعية إذ أنه من أصل 14 خطر تم تحديده من قبل الأمم المتحدة فالجزائر معرضة ل10 أخطار أهمها الزلازل والأخطار الجيولوجية والفيضانات والمخاطر المناخية والكوارث الناتجة عن التجمعات البشرية الكبرى.[2]وبما أننا في إطار دراسة حالة الجزائر العاصمة سنحاول التركيز على أهم الكوارث التي تعرضت لها وهي الزلازل والفيضانات أهمها زلزال بومرداس وفيضان باب الواد وأبرز الاثار التي خلفها.

المطلب الأول :النشاط الزلزالي بالعاصمة

يعرف الشمال الجزائري نشاطا زلزاليا كبيرا في الجانب الغربي للبحر الأبيض المتوسط حيث يمتد هذا النشاط على طول شريط الأطلس التلي فهو نتاج لالتقاء الصفيحتين القاريتين الإفريقية و الاوراسية ويظهر ذلك من خلال الدراسة التاريخية للنشاط الزلزالي بالجزائر فزلزال الأصنام 10 أكتوبر 1980 يعتبر الأشد في الجزائر منذ مطلع القرن العشرين بشدة 7،3 على مقياس رشتر.

[1]محمدا لهادي لعروق،"**التهيئة و التعمير في صلاحيات الجماعات المحلي**ة"، ورقة عمل مقدمة في ملتقى حول تسيير الجماعات المحلية، جامعة قسنطينة، 10جانفي 2008 ، ص، 36 .

[2]يوسفي نورالدين، **المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وسيلة للمحافظة على العقار والبيئة وعصرنة المدن**، الملتقى الوطني حول إشكالات العقار الحضري وأثرها على التنمية في الجزائر ،17- 18فيفري 2013 ، قسم الحقوق والعلوم السايسية، باتنة، ص،436.

الشكل رقم3: خط إلتقاء الصفيحة القارية الأفريقية والأوروبية

المصدر:

تاريخ http://www.oloommagazine.com/articles/ArticleDetails.aspx?ID=1735

الدخول إلى الموقع 7 أفريل 2016 على الساعة 14:55

جدول رقم 6: أهم الزلازل التي عرفتها الجزائر

المكان	التاريخ	الشدة	الخسائر
الجزائر العاصمة	1365. 01. 03	قوي	العديد من الضحايا 100 هزة ارتدادية
الجزائر العاصمة	1716 .02 .03	X	20000 قتيل
وهران	1790 .10 .09	x	2000
البليدة	1825 .03 .02	X	7000 قتيل تدمير البنايات بالبليدة وخسائر قليلة بالعاصمة
الشلف orléanville	1954 .09 .09	6,7	1243 قتيل 20000 منزل مدمر
الشلف(الاصنام)	1980 .10 .10	7,3	2633 قتيل 8369 جريح 348 مفقود 677000 بدون ماوى
زموري	2003 .05 .21	6,8	2200 قتيل الاف بدون ماوى

جدول من إعداد الطالب

المصدر : **le séisme,un danger pour la sécurité nationale**,3eme journeés d'études parlementaire sur la défense nationale, conseil de la nation

من خلال الجدول الموضح لاهم الزلازل نلاحظ أن الشمال الجزائري منطقة معرضة للتهديد الزلزالي و خاصة منطقة الجزائر العاصمة وضواحيها البليدة وتيبازة و بومرداس حيث أنه حسب خارطة النشاط الزلزالي بالجزائر تضع العاصمة في المنطقة 4 أي الأكثر عرضة للزلازل في كل القطر الوطني وهذا في

ظل النمو والتوزيع العمراني وهو ما يزيد من نسبة الهشاشة والعرضة للزلازل التي من شأنها مضاعفة اثار الكارثة .[1]

الشكل رقم 3: المناطق ذات النشاط الزلزالي بالجزائر

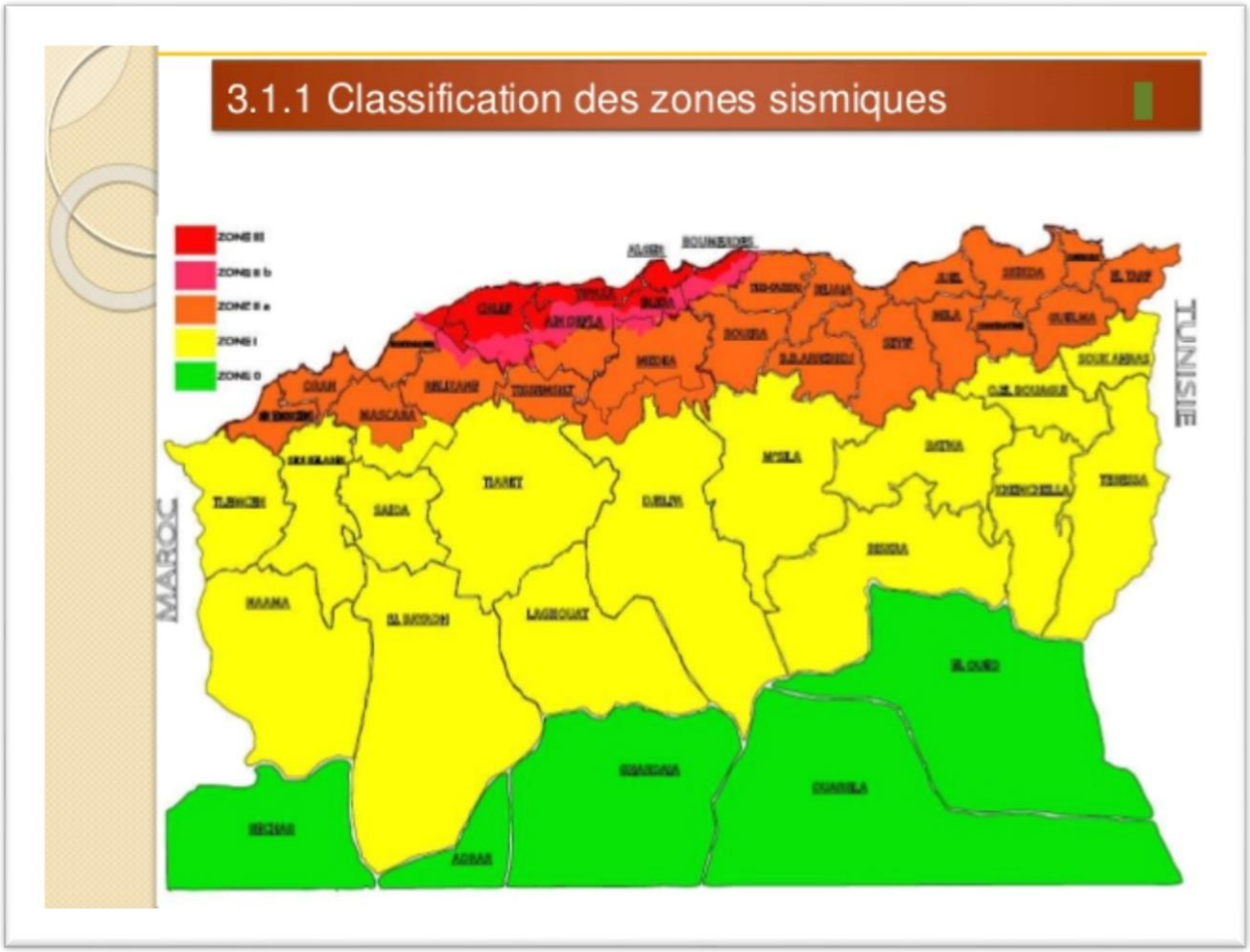

المصدر: http://fr.slideshare.net/ademLoup/rpoa-sets-partie-ii تاريخ الدخول إلى الموقع 10 مارس 2016 على الساعة 11:15

تظهر هذه الصورة تقسيما للمناطق الزلزالية بالجزائر حسب شدتها حيث أن هناك 5 مناطق:

المنطقة 0 :عدم وجود خطر زلزالي

المنطقة 1 :خطر زلزالي ضعيف

المنطقة2 :خطر زلزالي متوسط

المنطقة 3:معرضة للاخطار الزلزالية

[1]Abdelhakim ayadi, **le séisme, un danger pour la sécurité nationale**, 3eme journeés d'études parlementaire sur la défense nationale, conseil de la nation 25 26 et 27 février 2006.pp,176.

المنطقة 4:خطر زلزالي كبير

فالجزائر العاصمة وضواحيها متواجدة في المنطقة المعرضة للخطر الزلزالي الكبير هذا في ظل النمو العمراني المرتفع والكثافة السكانية العالية بهذه المنطقة .

مورفولوجية الجزائر العاصمة :

من خلال تحليل الخطر الزلزالي بالجزائر العاصمة وضواحيها نجد هناك 6 مناطق للصدع متمثلة في (الساحل،شنوة،بليدة ،خير الدين زموري الثنية) تؤثر بشكل مباشر على مدينة الجزائر من أصل 6 مناطق هذه هناك المحيطة بمدينة الجزائر يوجد منطقتين خطيرتين :

نقطة الصدع خير الدين من الجهة الغربية

نقطة الصدع زموري من الجهة الغربية

وهو ما يتيح للخبراء تقييم النشاط الزلزالي للأرض إضافة إلى تحديد شدة الزلزال على مقياس ميركالي.

وقد تم الوصول إلى أن النشاط الزلزالي الكبير والهام بالنسبة لمدينة الجزائر لما يرتبط بنقطة الصدع خير الدين وتتراوح الشدة المتوقعة بين 8و9 على مقياس ميركالي.[1]

أهم الزلازل التي ضربت الجزائر العاصمة:

شهدت الجزائر على مر تاريخها مجموعة من الزلازل كان أولها حسب الخبراء سنة 1365 وسنة 1716 الذي خلف 20000 ألف قتيل وهو ما يفسر أن العاصمة منطقة معرضة بشكل دائم للتهديد الزلزالي .

وفي 21 ماي 2003 ضرب زلزال زموري ببومرداس امتدت اثاره الى العاصمة على الساعة 19ساو44د وصلت شدته إلى 6،8 على سلم رشتر. وحصل الزلزال في المنطقة الحدودية بين الصفيحة الأوراسية والصفيحة الأفريقية حيث تتحرك الصفيحة الأفريقية على طول هذه المنطقة باتجاه شمال غرب إزاء الصفيحة الأوراسية وبسرعة تقارب 6 ملمترات في العام وتشكل بيئة تكتونية ضاغطة تحدث فيها الزلازل.

آثار الزلزال:

عدد الوفيات :2278(حوالي 900 قتيل بالعاصمة)

عدد الجرحى:10000

بدون مأوى:180000

الخسائر المادية:120000 سكن متضرر [2]

[1]Djilali benneouar, ipid, pp,67-68.

[2]Ali ghalel,**la gestion des catastrophes naturelles défi actuel,**3eme journées d'études parlementaire sur la défense nationale, conseil de la nation, alger25,26,27février 2006,pp,186-187.

كما أدى إلى تضرر كوابل الاتصال البحرية أيضا وقُدرت الأضرار بما يقارب 100 مليون دولار أمريكيوأدى هذه الزلزال إلى تولد تسونامي قُدر ارتفاع موجته بمترين وتسبب بتضرر القوارب على شواطئ جزر البليار الأسبانية التي تبعد قرابة 300 كيلومتر شمال مركز الزلزال. وقد شُعر بهذا الزلزال في برشلونة وموناكو.

أسباب تفاقم الكارثة الزلزالية:

صرح أحد المهندسين "إننا أمام مخبر في الهواء الطلق و إن طريقة أو نمط البناء لم يحترم المقاييس القاعدية والمعايير اللازمة."

فقد هدرت إمكانيات وموارد كبيرة وستهدر في غياب دراسة موضوعية للمشاريع التنموية، وإذا لم تواكب هذه المشاريع آليات التخطيط السليم سيتكبد الأجيال الحاضرة والقادمة المزيد من المعانات في مواجهة أوضاع مجتمعاتهم المتأزمة بسبب غياب الوعي بأهمية التخطيط العلمي ودوره في تنمية المجتمعات وتحقيق أهدافها في التقدم والرقيالحضاري .

ونتيجة لكل ما حدث في ظرف سنتين خاصة في 2003 تم تعديل وتتمة المرسوم التنفيذي ، وهي كما يلي: رقم 91/178 في المادة 18 تم إضافة مجموعة من الوثائق البيانية –والتي تحدد المناطق والأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية طبقا لوسائل الدراسات الجيوتقنية والدراسات الدقيقة للزلازل على مقياس مخطط شغل الأراضي – .تحدد مساحات الحماية والارتفاقات الخاصة بالمنشآت المختلفة والمنشآت الأساسية والمنطوية على التجهيزات والأخطار التكنولوجية.

الشكل رقم 4: بعض اثار زلزال 2003

المصدر :http://www.zenganews.net/?p=9679تاريخ الدخول إلى الموقع 12 مارس 2016 على الساعة 14:22

المطلب الثاني:الفيضانات بالجزائر العاصمة:

تعتبر الجزائر دولة معرضة لأخطار الفيضانات ،التي غالبا ما تؤدي إلى نتائج كارثية على حياة السكان و الممتلكات تتغير أسبابها واثارها من منطقة لاخرى و من فترة لاخرى وقد شهدت الجزائر العديد من الفيضانات أهمها فيضان سكيكدة 1984 و الفيضانات في منطقة الجنوب ومؤخرا فيضان غرداية 2008 ومن خلال موضوع دراستنا سنتطرق إلى فيضان باب الواد وأهم أسبابه خاصة ما يتعلق بالتسيير العمراني الذي زاد من الاثار على المواطنين والممتلكات

1-تاريخ الفيضانات بالجزائر العاصمة:

المعلومات المتوفرة حول فترات وكميات هطول الأمطار تشير إلى أن القرن 20 عرف العديد من الفيضانات بالشمال الجزائري وخاصة الجزائر العاصمة أين تم إحصاء عدة فيضانات أهمها:

11-12 نوفمبر 1933 حدوث فيضان بمدينة الجزائر بعد هطول كمية أمطار قدرت ب 162 مم في 24 ساعة بميناء الجزائر 161 مم ببوزريعة و 101 مم بالدار البيضاء.

17-18 ديسمبر 1957 عرفت المنطقة الجنوبية للعاصمة فيضان بعد هطول كمية أمطار قدرت ب222 مم في 24 ساعة ببوفاريك و 158 مم بالجزائر الوسطى و 112 مم بالدار البيضاء .

29-30 مارس 1974م عرفت مدينة الجزائر وسط ومتيجة هطول أمطار قدرت ب 241 مم في 24 ساعة.[1]

- **فيضان باب الواد :**

إن المنطقة المنكوبة لباب الواد وضواحيها تتكون من عدة منخفضات (أحواض صغيرة)،مستقبلة لكل الأمطار وهذا على شبكة هيدروغرافية المجاري المائية وعند تقاربها تشكل واد واحد،بعد الأمطار المعتبرة 200 مم في 24 ساعة يوم 10 نوفمبر 2001 حيث أن صب مدمر من الطين والمياه والحطام قد أصاب الفراغ الحضري باب الواد وضواحيها وأن ميزانية كارثة باب الواد كانت كبيرة قدرت بحوالي 300 مليون دولار جدا كما كانت نتائجها سقوط 715 قتيل 115 مفقود 311 مصاب و 1500 بدون مأوى مع أضرار أخرى مست المنشات والطرقات تضرر شبكات المياه وشبكات الصرف الصحي،وتضرر العمارات والمباني ،تضرر شبكات الكهرباء،انقطاع شبكات السكة الحديدية الرابطة بين مدينة الجزائر ومناطق أخرى [2]

[1]Youcef djellouli , **les inondations du 9et10 novembre à bebeloued(alger),** office nationale de météorologie ,alger, pp, 238-240.

[2]Laroussi beloulou, **Vulnérabilité aux inondations en milieu urbain,** thèse de doctorat**, université** badji mokhtar, annaba 2008,p,14.

الجدول رقم7: تقدير الأضرار الناجمة عن رداءة الطقس بتاريخ 10 نوفمبر 2001 في ولاية الجزائر(5 شهور بعد الواقعة) بملايين الدنانير

القطاع	الخسارة في الأصول الثابتة
السكن	**4601**
الصحة	220
التربية	418
التكوين المهني	760
الشبيبة والرياضة	130
الثقافة	6
الشؤون الدينية	30
المجموع الجزئي: القطاع الاجتماعي	**6165**
الري	10600
المنشآت الإدارية	84
الميناء	200
الأشغال العمومية	3000
خسائر أخرى(مخططات بلدية للتنمية)	500
المواصلات السلكية واللاسلكية	700
غاز كهرباء وإنارة عمومية	215
المجموع الفرعي للهياكل	**15299**
الفلاحة	64
الصيد البحري	7
الغابات	150
الصناعة	1570
التجارة والصناعة التقليدية	1191

السياحة	100
المجموع الجزئي: القطاع الإنتاجي	**3082**

المصدر:المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي

الشكل5: جانب من اثار دمار فيضان باب الواد.

المصدر :https://elwatanlafabrique.wordpress.com/2011/10/31/bab-el-oued-samedi-10-novembre-2001تاريخ الدخول إلى الموقع:7 أفريل 2016 على الساعة 13:43

أسباب فيضان باب الواد:

بعد فيضانات 2001 اعتقد الكثير خاصة سكان الحي الشعبي باب الواد أن سبب الكارثة هو إغلاق قوات الأمن قنوات صرف المياه بعدما أصبحت معبرا لعناصر الجماعات المسلحة التي كانت تنتقل بين أحياء العاصمة وهذا الوادي المسمى بوادي)مكسل) لتصريف مياه الأمطار وهو معبر ضخم تحت الأرض يصل قطره إلى 4 أمتار بطول 6.8 كلم يمتد من شوفالي إلى قاع السور في حي باب الواد ويعود بناء هذا الممراتإلى فترة الاستعمار أي في 1911، تم انجاز المعبر في إطار سياسة عمرانية جديدة تنسجم مع عمليات التوسع التي كانت تنفذ. وانتهت الأشغال فيه مع اكتمال المعبر الذي يربط بين سوق نيلسون وقاع السور 1956م وكان الهدف الأساسي من هذه البنية الأرضية ضمان تصريف مياه الأمطار والمياه القذرة الوافدة من أعالي العاصمة. ونتساءل هنا هل كان من الممكن تجنب الكارثة؟ هذه الكارثة التي خلّفت أكثر من 760 قتيل حسب حصيلة وزارة الداخلية مع العلم أن سكان باب الواد يعيشون في الفقر منذ سنوات طويلة بحيث يتجمع مئات السكان في بيوت .هذه المساكن تحولت إلى مقابر جماعية في 12 نوفمبر لكون هذه 57 قصديرية البيوت تتوسط حوالي ثلاثين واد ومجرى مائي .وقد ذكر متحدث باسم وحدة مصالح تسيير المياه أنه سجلت كمية كبيرة جدا من الأمطار المتساقطة في ليلة نوفمبر 2001 قدرت ب210 ملم كانت كافية لإحداث الكارثة ويعلق على ذلك موضحا لو استعملت أربع قنوات أخرى بحجم وادي مكسل لم يكن ممكنا تجنب الكارثة؟! هذا من جهة.ومن جهة أخرى، يعدد خبراء الجيولوجيا ومصالح الحماية المدنية عوامل عدة يعتقد أنها أسهمت في الكارثة أهمها :

1-انزلاق التربة من أعالي ومرتفعات بوفريزي وجبل كوكو وسيدي مجبر بسبب توقف عمليات التشجير.

2-انتشار بيوت قصديرية وبناءات فوضوية، إذ استند رأي المختصين في ذلك وأكدت الدراسات أن إنشاء هذه الأبنية يعود إلى ما يفوق 150 سنة.

3-تجمع الكثير من السكان في مناطق خطيرة مثل سوق تريولي الذي يقع في بقعة منخفضة عن الطريق بأكثر من عشرين (20) مترا مما جعله عرضة للغرق بالمياه وبالأوحال

4-عدم تطوير الحكومات المتعاقبة لنظام قنوات صرف المياه التي جرى بناؤها خلال فترة الاستعمار.

ولا تزال الجزائر في عداد الدول التي تتعامل مع الكوارث الطبيعية مباشرة بعد وقوعها بمعنى أن الجزائر تكتفي منذ الاستقلال 1962 بإدارة التدخلات مباشرة بعد وقوع الكوارث دون أن يشمل ذلك وضع استراتيجية عملية مسبقة لتسيير الكوارث والوقاية منها.

بعد الكارثة بدأت السلطات المحلية أي بلدية باب الواد بعمليات تهديم المباني المتصدعة القديمة التي أخليت من سكانها عقب التقارير التي رفعتها فرق الخبرة التقنية (مراقبة تقنية البنايات) وشملت العملية عشرات الأبنية التي هدمت بصورة كلية كما دعا تقرير رسمي أعده مركز الأبحاث والدراسات التطبيقية في التعمير إلى ضرورة التعامل مع ملف البنايات القديمة بجدية لهول الأرقام التي توصلت إليها الدراسة؛ إذ أحصى خبراء المركز في العاصمة وحدها ما لا يقل عن أربعة ألاف شقة مهددة بالسقوط، وحوالي عشرين ألف شقة أخرى تواجه خطر الانهيار علي المدى البعيد، أي ما يعادل عشرين بالمائة من أبنية العاصمة مهددة بالانهيار بين لحظة وأخرى ما يجعل أكثر من خمسمائة ألف مواطن عرضة للخطر[1].

إن التجارب الكارثية كفيضان باب الواد تجبرنا على الحذر فمثلا الواديان فري فاون وواد كنيس يكشف عن نقص التمييز من طرف مجموعة الممثلين المعنيين لإنشاء البناء ،فواد كنيس هو بدوره ذو كثافة عمرانية معتبرة، مهددة بفيضان مستقبلا.

[1]. بن السعدي إسماعيل **"استخدام الأرض"**، مجلة العلوم الإنسانية ص ص58 .68.

خلاصة الفصل:

بالرغم من وجود ترسانة من التشريعات والقوانين المنظمة للسياسة العمرانية وخاصة ما يتعلق بالتهيئة والتعمير المتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير pdauومخطط شغل الأراضي posلم تكن لها نتائج فعالة على أرض الواقع من خلال التحكم في النمو والتوزيع العمراني خاصة في ما يتعلق بالوقاية من الكوارث الطبيعية رغم تجربة الجزائر في هذا المجال كفيضان سكيكدة 1984 و زلزال الأصنام 1980 .

إلا أن نفس الكارثتين تكررتا في مدينة الجزائر فيضان باب الواد 2001 و زلزال زموري 2003 اللذان خلفا أضرارا وخسائر مادية وبشرية كبيرة وهو ما يؤكد على عدم فعالية السياسات العمرانية في مدينة الجزائر باعتبارها العاصمة السياسية والاقتصادية للبلاد والحاضنة لأغلب النشاطات التجارية والخدماتية .

وهو ما أجبر الدولة الجزائرية على اتخاذ إجراءات لاستدراك النقائص التي ظهرت في الكارثتين ،من خلال إصدار مجموعة تشريعات والعمل على مراجعة أدوات التعمير المتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير و مخطط شغل الأراضي تهدف إلى الوقاية من سيناريوهات الكوارث الطبيعية مستقبلا في إطار السياسة العمرانية .

الفصل الثالث

سيناريوهات الكوارث الطبيعية و آفاق السياسة العمرانية بالجزائر العاصمة

الفصل الثالث: سيناريوهات الكوارث الطبيعية و آفاق السياسة العمرانية بالجزائر العاصمة

عرفت الجزائر العاصمة في السنوات الأخيرة العديد من الكوارث الطبيعية على غرار فيضان باب الواد وزلزال بومرداس وهو ماأجبر الحكومة والسلطات المحلية لتطوير إجراءات جديدة وفعالة في مجال العمران للوقاية من سيناريوهات الكوارث الطبيعية مستقبلا فالعاصمة معرضة للعديد من الأخطار الطبيعية كالزلازل الفيضانات والتسونامي وانجراف التربة وموجات الحر كل هذه التهديدات تزيد أثارها إذا لم يتم التقليل من الهشاشة خاصة في المجال العمراني حيث أن الإحصائيات تشير إلى أن نسبة السكان سترتفع إلى 5,5 مليون نسمة بالجزائر العاصمة آفاق 2030.[1]

وهو ما يزيد من الكثافة السكانية والانتشار العمراني ونسبة الهشاشة والتعرض للأخطار الطبيعية في ظل ضيق مساحة الجزائر العاصمة .

فاتخذت السلطات مجموعة من الإجراءات لتدعيم المنشات والهياكل القاعدية والبنى التحتية وتأهيل المنشات القديمة كالجزائر الوسطى والقصبة وإزالة المساكن القصديرية .

اتخاذ إجراءات في مجال الوقاية من الزلازل بزيادة فعالية معايير الوقاية من الزلازل وتحسين إجراءات مراقبة البناء وتضمين المناطق المعرضة للأخطار في وثائق التعمير .

المبحث الأول: سيناريوهات الكوارث الطبيعية بالعاصمة

لقد أثبتت التجارب على مر التاريخ مدى تعرض الجزائر العاصمة للكوارث الطبيعية خاصة الزلازل والفيضانات وآثارها المدمرة بالنسبة للعمران وانطلاقا من هذه التجربة كان لابد من وضع سياسات ومخططات عمرانية في إمكانها الوقاية من الكوارث الطبيعية مستقبلا من خلال وضع مجموعة سيناريوهات لكوارث طبيعية تمكن صانع القرار والمخطط العمراني من الإحاطة بكل جوانب الكارثة وهو ما ارتأيناه من خلال هذا المبحث في عرض سيناريو الزلزال والفيضان بالعاصمة الذي تم وضعه من قبل خبراء وهيئات مختصة في مجال العمران والكوارث الطبيعية.

المطلب الأول: سيناريو الزلزال

لقد أثبتت التهديد الزلزالي مدى هشاشة كل المنطقة الشمالية للجزائر ليس فقط من قبيل الآثار المباشرة للزلازل وأيضا الاثار غير المباشرة الناتجة عن التركيبة الجيولوجية والجيوتكتونية للأرض وباطن الأرض في هذه المنطقة.

[1]Walid souali,**nouveau plan de résilience,**www2.horizons-dz.com/nouveau-plan-de-résilience.publier le 11 avril 2016 à 17 :45 .

فالكثافة العالية للبناء أظهرت هشاشة وعرضة هذه المنطقة خاصة بعد الزلزال الذي ضرب ولاية بومرداس والعاصمة سنة 2003 من خلال غياب البنى و المساحات المساعدة على التدخل في الوقت المناسب للقيام بعمليات النجدة أثناء وبعد الزلزال.

كما أن تحديد التهديد الزلزالي لابد أن تأخذ في الاعتبار التجمعات العمرانية في إطار تهيئة منطقة معينة مدينة أو قرية فمن شأن هذه الإعتبارات السماح بزيادة مستوى أمن الهياكل العمرانية .

ولابد من القيام بدراسات على مستوى استخدام الأراضي وتنظيم الفضاء العمراني فخطط التهيئة العمرانية والمحلية لابد أن تأخذ في الحسبان ترابط الظواهر الطبيعية المهددة (الزلزال وانجراف التربة والفيضان والتسونامي).

الزلزال ⟵ انجراف التربة ⟵ تكدس التربة ⟵ انهيارات ⟵ فيضان

الزلزال ⟵ تلوث المياه الصالحة للشرب ⟵ انتشار الأوبئة

الزلزال ⟵ تسونامي ⟵ فيضانات تشمل مناطق ومساحات واسعة [1]

بعد زلزال بومرداس 21 ماي 2003م بشدة 6,3 على سلم ميركالي وفي إطار المساعدة الدولية قامت الحكومة اليابانية بإجراء دراسة لتقييم مدى عرضة مدينة الجزائر للخطر الزلزالي من خلال محاكاة سيناريو كارثة زلزالية،حيث قام بها مجموعة من الخبراء ضمن وكالة التعاون الدولي اليابانية والمركز الوطني للأبحاث التطبيقية والهندسة المضادة للزلازل التي خصت 35 بلدية على رقعة جغرافية تقدر ب 225 كم [2] من أصل 54 بلدية تحصيها العاصمة والتي تمت في اطار اتفاق بين الجزائر واليابان وقعت في فيفري 2005م وفي إطار هذه الدراسة تم تحديد خارطة للتهديد الزلزالي الذي يخص المنطقة المدروسة وتوضح الخسائر المادية والبشرية بسبب الزلزال.

وهو ما مكن الخبراء من تحديد مورفولوجية الجزائر العاصمة وأهم مناطق النشاط الزلزالي وذلك من خلال دراسة أهم مناطق الصدع الستة المحيطة بالعاصمة وهي مناطق صدع (الساحل، شنوة، بليدة، خيرالدين، زموري، الثنية). وتم القيام بالسيناريو من خلال منطقتي الصدع زموري و خير الدين وأهم الاثار التي يمكن أن يحدثها كل منهما على مدينة الجزائر تم الوصول إلى نتيجة مفادها أن أقوى زلزال يمكن أن تتعرض له مدينة الجزائر وضواحيها تتراوح شدته بين 8و9 على مقياس ميركالي.[2]

[1] منشورات مجلس الأمة،**المرجع السابق،ص-ص،39،38.**

.

الخسائر المتوقعة من سيناريو زلزال الجزائر العاصمة:

توقعات الخسائر بمدينة الجزائر نتيجة للزلزال المتوقع أخذت في الإعتبار خسائر العمارات من مختلف الدرجات حسب السلم الأوروبي خاصة ذات الدرجة 4و5 .

فالتقارير المتعلقة بالزلزالين السابقين الأصنام وبومرداس أتاحوا للخبراء توقع الخسائر على مستوى العمارات مستقبلا .

ففي حالة حدوث زلزال مركزه نقطة صدع خير الدين ستتضرر 65000 عمارة

أما إذا ما كان مركزه نقطة الصدع زموري فستتضرر 29000 عمارة.

- **البنى التحتية:**

فقد تم تقييم الخسائر بالنسبة للبنى التحتية مثل الجسور الميناء والمطار :

ففي حالة زلزال بنقطة الصدع خير الدين سينهار 22 جسر .

أما بالنسبة لنقطة الصدع زموري ستنهار 11 جسر.[1]

ميناء الجزائرمعرض لخسائر في البنى والهياكل مما يهدد بتعطل النشاط فيه وممارسة وظائفه خاصة الجهة الشمالية خاصة إذا كان الزلزال مركزه نقطة الصدع خير الدين وفي حالة زلزال مركزه زموري أيضا يمكن أن يتعرض المطار لأضرار من الدرجة الثانية.

أما في حالة زلزال مركزه زموري ستكون الخسائر جد كبيرة بالنسبة للمطار.

- **خسائر شبكات الخدمات:**

شبكة المياه الصالحة للشرب يمكن أن تتضرر بالنسبة إذا ما كان الزلزال مركزه نقطة الصدع خير الدين ستتضرر الشبكة الموجودة على طول الشريط الساحلي أما إذا كان الزلزال مصدره زموري فستتضرر الشبكة الموجودة في الجهة الشرقية.

- **شبكات تصريف المياه:**

إذا ماكان الزلزال مصدره نقطة الصدع كل من خيرالدين أو زموري ستتعرض االشبكة الموجودة في كل من برج الكيفان برج البحري والمرسى إلى أضرار كبيرة.

- **شبكات الكهرباء:**

شبكات الكهرباء ذات الضغط العالي مابين 60000و 20000 V.

[1]Djilali benneouar,**scénario d'évaluation du risque sismique pour la ville d'alger, « dossier prévenir le risque sismiques stratégies et scinari »,**vie des villes ,pp,68.

ستتعرض لأضرار خفيفة وقت الزلزال .

الخطوط الكهربائية ذات 10000و V30000 ستتعرض لأضرار في حالة انهيار العمارات لأنها موجودة على طول المنطقة العمرانية .

الطول الإجمالي للخطوط الكهربائية المتضررة هي 1596 متر في حالة زلزال مركزه خير الدين و508 متر في حالة زلزال مصدره زموري.

- **شبكات الغاز:**

المناطق التي ستتضرر في حالة زلزال مصدره زموري أو خيرالدين هي منطقة باش جراح بوروبة ،برج الكيفان.[1]

المطلب الثاني: سيناريو الفيضان بالجزائر العاصمة في ظل ظاهرة تغير المناخ افاق 2025

يعتبر خطر الفيضان من أكثر الأخطار الطبيعية تكرارا في مدينة الجزائر. هذا الأخير، و من زمن بعيد، كان دوما محل إهتمام السلطات المحلية خاصة من زاوية خطورة الظاهرة مع عدم الأخذ بعين الإعتبار حساسية العناصر المعرضة لهذا الخطر. رغم تضاعف عدد الدراسات التي غالبا ما تؤول إلى تطبيق حلول مؤقتة ذات طابع هيكلي، لا توجد دراسات تتبنى حلا شاملا يضمن أدنى حد من الآمان من هذا الخطرحيث أوضح الخبير الجزائري عبدالكريم شلغوم لـ«البيئة والتنمية» أن قرابة مليوني مسكن في الجزائر مهددة بالانهيار بسبب المشاريع السكنية المبنية على حافات الوديان. وقال إن غالبية المشاريع التي تم إنجازها منذ 1999 لم تخضع لدراسة وافية، خاصة على مستوى وضعية الأرضية، نظراً لاستعجالية الانجاز التي تطلبها وزارة السكن بهدف حل مشكلة الإسكان في البلاد. وحذر من أن نحو 80 في المئة من المساكن التي سلمت لأصحابها معرضة للانهيار يوماً فوق رؤوس قاطنيها، مشيراً إلى أن مكاتب دراسات خاصة وخبراء في الكوارث الكبرى قدموا تقارير إلى الوزارة للتدخل ومنع البناء في المناطق المهددة بالانهيار، غير أن الوزارة لم تأخذ بهذه التقارير.

وتشير إحصاءات رسمية إلى أن هناك نحو 100 ألف بناية أنجزت بالقرب من المناطق المعرضة للفيضانات أو بالقرب من مجاري الأودية والمساحات الواقعة أسفل السدود.

وتذكر دراسة أعدت إثر الفيضانات التي عرفتها منطقة «باب الواد» في العاصمة الجزائر يوم 10 تشرين الثاني (نوفمبر) 2001 أن «الأودية النائمة» في العاصمة قد تستيقظ يوماً وتحدث كوارث حقيقية، وأن

[1]Djilalli benneouar,**ibid**,pp,69.

العاصمة تقطعها أكثر من تسعة أودية نائمة، وقد شيدت على حافاتها بنايات ضخمة ومراكز تجارية وإدارات عمومية، ومنها ما تحول إلى «مدينة» مثل الشراقة.

يحذر خبراء الجيولوجيا من كثرة المشاريع غير المدروسة بدقة في الجزائر، على غرار تلك المنشآت الضخمة التي تم إنجازها وسط العاصمة، رغم إدراج المنطقة ضمن خط النشاط الزلزالي المرتفع، وكونها عرضة لانجراف التربة والفيضانات. وقد كلفت مديرية التعمير منذ نحو ثلاث سنوات مكتب دراسات فرنسياً لإنجاز دراسة حول المدن التي مسها الفيضان خلال كارثة تشرين الثاني (نوفمبر) 2001. لكن لم يتم اعتماد تلك الدراسة، ما يطرح التساؤل حول مدى جدية السلطات في مواجهة الكوارث الطبيعة وعلى رأسها فيضانات الأودية النائمة.

وأشار رئيس جمعية المقاولين الجزائريين مزيان بلقاسم إلى دراسة أعدها الاتحاد الأوروبي ذكرت أن الجزائر هي من الدول الأكثر تبذيراً للأموال على مشاريع غير مجدية. واعتبر أن مسألة «تهريب» عاصمة البلاد الحالية إلى إحدى المناطق الداخلية البعيدة عن الساحل بات أمراً ضرورياً، محملاً الجهات المعنية والمختصين بإنجاز الدراسات التقنية للمشاريع الكبيرة مسؤولية ما يقع وما يُتوقع حدوثه من كوارث طبيعية. وأكد على ضرورة إخلاء العاصمة من السكان قريباً لتفادي خسائر في الأرواح من جراء انجراف التربة، لأن العاصمة بنيت فوق عدة أودية نائمة.

ويُعدّ مشروع العاصمة البديلة، التي كان مقرراً انجازها في منطقة «بوقزول» وسط البلاد، من المشاريع الضخمة. وقال النائب في البرلمان طاهر ميسوم إن السلطات الجزائرية بررت نقل العاصمة السياسية إلى منطقة داخلية بعيدة عن البحر بأسباب أمنية، غير أن المشروع الذي انطلق عام 1978، خلال فترة حكم الرئيس الراحل هواري بومدين، ثم توقف ليعيد إحياءه الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، ارتسمت معالمه في 2004، وخصص له 2.1 بليون دولار. وكان يفترض إنجاز العاصمة الجديدة في 2025، لكن الأمور بقيت تراوح مكانها مع الأشغال التي تسير ببطء كبير.

حيث أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤكد على عرضة العاصمة مستقبلا لسيناريو الكوارث الطبيعية افاق 2030م :

1- ظاهرة التغير المناخي الذي يشهده العالم مما يجعل يزيد من نسبة إمكانية التعرض لكارثة الفيضان.

2- ارتفاع منسوب مياه البحر الأبيض المتوسط نتيجة لارتفاع درجة حرارة الأرض (الإحتباس الحراري) ما يهدد كل الشريط الساحلي للجزائر العاصمة معرضا لخطر الفيضان والتسونامي

والانجراف.فمتوسط ارتفاع منسوب مياه البحر المتوسط بين 1963و 2003 حدد ب 3,3مم وفي ظل تزايد ارتفاع درجة الحرارة يمكن ان يرتفع ب 5 سم افاق 2030م.[1]

الشكل رقم 6: الشبكة الهيدروغرافية للجزائر العاصمة

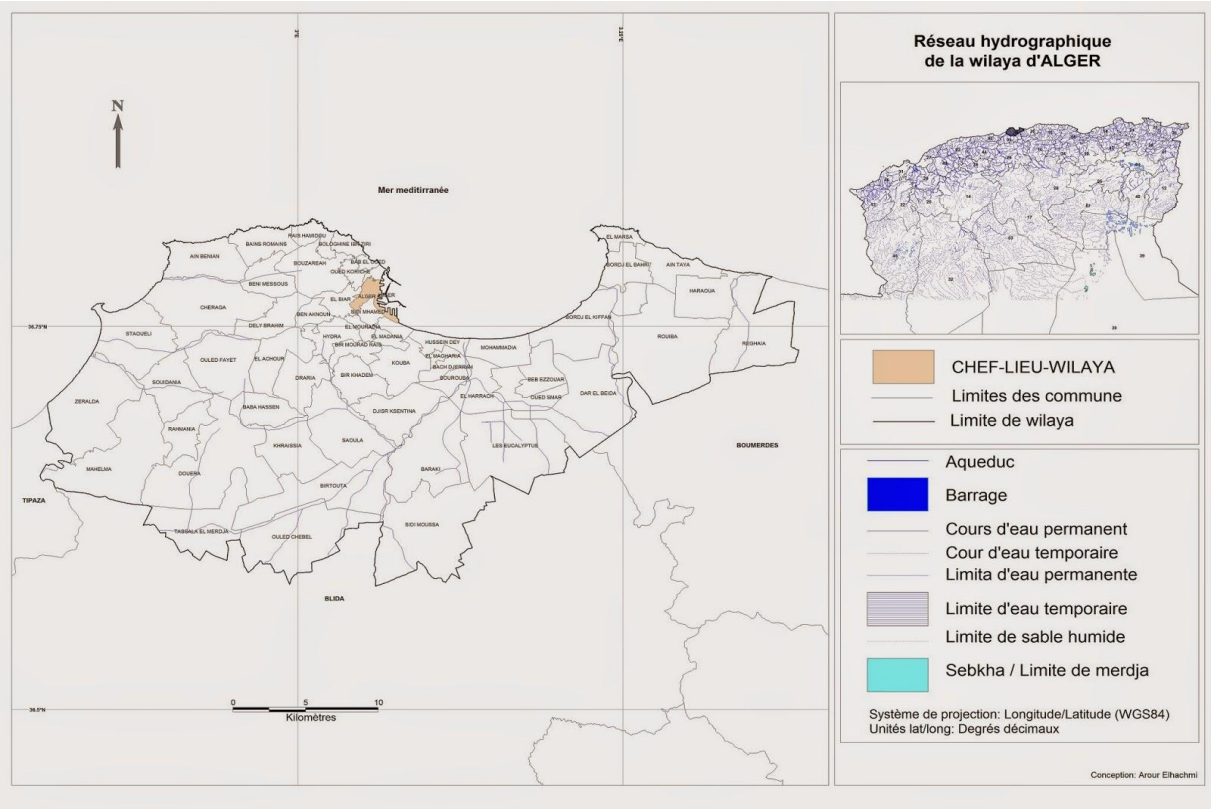

المصدر: http://decoupageadministratifalgerie.blogspot.com/2015/01/reseau-hydrographique-ALGER.html تاريخ الدخول إلى الموقع :16أفريل 2016 الساعة 10:56

المبحث الثاني: دور السياسة العمرانية في الوقاية من سيناريوهات الكوارث الطبيعية من خلال مخططات التعمير

[1]Lalaoui leila,**ipid,pp,47-50.**

فسياسة العمران التي تحاول الدولة انتهاجها محافظة منها على العقار الحضري،ومناطق التجمعات السكانية،فقد وضعت الدولة نصب أعينها مسألة تحديد ومراقبة التعمير في المناطق ذات المخاطر ويكون ذلك عن طريق الحد من التعمير في المناطق التلية وفي الشريط الساحلي خاصة تلك التي تعرف نشاطا زلزاليا واعتماد سياسة التعمير واعتماد سياسة التعمير في المناطق الداخلية،ومحاولة نقل المؤسسات الصناعية ذات المخاطر من المدن ومناطق الحظر الزلزالي لتجنب كوارث صناعية.

إلا أن رهان إنشاء مدن جديدة ومناطق للتجمع السكاني كان من الأفضل أن لا تصنف في خانة الإستراتيجيات ذات المدى الطويل لأنه ليس هناك ما يمنع أن نصنفها ضمن الإستراتيجيات ذات المدى القصير وخاصة إذا ما نظرنا للإمكانيات المتاحة وكذلك عدم وجود أزمة عقار في هذه المناطق .

ولتفعيل مسألة التعمير تدمج مخططات الوقاية من المخاطر ضمن وثائق التوجيه والتخطيط والتعمير وإعداد خرائط تبين المناطق الخطرة مع إدراجها ضمن المخططات المحلية للتعمير.

وقد تم تطبيق القانون المتعلق بالوقاية من المخاطر وتسيير الكوارث وتم وضع المخططات المتعلقة بالوقاية والحد من المخاطر الكبرى:

- المخطط الوطني للتهيئة والتعمير SNAT.
- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU.
- مخطط شغل الأراضي POS.
- المخطط الإستراتيجي لولاية الجزائر.
- مخطط تهيئة الساحل لمدينة الجزائر PACMA .

كما تسعى الدولة للإستفادة من تجربة التعمير المكتسبة في المناطق ذات المخاطر في العالم بحيث تقوم باستخدامها كنموذج معياري مرجعي في وثائق التعمير وتستخدم بالأخص في مشاريع إعادة التجديد والتوسع الحضري بالإضافة لمخططات تتعلق بالحد من المخاطر المناخية في إطار تفعيل إتفاقية كيوتو مثال ذلك إنشاء المحطات الخضراء للطاقة الشمسية وبالأخص في المدن الجديدة مع ضرورة العمل على المستوى المحلي.

كما تسعى إلى وضع سياسة للمدينة وفق ما جاءت به مخططات التعمير بجعل العاصمة مدينة عالمية تقوم بالأساس على إزالة السكن الهش والسكن العشوائي فهي تشكل خطرا ومعرضة لأخطار الكوارث الطبيعية.[1]

[1] يوسفي نورالدين،**المرجع السابق**،ص،437.438.

المطلب الأول: الوقاية من الكوارث الطبيعية في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

- **تعريف ومضمون المخطط:**

يعتبر هذا قانون من أهم المخططات في العشرية الأخيرة والتي تشكل تحديا ورهانا وطنيا وتحديا للبناء والتنمية الذي صدر بموجب القانون 10-02والمتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم حيث اعتمد في مقتضياته على العديد من الأوامر والقوانين التي تعكس أهمية وأهداف هذا القانون مثل القانون 99-09 المتعلق بالتحكم في الطاقة القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة والقانون 02-02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه القانون 02-08 المتعلق بإنشاء مدن جديدة .القانون 06-06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة .

ويتضمن هذا القانون 3 مواد تتعلق الأولى بالمصادقة على المخطط التوجيهي لتهيئة الإقليم الملحق بهذا القانون لمدة 20 سنة مع ضرورة خضوعه لتقييم دوري كل 5 سنوات والثانية تلزم القطاعات الوزارية والجماعات المحلية باحترام ضوابط المخطط الوطني لتهيئة الأقليم والعمل بها في إعداد مشاريعها والثالثة تتعلق بنشره.

- **أهداف المخطط:**

ويهدف هذا المخطط هو وسيلة بالدرجة الأولى في الحفاظ على العقار والبيئة وعصرنة المدن ويظهر ذلك من خلال المتطلبات التي يرمي إليها ذلك لضرورة تنظيم تموقع السكان والنشاطات في الإقليم لأنه من خلال الاحصاء العام للسكان لسنة 2008م نجد أن 63% من السكان يجتمعون في الشمال على مساحة4%من التراب الوطني فهذا التوزيع من شأنه أن يخلق عدة مشاكل من خلال ظاهرة الزحف العمراني ومشكلة العقار الحضري والبناء الفوضوي والأحياء القصديرية .

ويهدف إلى ضرورة تفعيل جاذبية هذه الأقاليم وبالأخص التي تعاني مشاكل عمرانية من خلال عصرنة شبكة النقل والبنى التحتية وشبكة الخدمات والمحافظة على رأس المال الطبيعي والثقافي للبلاد وتنميته وكل هذا في إطار التنمية المستدامة عن طريق إنشاء مناطق للتنمية الصناعية ومدن جديدة والمحافظة على البيئة.

- **دور المخطط في تحديد الأخطار:**

حيث يأخذ هذا المخطط في عين الإعتبار طبيعة العقار أو الأرض التي نقوم بتعميرها خاصة إذا ما اعتبرت أنها أرض ذات مخاطر تعاني من الهشاشة وتأثير المناخ الجاف بالإضافة إلى تأثير العوامل الجيولوجية مما يؤدي بتصنيف الجزائر أرض مخاطر فمن أصل 14 خطر تم تحديده من قبل الأمم

المتحدة تعاني الجزائر من 10 منها أهمها المخاطر الجيولوجية كالزلازل والانجراف إضافة للفيضان والمخاطر المناخية والكوارث الناجمة عن التجمعات البشرية الكبرى .

- **دور المخطط في تحديد مناطق الهشاشة العمرانية:**

هذه الأخيرة التجمعات البشرية الكبرى الناتجة عن النزوح نحو المدن أفرزت لنا وضعا معقدا لأن نسبة السكان 86%منها تقيم في مقر الولايات والبلديات ضف إلى ذلك توسع النسيج العمراني غير المنظم وغير المهيكل والسيئ التجهيز ما أدى لتهميش أحياء بكاملها ولانتشار السكن العشوائي وبيوت الصفيح 8% من إجمالي حظيرة السكن مع إنشاء سكنات خرقا للتشريع والتنظيم المتعلق بالعمران وهو ما يتمخض عنه في الأخير عجز المدن عن القيام بمهامها وتطوير الخدمات كما أن سياسة التعمير غير المتوازنة أدت لريف قاحل وإلى بيئة عميقة.[1]

- **دور المخطط في تنظيم سياسات التعمير للوقاية من الكوارث الطبيعية :**

وفي سبيل مواجهة المشاكل السالفة الذكر تدخل المشرع عن طريق المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 10-02 عن طريق طرح مجموعة من برامج العمل الإقليمية ي محاولة لإنقاذ وإصلاح وضعية العقار والبيئة وتدعيم عمليات التعمير من خلال التركيز على تجنب المخاطر الكبرى،ويهدف إلى المحافظة على الثروة الغابية ومكافحة التصحر وتصاعد نسبة المياه وهذا في افاق 2030 .

وقد دعم هذا البرنامج ببرنامج الأنظمة البيئية الذي يعتمد في أساسه على محاولة الموازنة بين العديد من الأنظمة خاصة ما يتعلق بالساحل .

أما عن السياسة العمرانية التي تحاول الدولة انتهجها محاولة الحفاظ على العقار الحضري ومناطق التجمعات السكانية فقد وضعت الدولة نصب أعينها مسألة تحديد ومراقبة التعمير،في المناطق المعرضة للكوارث الطبيعية،ويكون ذلك عن طريق الحد من انتشار التعمير في المناطق التلية والشريط الساحلي خاصة تلك التي تعرف نشاطا زلزاليا واعتماد سياسة التعمير في المناطق الداخلية ومحاولة نقل المؤسسات الصناعية ذات المخاطر من الحواضر والمناطق ذات الخطر الزلزالي وهذا لحدوث تجب كوارث صناعية جراء الزلزال أو الفيضان، بالإضافة إلى إنشاء ما يعرف بالمدن الجديدة والتي صنفت في إطار الاستراتيجيات ذات المدى الطويل .

ولتفعيل مسألة التعمير تدمج مخططات الوقاية من المخاطر ضمن وثائق التوجيه والتخطيط والتعمير وأعداد خرائط تبين المناطق الخطرة مع إدراجها ضمن المخططات المحلية للتعمير.

[1] عبد الإله أبو عياش، حميد عبد النبي الطائي، **التخطيط السياحي**،ط1، الوراق للنشر والتوزيع،2004،ص20.

وقد تم تطبيق القانون المتعلق بالوقاية من المخاطر وتسيير الكوارث وتم وضع المخططات المتعلقة بالوقاية والحد من المخاطر الكبرى :المخططات العامة الكبرى (PGP) مخططات التعرض للمخاطر PER المخططات الخاصة بالتدخل PPI مخططات التنظيم الداخلي للمؤسسة POI وتم إدماج تفاصيلها في مخططات التعمير PDAUو POS.

كما تسعى الدولة للإستفادة من تجربة التعمير المكتسبة في المناطق ذات المخاطر في العالم بحيث تقوم باستخدامها كنموذج معياري مرجعي في وثائق التعمير وتستخدم بالأخص في مشاريع إعادة التجديد والتوسع الحضري،

بالإضافة إلى مخططات تتعلق بالحد من المخاطر المناخية في إطار تفعيل اتفاقية كيوتو من ذلك مثلا إنشاء محطات الطاقة الشمسية وبالأخص في المدن الجديدة مع ضرورة العمل على المستوى المحلي.

ولم تتوقف مساعي الدولة في إطار تحديث السياسة العمرانية عند هذا الحد بل تحاول إيجاد نظام حضري متسلسل يضم المدن الكبرى أين يتمركز الإنتاج والخدمات والبحث وتعد بمثابة الرابط بين المدن العالمية الكبرى وهي الجزائر العاصمة وهران عنابة قسنطينة ،ومدن الربط للتل وهي مدن تستهدف تمتين العلاقة بين الشمال والهضاب العليا والمدن الكبرى بباقي المدن الأخرى، وإنشاء مدن التوازن للهضاب العليا وتساهم بصفة أساسية لإعادة التوازن الاقليمي للجزائر.

أما في ما يتعلق بالمدن الجديدة فهناك المدن الجدية للامتياز وهي موجهة لغرض التحكم في التوسع الحضري ،ومدن جديدة لاعدة التوازن ودعم التنمية،وتكون في الهضاب العليا والجنوب.

وترتكز الدولة من خلال هذا الاقليم نحو تأهيل وعصرنة المدن الكبرى العاصمة ووهران وقسنطينة وعنابة [1].

وعن الرهان الأساسي لاستعادة المدينة لبعدها الوظيفي والانتقال نحو مدينة مستدامة يهدف المخطط لتفعيل سياسة المدينة تقوم على اساس إزالة السكن الهش وإعادة الإعتبار للتجمعات الكبرى إزالة السكنات العشوائية خاصة في ظل وجود نسيج عمراني قديم يزيد من نسبة التعرض للأخطار الطبيعية.

وفي اعتقادنا أن هذا المخطط أو النظرة الإستشرافية المستقبلية لآفاق 2030 والأهمية الإستراتيجية لهذا المخطط يستلزم تكاتف الجهود الوطنية وبالأخص تفعيل دور الشراكة بالإضافة لرصد كم هائل من الإمكانيات المادية والمالية خاصة في ظل الركود في إنجاز المشاريع .[1]

[1] **Loi n° 10-02 du 16 Rajab 1431 correspondant au 29 juin 2010 portantapprobation du Schéma National d'Aménagement du Territoire.**

المطلب الثاني: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بعد زلزال بومرداس

يرتكز المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لولاية الجزائر pdau على تحاليل تمت في إطار دراسة الهشاشات سنة 2004م ودراسة النسيج العمراني لتحديد أهداف المشاريع العمرانية المستقبلية وأهم التحولات التي يشهدها النسيج العمراني الحالي.

تحديد أهم المناطق العمرانية الهشة والحساسة المعرضة لأخطار الكوارث الطبيعية حسب المخطط:

وتتمثل في:

- **السكنات الهشة:**

وتضم البيوت القصديرية و السكنات الهشة تجعل ساكنيها دائما في حالة عرضة لأخطار الكوارث الطبيعية وقد انتشرت هذه السكنات خصوصا منذ التسعينات للتزايد منذ مطلع 2000م نظرا لأزمة السكن في العاصمة هذا في ظل احتمال حدوث كوارث طبيعية مستقبلا تحدث اثارا كارثية.

- **السكنات غير القانونية:**

تتمثل في البناءات الفوضوية المنتشرة في المناطق غير الخاضعة للتخطيط العمراني تنتشر خصوصا في ضواحي العاصمة.

- **الكثافة السكانية:**

تنتشر خاصة في مدينة الجزائر والأحياء الوسطى تم شغلها بعد خروج المعمرين حيث أصبحت هشة ورديئة تسكنها عدد كبير من العائلات والتي كانت من أسباب زيادة نسبة الخسائر في الأرواح البشرية بعد الكوارث الطبيعية.

- **مناطق النشاطات الإقتصادية:**

تتمثل في المناطق الصناعية ومراكز الخدمات (المراكز التجارية،الفنادق،المستشفيات،المدارس) ومراكز القيادة وصنع القرار.

- **البنى التحتية والهياكل الإستراتيجية الحساسة:**

تتمثل في البنى التحتية اللوجيستيكية (نقل المحروقات والمواد الأولية،شبكات النقل الكبرى).

- **المواقع التاريخية الحساسة:**

[1]-محمود شمحاط، **المدخل لعلم الإدارة العامة**، دار الهدى، الجزائر، 2010، ص 103.

تتمثل خصوصا في مدينة القصبة (تعرف نشاطا سكانيا كبيرا)والشريط الساحلي للعاصمة،بحيرة الرغاية.

- **المواقع ذات الأخطار التكنلوجية:**

تتمثل في المواقع التكنلوجية الهامة،خطوط الضغط العالي،خطوط نقل الغاز والبترول.

تتمثل الهشاشة العمرانية في تقاطع الأخطار الطبيعية المختلفة والمناطق المختلفة المرتبطة بنشاط الإنسان فوجود تهديدات كارثة طبيعية في منطقة حساسة يجعلها منطقة عالية الهشاشة.

ووجود تهديد كبير لكارثة طبيعية في منطقة غير حساسة بالتالي ستنعدم فيها الهشاشة.

ووجود هشاشة كبيرة في ظل تهديد كارثة طبيعية ضعيفة تشكل منطقة ذات هشاشة ضعيفة.

فالخطر الطبيعي الكبير بالنسبة للعاصمة يتمثل في الزلزال ويشمل كل المجال العاصمي وتختلف شدته واثاره حسب المنطقة حيث يمكننا القول أنه في كل منطقة أين توجد كثافة عمرانية كبيرة هناك هشاشة عالية.[1]

مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لولاية الجزائر:

إن الفشل الكبير الذي ظهر في المخططات العمرانية لولاية الجزائر منذ مخطط comedor لسنة 1985والمخططات العمرانية الأخرى أجبرت السلطات على إعادة تحديد الأهداف وأدوات التعمير الخاصة بالتخطيط العمراني بهدف تنظيم مستقبل التعمير في البلاد تحددت في وثائق المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT والمخطط الجهوي لتهيئة الإقليم SRAT الخاصة بالمنطقة الشمالية الوسطى لتحديد مكانة و مستقبل العاصمة.

ويظهر ذلك من خلال إصدار المخطط التوجيهي لتهيئة المجال العمراني للعاصمة SDAAM من قبل مصالح وزارة تهيئة الإقليم والبيئة السياحة هذه المخططات الإستشرافية تقترح إجابات لمشاكل التعمير والنمو العمراني على مستوى مدينة الجزائر.

وتحمل مجموعة من التوجهات مثل الحاجة إلى إنشاء هيئة تنسيقية للتخطيط الإقليمي على مستوى المدينة وتوجهات أخرى تعمل على إتمام الأهداف السابقة مثل الدن الجديدة على شكل أقطاب لتحقيق توازن في عملية النمو العمراني بمدينة الجزائر.

المدن الجديدة بالعاصمة :

[1]Etudes sur la vulnérabilité urbaine et l'adaptation de la wilaya d'alger au changement climatique et aux risques naturels.
http://cmimarseille.org/sites/default/files/newsite/library/files/fr//ACC_Alger_Phase%201_FINAL_Part2.pdf

من بين الحلول المتخذة من إعلان المخطط التوجيهي للعاصمة PDAU سنة 1986م بإنشاء سلسلة مدن جديدة على شريط 50 كم انطلاقا من مدينة الجزائر لخلق أقطاب لنشطات ثانوية متخصصة لفك الضغط عن العاصمة هذه الفكرة كانت موجودة في مخطط geraldhanning قبل الإستقلال وتتواجد حسب hanning في كل من العفرون والأطلس البليدي و الأربعاء و تم تطويره من قبل المركز الوطني للدراسات والبحوث التطبيقية في مجال العمران CNERU تم العمل على تطبيقها من خلال ثلاث متغيرات:

1- المدن النطاق الاول تكون على مستوى منطقة الساحل ومتيجة

2- مدن النطاق الثاني تهدف إلى خلق قطبين عمرانيين تضم 400000 ساكن من الناضور إلى زموري تربط الجزائر العاصمة بطريق سريع.

3- خلق حزامين حول العاصمة الأولى تكون في سهل جبل الأطلس المتيجي والثانية في المرتفعات.[1]

المطلب الثالث :الوقاية من الكوارث الطبيعية في إطارمخطط تهيئة الساحل للجزائر العاصمة – (PACMA) والمخطط التوجيهي لتهيئة المجال العمراني لمدينة الجزائر(sdaam):

تعتبر وثيقتين مؤطرتين للتعمير على المستوى المحلي للعاصمة من خلال ترجمة توجهات وثائق التهيئة الإقليمية على المستوى الوطني والتي تأخذ في الإعتبار الوقاية من الكوارث الطبيعية وذلك بعد الإستفادة من التجارب السابقة وعدم نجاعة أدوات التعمير في الحد من اثار زلزال بومرداس وفيضان باب الواد وتهدف إلى:

– إعادة التوزيع العمراني بالتوجه نحو المناطق الداخلية لخلق نوع من التوازن الإقليمي وفك الضغط عن الساحل.

–حماية الفضاءات الطبيعية الحساسة من أخطار الكوارث الطبيعية.

[1]Madani safarzitouni,**la mobilité urabine dans l'aglomération d'alger,**alger,juin 2009,P,38.

-التقليل من اثار التعمير على البيئة الناتجة عن الضغط العمراني.

- الوقاية من الكوارث الطبيعية من خلال التقليل من التعمير في المناطق المعرضة للكوارث.

- تسير شبكات المياه.

- نقل الهياكل المعرضة للكوارث إلى مناطق امنة.

- الإستغلال العقلاني للموارد المائية.

- حماية المواقع التاريخية والأثرية والثقافية.

- تحسين تسيير النفايات الصلبة.

مخطط تهيئة الساحل للجزائر العاصمة PACMA :

تم الإعداد لهذا المشروع في الفترة الممتدة بين 2002 إلى 2004م وفق جدول أعمال من قبل مجموعة من الخبراء وممثلين عن السلطات الحكومية والمحلية لمدينة الجزائر يهدف إلى تسيير وتهيئة الشريط الساحلي للجزائر العاصمة الممتد على 120كم من بومرداس إلى ولاية تيبازة.

وقد أكد هذا المشروع على ضيق المجال العمراني لمدينة الجزائر التي تضم 15% من مجموع السكان في مساحة لا تتعدى 3% من إجمالي مساحة البلاد حسب الديوان الوطني للإحصاء وتعتبر 80% من العاصمة مناطق عمرانية وهو ما يخلق نوع من الضغط خاصة في ما يتعلق باستغلال الموارد وقد أكد هذا المشروع على عرضة هذه المنطقة لخطر الكوارث الطبيعية خاصة الخطر الزلزالي باعتباره أول تهديد ويؤكد على ضرورة الوقاية منه انطلاقا من الأهمية الاستراتيجية للمدينة باعتبارها عاصمة البلاد وتضم أغلب النشاطاتالاقتصادية كما أن المساحة العمرانية ستتضاعف نسبتها افاق 2025م . أما الخطر الثاني فهو الفيضان كون المنطقة متواجدة على ضفة البحر المتوسط المتميزة بمناخ البحر الأبيض المتوسط والذي سيرتفع منسوب المياه فيه مستقبلا نظرا لظروف تغير المناخ .

أهداف المخطط:

- حماية الموارد الطبيعية.
- التقليل من اثار الكوارث الطبيعية.
- تحقيق التنمية المستدامة.
- التقليل من التعمير في المنطقة الساحلية.
- العمل على تحقيق أهداف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم بالتعمير في الهضاب العليا وفك الضغط عن العاصمة بنقل 1 مليون نسمة.

- نقل 500000 نسمة من المدينة نحو المدن الجديدة في أطراف العاصمة (سيدي عبدالله، بوينان، العفرون).
- العمل على تهيئة المناطق الصناعية لتفادي كوارث صناعية في حالة وقوع كوارث طبيعية.
- القيام بعمليات التشجير وإقامة المساحات الخضراء.
- حماية المواقع الأثرية و التاريخية وتهيئتها.
- حماية المناطق الغابية بالأطلس البليدي.[1]

المبحث الثالث:الوسائل والجوانب التطبيقية لإنجاح السياسات العمرانية في مجال الوقاية من الكوارث الطبيعية بالجزائر العاصمة

من أجل العمل على إنجاح وتفعيل السياسات العمرانية لا يقتضي فقط التركيز على الجانب التشريعي والنظري من خلال إصدار المخططات رغم أهميتها وإنما لابد من أن يمتد العمل بالإعتماد على الجوانب التطبيقية والتقنيات المختلفة لإنجاح السياسات العمرانية على أرض الواقع ومن أهم هذه الجوانب:

المطلب الأول: الجوانب المتعلقة بطبيعة الأرض

1-معرفة الأراضي ودراسات الأرض:

يتطلب ذلك ضرورة تحديد قدرة الارض على استقبال البنايات على نطاق واسع من خلال دراسة الضغوط الجيوتكتونية التي تتم عند الاشتباه في اختلالات محتملة قصد توجيه أو تأكيد التعليمات المنصوص عليها في المخطط الرئيسي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي أو قدرة تحمل الأرض عند الشروع في إنجاز البنايات بمعنى الدراسة المفصلة للأرض وتمتلك الجزائر لهذا الغرض كفاءات حقيقة وذلك بعد العديد من مكاتب الدراسات العمومية أو الخاصة خبرة في هذا الميدان .

غير أنه يبقى من الضروري عصرنة التجهيزات وترقية تنظيم أكثر دقة وصرامة في مجال اعتماد مكاتب الدراسات الخاصة من أجل تطوير محكم لهذا الفرع.

2-الزلزالية(تحديد درجة الزلزال ومقداره):

[1]Ministère de l'aménagement de territoire et de l'environnement, **programme d'aménagement côtier (alger),** centre d'activité régionale, février2006, pp, 14-28.

حسب اراء الخبراء فإن شمال البلاد سوف يعرف زلازل جديدة وهذا التأكيد يقتضي حتما اتخاذ التدابير الضرورية من أجل الوقاية ،إن المقاربات الواجب اتباعها خاصة في مجال التهيئة العمرانية والتعمير هي تلك القائمة على خرائط جهوية تتضمن مناطق زلزالية ومستوى التسارع في التربة وعلى خرائط مناطق فرعية على مستوى المدن تحدد مختلف المناطق الفرعية المصغرة حسب المخاطر الجيولوجية التي تحدث فيها.

وهذه المقاربات تتميز بفعالية خاصة من أجل تقليص الخسائر المادية والبشرية وتكمن أهمية التدابير الوقائية للتقليل من أخطار الزلزال في المنشات العمرانية التي تعتمد على القواعد المضادة للزلازل ومعرفة الطابع الزلزالي.

وتشكل الوثيقة التقنية الخاصة بالقواعد العامة المضادة للزلازل في الجزائر سنة 1990م نتيجة للتقنيات المتتالية التي أصبحت ضرورية بعد عشريتين من الأعمال لعلماء وطنيين ومكاتب الدراسات والمراقبة التقنية للبناء.وتأخذ هذه التقنيات بعين الاعتبار الخبرات المكتسبة من الزلازل التي وقعت مؤخرا في الجزائر أو في الخارج والتطور الحديث للتنظيم الدولي في هذا الميدان.

المطلب الثاني:الجوانب التقنية

3-دور مكاتب الدراسات :

تعرف مهمة مكتب الدراسات بأنها نشاط تصور الهياكل العمرانية ورقابة تنفيذها وتعتبر مرحلة حاسمة وأساسية في مسار التعمير لأن مطابقة البناء لقواعد أصول تموقع المشروع وإنجازه .

إن دراسة هذا النشاط الأساسي لتقليص اثار الأخطار الطبيعية المحتملة توضح الحالة التي تتعايش فيها الأجهزة المضادة والتي لاتساعد على تطبيق صارم لهذا التنظيم وينظم نصان أساسيان هذه المسألة :

-القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 15 ماي 1988م المتضمن كيفيات ممارسة مهنة مكاتب الدراسات في البناء.

-المرسوم التشريعي المؤرخ في 18 ماي 1994م المتعلق بشروط إنجاز الهندسة المعمارية وممارسة مهنة المهندس المعماري و تتم مهام مكاتب الدراسات تحت رعاية صاحب المشروع الذي يفرض مهمة

الرقابة إلى هيئة الرقابة التقنية للبناء،وبهذا الصدد يلزم صاحب المشروع بإبرام اتفاقية مع هيئة الرقابة التقنية للبناء وتعطي هذه الإتفاقية لهيئة الرقابة التقنية للبناء دور لأن مكتب الدراسات يؤتمر بأوامرها[1]

3-دور الرقابة التقنية للبناء:

من الناحية التاريخية وجدت الرقابة التقنية للبناء قبل تأسيسها سنة 1971م كمساعدة اختيارية لفائدة شركات التأمين لأجل تقويم المخاطر وفي سنة 1971م كمساعدة اختيارية لفائدة شركات التامين لأجل تقويم المخاطر وفي سنة 1971 ، تم إنشاء الهيئة الوطنية للرقابة التقنية للبناء وتحددت مهمتها في الرقابة التقنية للبناء وأسند لها:

-إلزام شركات التأمين أن يخضعوا عقد التأمين في المسؤولية لمهندسي البناء والمقاولين إلى وجود اتفاقية للرقابة التقنية .

-إلزام شركات التأمين بألا تعتمد سوى الهيئة الوطنية بألا تعتمد سوى الهيئة الوطنية للرقابة التقنية للبناء كممارس تقني.

5-اعتماد نظام المعلومات الجغرافي:

أصبحت الكوارث الزلزالية والفيضانات إحدى أهم الكوارث التي تهدد الدول لذلك أصبح من الضروري على السلطات العمومية إدماج فكرة إدارة الأخطار في إطار عملية الإدارة الوقائية للكوارث التي تتم عن طريق وضع سيناريوهات ذات مصداقية مرتكزة على معلومات حقيقية فالسيناريو هي محاكاة لحالة متوقعة في إقليم معين حول كارثة محددة تأخذ في الحسبان كل العوامل التي تتداخل مع الكارثة وهو ماي يمكن تنفيذه في أطار نظام المعلومات الجغرافي والذي هو عبارة عن وسيلة معلوماتية تتيح لنا إدارة أكبر قدر من المعلومات.

عند اتمام هذه المعلومات بطريقة رقمية تتيح لنا معالجة سهلة للمعلومات وتحديثها واتخاذ القرار،بدل العمل على عدد كبير من الخرائط التي قد تختلف من حيث المرجع والسلم وهو ما يعيق اتخاذ القرار .

[1]المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،**العمران والأخطار الطبيعية والصناعية بالجزائر،الإهتمامات الحاضرة والمستقبلية**،تقرير سنة2003،ص،34.

فنظام المعلومات الجغرافي يتيح لنا رؤية عدد كبير من المعلومات مرة واحدة ويتيح لكل الفواعل المختصين في ميدان السكن والعمران وتهيئة الإقليم والجماعات المحلية والحماية المدنية تتيح رؤية واضحة لتسيير الوضعية

يكون السيناريو ذا مصداقية اذا اخذ في الاعتبار مجموع العناصر الموجودة في(الاقليم ،الهشاشات مورفولوجية المنطقة) والمناخ والوضع الهيدروغرافي والتوزيع العمراني فيه والشبكات الأساسية والبنى التحتية.[1]

يُعرّف نظام المعلومات الجغرافية بأنه نظام حاسوبي لجمع وإدارة ومعالجة وتحليل العديد من البيانات والمعلومات والتي منها البيانات ذات الطبيعة المكانية. ويُقصد بكلمة مكانية أن هذه البيانات تصف معالم جغرافية على سطح الأرض. وهذه المعالم يمكن أن تكون طبيعية مثل الجبال والأنهار وغيرها أو معالم حضارية مثل المباني والشوارع وشبكات الخدمات مثل الماء والهاتف والكهرباء .

وهناك عدة مجالات يمكن تسخير نظام المعلومات الجغرافية لخدمتها وعلى سبيل المثال ، التحليلات التي تعتمد على عامل الزمان والمكان (تغيير إستعمال الاراضي) ، وتحديد مواقع جديدة للخدمات وتخطيط المدن ، والدراسات الاستراتيجية . ولاستخدام نظام المعلومات الجغرافية لابد من وجود خطة مدروسة وأهداف محددة ، ومنهجية بحثية تختلف حسب نوعية التطبيق. كما تستخدم في التطبيقات الخاصة بالإنذار المبكر للعديد من الكوارث وتحليل البيانات

الشكل رقم 7: مثال لأحدى تطبيقات معالجة البيانات عن طريق GISلرسم بؤر الزلازل:

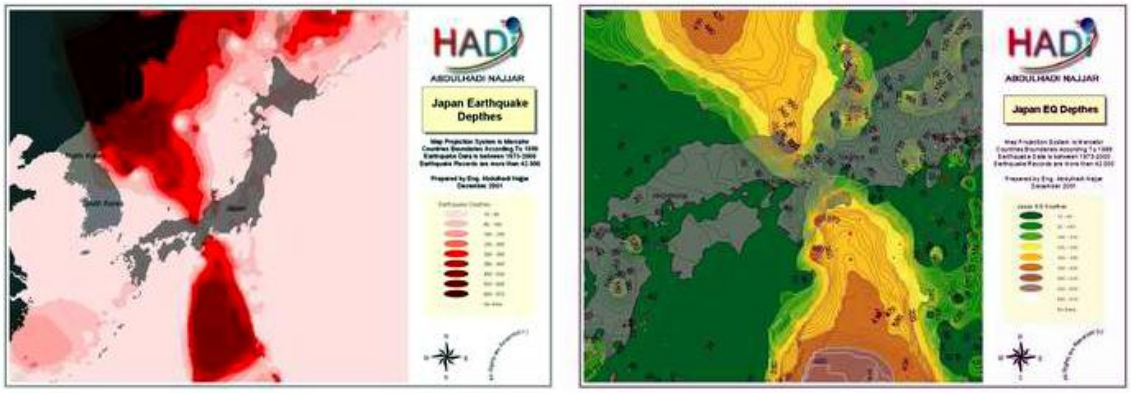

[1]Djilali bennouar,**ibid,76 .**

الشكل رقم 8: مثال لنمذجة المدن باستخدام GIS من أجل توقع الضرر الزلزالي:[1]

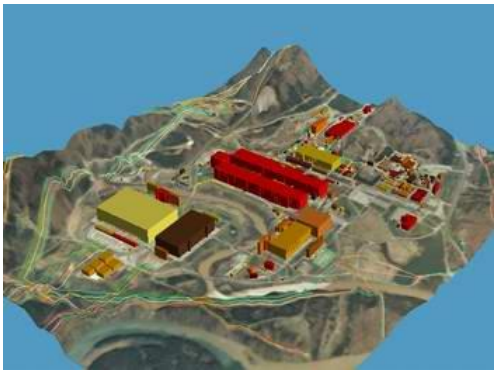

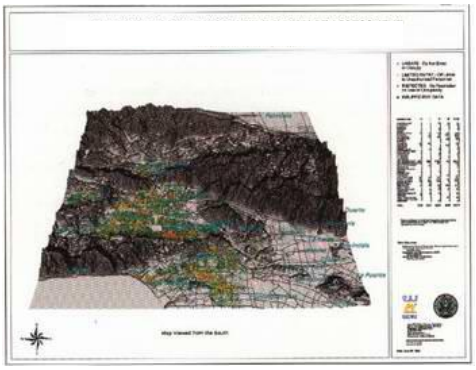

المصدر: موقع http://eq.4eco.com/gis/index.html تاريخ الدخول إلى الموقع 29 أفريل على الساعة 21:30.

خلاصة الفصل :

ما يمكن استخلاصه هو أن الجزائر استفادت من تجارب الكوارث الطبيعية التي عرفتها على غرار فيضان باب الواد وزلزال بومرداس،وهو ما نلاحظه من خلال تضمين إجراءات الوقاية من الكوارثالطبيعية في مخططات التعمير بهدف رسم سياسة عمرانية فعالة للحد من الكوارث،وما يمكن ملاحظته هو أن مخططات التعمير أصبحت تبني أهدافها وفق سيناريوهات للكوارث الطبيعية ومستقبل النظام العمراني على المدى المتوسط والبعيد أي الانتقال من رد الفعل إلى عملية الإستباق ويتجلى ذلك في المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية والمخطط الجهوي للتهيئة الإقليمية وهذه الأخيرة تحمل الأطر العامة التي تنظم المخططات العمرانية في الجزائر العاصمة فيما يتعلق بالتسيير العمراني والوقاية من الكوارث الطبيعية،كما تم اعتماد مفهوم التنمية المستدامة كآلية أساسية لتسيير العمران والسياسات العمرانية.

[1] عمق بؤرة الزلزال هو العمق الذي يمتد من سطح الأرض حتى موقع تولد الزلزال حيث يوصف الزلزال عادةً بالموقع الجغرافي لمركزه السطحي و عمق بؤرته و درجته.

إلا هذه السياسات العمرانية المحددة لآفاق 2030م ورغم ماجاءت مخططات لتهيئة الإقليم و تنظيم النسيج العمراني بالعاصمة لم يتم بعد اختبار مدى فعاليتها في مواجهة الكوارث الطبيعية سواء الزلازل أو الفيضانات لذلك لابد من العمل على تسريع وتيرة تفعيلها خاصة وأن العاصمة مهددة في أي وقت للكوارث الطبيعية بما فيها التسونامي خصوصا في ظل التغير المناخي وارتفاع منسوب مياه الحوض المتوسط بهدف الحفاظ على استمرار وظائفها خاصة أنها عاصمة البلاد وهو ما يعطيها وزنا سياسيا واقتصاديا واستراتيجيا في الوطن و شمال افريقيا والبحر الأبيض المتوسط.

الخاتمة

الخاتمة :

إن تجربة الوقاية من الأخطار الكبرى وإدارة الكوارث في الجزائر حديثة جدا .ففي البداية كانت سياسة الوقاية تتلخص في مخططات التدخل و الإنقاذ فقط، أما الجانب الوقائي فلم يكن يشكل أولوية، بحيث ما صدر فيه من قوانين بقى بعيدا عن التطبيق .وظل الوضع كذلك إلى أن ازدادت في السنوات الأخيرة وتيرة الكوارث، وما تركته من آثار مدمرة في الأرواح و الاقتصاد ، جعل الدولة تدق ناقوس الخطر، ويزداد الشعور بالخطر و تقتنع الدولة أكثر من أي وقت مضى بضرورة التكفل بالأخطار الطبيعية والتكنولوجية على حد سواء، بصورة نظامية متكاملة في إطار التنمية المستدامة، بل الانتقال من ردود الأفعال إلى الاستباق و الاستشراف .من تقدير لاحتمال وقوع الحوادث المختلفة و تقدير نتائجها قبل حدوثها .فبالرغم مما تضمنته من نقائص، فهي تعتبر محاولة جادة إلا أنها لازالت تعاني من نقائص كثيرة، و بالخصوص نقص النصوص التطبيقية، و الاهتمام بعملية التكوين و الإعلام للمواطنين الذين يشكلون حلقة أساسية في سلسلة الوقاية.

وهو ما تم ملاحظته من خلال دراسة مراحل السياسة العمرانية المنظمة للمجال العمراني في الجزائر العاصمة حيث أنه ومنذ الإستقلال وإلى غاية زلزال 2003م لم يتم تضمين مفهوم الوقاية من الكوارث الطبيعية في المخططات العمرانية بشكل كبير وإنما ارتكزت السياسة العمرانية فقط في حل أزمة السكن نظرا للعديد من الظروف أولها مخلفات الإستعمار والثانية الأزمة الإقتصادية 1986م وأزمة العشرية السوداء مما عقد الوضع بالنسبة للدولة والسلطات لصياغة سياسة عمرانية فعالة للوقاية من الكوارث الطبيعية في الجزائر العاصمة وكل المدن الكبرى.

أما المرحلة الثانية أي ما بعد 2003م وهي مرحلة شهدت الجزائر نوعا من التوازن الاقتصادي والاستقرار الأمني مكنها من تبني قوانين ومخططات لتنظيم السياسات العمرانية ذات بعد استشرافي ووقائي لسناريوهات الكوارث الطبيعية في المستقبل إضافة لتضمين مفهوم الوقاية من الكوارث الطبيعية في إطار التنمية المستدامة وربطها بمجال العمران لتحقيق سياسة عمرانية مستدامة تلبي حاجيات الحاضر وتحفظ متطلبات الأجيال القادمة .

فالإستراتيجية الوطنية تعتمد على مبدأ الوقاية من هذه المخاطر مهما بلغت تكلفتها، لأن تكلفة الكوارث هي دائما أضعاف تكلفة الوقاية، وبإمكانها أن ترهن التوازنات الاقتصادية الكبرى في المجتمع دون أن يشعر السكان بتأثيرها، فمثلا تكلفة فيضانات باب الواد سنة2001 قدرت بحوالي

30% من الدخل الوطني، أي تقريبا تساوي تكلفة برنامج وطني سنوي للسكن .وقد أثبتت التجارب أن إنفاق دولارا واحدا على الوقاية يُمَكن من ربح سبعة دولارات في عملية إعادة البناء بعد كارثة ما، وأن بناء عمارة حسب القواعد المضادة للزلزال لا يكلف سوى 5 % إضافية من التكلفة الإجمالية للبناية.

لهذه الأسباب كلها يجب أن تحدد المبادئ الأساسية لسياسة الوقاية من المخاطر في إطار السياسات العمرانية ليس فقط في الجزائر العاصمة وإنما كل المدن الكبرى الساحلية منها خصوصا من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة في المخططات العمرانية بجعلها مدنا عالمية في ضفة البحر الأبيض المتوسط وخلق حالة التوازن مع المدن الساحلية الأوروبية وجعلها قطبا سياسيا واقتصاديا وسياحيا مستقبلا

ورغم هذا فإن درجة اليقين في القضاء على الخطر لا يمكن بلوغها، وعملا بمبدأ أن إعدام الخطر أمرا مستحيلا، فإن احتمال حدوث الخطأ المفضي إلى الكارثة يبقى واردا، لذلك يجب الاستعداد لها و التحضير المسبق لعمليات التدخل و الإنقاذ أثناء و بعد الكارثة، بهدف الحد من آثارها و التقليل من نتائجها .فقد أثبتت التجارب في كثير من دول العالم أن أقل الدول تضررا أثناء الأزمات هي أكثرها استعدادا لها.

التوصيات: وللتقليل من الكوارث الطبيعية والوقاية منها في الجزائر العاصمة وباقي المدن في الوطن فإننا نتقدم بالتوصيات التالية:

1- تفعيل السياسة العمرانية وذلك من خلال الاستفادة من التجارب السابقة في مجال التعامل والوقاية من أخطار الكوارث الطبيعية.
2- الخروج من المستوى التشريعي والقانوني للسياسات العمرانية إلى المستوى العملي والتطبيقي والعمل على استخدام آليات و تقنيات المضادة للزلازل في مجال البناء من خلال الاستفادة من خبرات المدن في العالم المتقدم مثل طوكيو واسطنبول وبرشلونة.
3- العمل على ترسيخ ثقافة الكارثة وثقافة عمرانية لدى المواطن لتفادي انتشار العمران الفوضوي والبناء في المناطق المعرضة للأخطار الطبيعية.
4- ضرورة اللجوء إلى العمران المستدام بهدف جعل العاصمة مدينة مستديمة لحماية البيئة والمنشات القاعدية .
5- خماية مواقع المواد البترولية والكيماوية.
6- حماية مراكز القيادة ومؤسسات الدولة الحساسة والمنشات الإستراتيجية ونقلها لمناطق أكثر أمنا.
7- العمل على نقل العاصمة السياسية للبلاد إلى المناطق الداخلية والأقل عرضة للكوارث الطبيعية.

فهرس الأشكال والجداول

فهرس الأشكال والجداول:

فهرس الأشكال:

الشكل رقم 1: التقسيم الإداري لمدينة الجزائر	ص5
الشكل رقم 2: للحي القصديري بوروبة	ص 52
الشكل رقم3: خط إلقاء الصفيحة القارية الأفريقية والأوروبية	ص 63
الشكل رقم 4: بعض آثار زلزال 2003	ص 67
الشكل5: جانب من آثار دمار فيضان باب الواد	ص 70
الشكل رقم 6: الشبكة الهيدروغرافية للجزائر العاصمة	ص 81
الشكل رقم 7: مثال لأحدى تطبيقات معالجة البيانات عن طريق GISلرسم بؤر الزلازل	ص 90

فهرس الجداول:

الجدول رقم 1: التقسيم الإداري لمدينة الجزائر	ص 37
الجدول رقم2: النمو الديمغرافي في مدينة الجزائر	ص 41
الجدول رقم 3: حركة السكان في مدينة الجزائر في البلديات المركزية	ص 42
الجدول رقم4: حركة السكان في مدينة الجزائر في بعض بلديات الضواحي	ص 43
الجدول رقم 5: البلديات التي لها أعلى نسبة في البناء القصديري	ص 52
الجدول رقم 6: أهم الزلازل التي عرفتها الجزائر	ص 62
الجدول رقم 7: تقدير الأضرار الناجمة عن رداءة الطقس بتاريخ 10 نوفمبر 2001 في ولاية الجزائر(5 شهور بعد الواقعة) بملايين الدنانير	ص 94

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

أ-المصادر و القواميس:

1. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، مركز الإسكندرية للكتاب،الإسكندرية،2005.
2. إبراهيم بدر شهاب الخالدي، **معجم الإدارة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الاولى،2011.
3. الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع،السعودية، الجزء11 ، الطبعة الثانية،1999.
4. ابن خلدون ،**المقدمة**، الجزء الثاني، العدد الثالث،المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ و علم الانسان والتاريخ، الجزائر،2006.

ب- **الكتب:**

1. إبراهيم بن يوسف، **إشكالية العمران و المشروع الإسلامي**،مطبعة أبو داود،الجزائر، الحراش،1992.
2. أورفلي علي، **المدينة و الكوارث"مجابهة وأخطار الكوارث وعمليات التدخل"**،الرياض:المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب،1988.
3. البشير التيجاني، **التحضر والتهيئة العمرانية بالجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،1997.
4. خالد جهاد فهمي، **المدينة والكوارث** ،الرياض،المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الطبعةالأولى، 1988.
5. داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي،الطبعة الأولى،الكويت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ديسمبر 1985.
6. الدليمي خلف حسين علي، **الكوارث الطبيعية والحد من آثارها**،عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.

7. سامي محمد هشام وزيد منير عبوي، **إدارة الكوارث والمخاطر:الأسس النظرية والتطبيقية**،عمان، دار الراية للنشر والتوزيع،2007.

8. السيد عليوة، **إدارة التغيير ومواجهة الأزمات**، دار الأمين للطبع والنشر والتوزيع،القاهرة،الطبعة الأولى،2005 .

9. شامة سماعين، **النظام القانوني الجزائري للتوجيه العقاري**، دار هومة، الجزائر، طبعة 2002.

10. فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة، منظور كلي في البنية والتحليل**، عمان:دار السيرة للنشر والتوزيع،2001.

11. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، **إدارة الأزمات**، بيروت، دار الكتاب العربي، ، 1979.

12. محمود عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي (القواعد والمراحل والتطبيقات)**،عمان، الجامعة الأردنية، كلية الإقتصاد، 1999.

13. منصوري نورة ، **قواعد التهيئة و التعمير وفق التشريع**، دارالهدى، عين مليلة،2010 .

14. موريس انجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، تر: بوزيد صحراوي و اخرون، دار القصبة، الجزائر، 2009.

15. محمود شمحاط، **المدخل لعلم الإدارة العامة**، دار الهدى، الجزائر، 2010.

16. عبد الإله أبو عياش، حميد عبد النبي الطائي، **التخطيط السياحي**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع.

ب- **الوثائق الرسمية:**

- **القوانين:**

1. القانون01- 2المؤرخ في 12 ديسمبر 2001،**يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة**، الجريدة الرسمية العدد – 77 .

2. القانون 04-20 **المتعلق بالوقاية من الاخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة** ،الجريدة الرسمية،العدد84.

3. قانون 29-90 المؤرخ في 01/12/1990 المتعلق بالتهيئة و التعمير ، ج ر 52.

- **المراسيم:**

1. مرسوم تنفيذي رقم 242.95 المؤرخ في 22/11/1995 المتضمن اصدار **المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير للعاصمة** ج ر رقم 34.

ج- **المجلات:**

1. احمد ميا، **التخطيط الحضري في سوريا والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة،** مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد26،العدد1، جامعة دمشق، قسم تخطيط المدن والبيئة.
2. بودقة فوزي، "**نظام المركزية و تحدي العمران بمدينة الجزائر**"، مجلة علوموتكنولوجيا، العدد 23، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005.
3. خلف الله بوجمعة و شايب عائشة، **أدوات التهيئة و التعمير و التهيئة المستدامة للفضاءات الخارجية،** مجلة العمران والتقنيات الحضرية،جامعة المسيلة ،العدد الثالث،مارس2008.
4. زيان محفوظ، **سياسة الوقاية من الأخطار الكبرى في الجزائر**، International Journal of planning, urban and sustainable développent،العدد 9004-2311.
5. فوزي بودقة، **دراسة تحليلية لفكرة المدن الجديدة في الجزائر**، مجلةعلوم وتكنولوجيا،عدد 29 جوان 2009، جامعة هواري بومدين.
6. النذير الزريبي ، بلقاسم ذيب و فاضل بن شيخ ، **البيئة العمرانية بين التخطيط و الوقائع** ،مجلة العلوم الانسانية، عدد 13 جوان 2000.

د- **الدراسات والتقارير:**

1. الأمم المتحدة، **حالة المدن في العالم2008-2009**، ترجمة:ديانا النغوي، الناشر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الطبعة العربية، عمان، الأردن،2010.
2. جيلالي بن نوار، **إجراءات حكومية للتخفيف من اثار الزلازل في الجزائر**،ورقة عمل مقدمة لاجتماع خبراء الشبكة العربية للحد من مخاطر الكوارث،تونس،ديسمبر 2012.
3. حسين موسى العساف، **الأزمات الإدارية في منظمات الأعمال بين الواقع والحلول،** ورقة عمل مقدمة في "ملتقى المناهج الحديثة في إدارة الأزمات والكوارث"،عمان، ماي 2009.
4. فائق جمعة منديل، **سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية،** المؤتمر الإقليمي حول المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية ، عمان، الأردن،14-17جانفي2008.
5. لعروق محمد الهادي ، **التهيئة و التعمير في صلاحيات الجماعات المحلية،** ورقة عمل مقدمة في ملتقى حل تسيير الجماعات المحلية، جامعة قسنطينة، 10جانفي، 2008.

6. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **العمران والأخطار الطبيعية والصناعية بالجزائر، الإهتمامات الحاضرة والمستقبلية**، تقرير سنة 2003.
7. محمد كانون، **مفهوم الكارثة وتحديد أبعادها واثارها**، ورقة عمل مقدمة في الملتقى العربي الخامس دور المنظمات والجمعيات الطوعية في مواجهة الكوارث الإنسانية،مصر،2008.
8. المديرية العامة للحماية المدنية، **الوقاية من الكوارث الكبرى بالجزائر**، الجزائر.
9. المركز الوطني اليمني للمعلومات، **إدارة الكوارث الطبيعية**، رئاسة الجمهورية.
10. يوسفي نورالدين، **المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وسيلة للمحافظة على العقار والبيئة وعصرنة المدن**، الملتقى الوطني حول إشكالات العقار الحضري وأثرها على التنمية في الجزائر ، 17- 18فيفري 2013 ، قسم الحقوق والعلوم السياسية، باتنة.

هـ- **الرسائل الجامعية:**

1. تكواشت كمال، **الآليات القانونية للحد من ظاهرة البناء الفوضوي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر.2009 ، باتنة.
2. فتيحة طويل، **السياسة الحضرية ومشكلاتها الاجتماعية في المناطق الصحراوية**، ماجتسير في علم الاجتماع ،جامعة بسكرة، قسم علم الاجتماع ،2005.

و- **المراجع الإلكترونية:**

1. أمانة الأمم المتحدة للإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، **مصطلحات الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث**،www.unisdr.org/publication .
2. خارطة ولاية الجزائر،http://www.forum-algerie.com/threads/70241-Carte-d-Alger-
3. السياسة العمرانية في الجزائر، http://digiurbs.blogspot.com/2013/05/blog-post_5.html .
4. الموسوعة العربية الحرة، **كوارث طبيعية**، http://ar.wikipedia.org .

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

a-DICTIONNAIRES :

1. Jacqueline Morand-Deviller, **Droit de l'urbanisme**, Dalloz, Paris, 7e éd, 2006.
2. Le petit Larousse illustrés, Paris : édition Larousse, France.
3. Pierre Merlin et Françoise choay, **Dictionnaire de l'urbanisme et l'aménagement**, Quadring, 2 éd, 2009.

b- **ouvrages :**

1. Claval, Paul et Sanguin, André Louis, **Métropolisation et politique**, Paris, L'Harmattan, 1998.

c- articles :

1 Abbadi mona, **quelle politique urbaine pour la capitale,** courrier de savoir,N°06,juin2005.

2 Abdelhakim ayadi, **le séisme, un danger pour la sécurité nationale**,3eme journeés d'études parlementaire sur la défense nationale, conseil de la nation 25 26 et 27 février 2006.

3 Ali ghalel, **la gestion des catastrophes naturelles défi actuel,**3eme journées d'études parlementaire sur la défense nationale, conseil de la nation, alger25,26,27février, 2006.

4 ANAT, **Maîtrise et organisation de L'urbanisation dans l'aire métropolitaine d'Alger**, 1997.

5 Djilali benneouar, vie des ville ,**prévenir le risque sismique stratégie et scinari,** édition :alternatives urbaine, N°10 novembre 2008.

6 Eric Huybrechts, **Comment adapter les villes au changement climatique et aux risques naturels ? L'exemple d'Alger,** ville en développement,N°2,2015.

7 La stratégie internationale de la prévention des catastrophes naturelles, **rendre les villes plus résilientes,** manuel à l'usage des dirigeants des gouvernements locaux, Genève, mars2012.

8 Madani safarzitouni,**la mobilité urabine dans l'aglomération d'alger,** alger,juin 2009.

9 Ministère de l'aménagement de territoire et de l'environnement, **programme d'aménagement côtier (alger),** centre d'activité régionale, février2006.

10 Ministère de l'aménagement de territoire et de l'environnement, **programme d'aménagement côtier (alger),** centre d'activité régionale, février2006.

11 Stratégie internationale de prévention des catastrophes, **terminologie pour la prévention des risques de catastrophes,** UNISDR, 2009.

12 W d'Alger, DPAT, **Annuaire statistique**, 1996.

13 Wilaya d'Alger, **invest in algeria**,andi2013.

14 Youcef djellouli ,**les inondations du 9et10 novembre à bebeloued(alger) ,**office nationale de météorologie,alger.

d-Thèses :

1. lalaoui hechiche leila , **la prospective urbaine face aux enjeux des changements climatiques,** mémoire de magistere, EPAU, juin,2014.

e-les lois :

1. Loi n° 10-02 du 16 Rajab 1431 correspondant au 29 juin 2010 **portant approbation du Schéma National d'Aménagement du Territoire**.

F-**sites électroniques :**

1. Walid souali, **nouveau plan de résilience**, www2.horizons-dz.com/nouveau-plan-de-résilience,publier le 11 avril 2016.
2. Etudes sur la vulnérabilité urbaine et l'adaptation de la wilaya d'alger au changement climatique et aux risques naturels. http://cmimarseille.org/sites/default/files/newsite/library/files/fr//ACC_Alger_Phase%201_FINAL_Part2.pdf.

مقدمة:.....5
الفصل الأول :الإطار المفاهيمي للدراسة.....17
المبحث الأول: إدارة الأزمات داخل المدن.....17
المطلب الأول : مفهوم الأزمة والمفاهيم المرتبطة بها.....20
المطلب الثاني:مفهوم إدارة الأزمات (الكوارث).....23
المبحث الثاني :السياسة العمرانية و أهم المفاهيم المرتبطة بها.....23
المطلب الأول :مفهوم السياسة العمرانية.....25
المطلب الثاني :مفهوم التخطيط العمراني والتهيئة العمرانية.....28
المبحث الثاني:مفهوم الكوارث الطبيعية.....28
المطلب الأول:تعريف الكارثة الطبيعية.....28
المطلب الثاني:أنواع وخصائص الكوارث الطبيعية.....29
المبحث الثالث:علاقة العمران بالكوارث الطبيعية ودور السياسات العمرانية في الوقاية منها.....31
المطلب الأول: أسباب واثار الكوارث الطبيعية على العمران.....31
المطلب الثاني:دور التهيئة العمرانية والتخطيط العمراني في الوقاية من الكوارث الطبيعية.....32
خاتمة الفصل.....35
الفصل الثاني: تقييم السياسة العمرانية بالجزائر العاصمة في مواجهة الكوارث الطبيعية 1962-2003.....36
المبحث الأول:التعريف بمدينة الجزائر.....36
المطلب الأول: لمحة جغرافية تاريخية عن مدينة الجزائر.....36
المطلب الثاني:التطور الديمغرافي وحركية السكان بالجزائر العاصمة.....41
المطلب الثاني:أهمية الجزائرالعاصمة.....44
المبحث الثاني: مسار التعمير بمدينة الجزائرالعاصمة.....46
المطلب الأول: انعكاس العامل التاريخي لمدينة الجزائرعلى واقعهاالعمراني.....47
المطلب الثاني: تأثير العامل الطبيعي على العمران بالجزائرالعاصمة.....49
المطلب الثالث: تحديات العمران بالجزائرالعاصمة.....50
المبحث الثالث: مراحل السياسة العمرانية بالجزائرالعاصمة.....54
المطلب الأول:المراحل التي مرت بها التشريعات المتعلقة بالسياسات في الجزائر بعد الاستقلال.....57
المطلب الثاني :أدوات التخطيط العمراني لولايةالجزائر.....60
المبحث الرابع:تقييم السياسة العمرانية في الوقاية من الكوارث الطبيعية بالعاصمة.....60
المطلب الأول :النشاط الزلزالي بالعاصمة.....68

المطلب الثاني:الفيضانات بالجزائر العاصمة.....68
خاتمة الفصل.....73
الفصل الثالث:سيناريوهات الكوارث الطبيعية وافاق السياسة العمرانية بالجزائر العاصمة.....75
المبحث الأول:سيناريوهات الكوارث الطبيعية بالعاصمة.....76
المطلب الأول:سيناريو الزلزال.....76
المطلب الثاني:سيناريو الفيضان بالجزائر العاصمة في ظل ظاهرة تغير المناخ افاق 2025.....79
المبحث الثاني:دور السياسة العمرانية في الوقاية من سيناريوهات الكوارث الطبيعية من خلال مخططات التعمير.....82
المطلب الأول:الوقاية من الكوارث الطبيعية في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.....83
المطلب الثاني: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بعد زلزال بومرداس.....86
المطلب الثالث :الوقاية من الكوارث الطبيعية في إطار مخطط تهيئة الساحل للجزائر العاصمة – (PACMA) والمخطط التوجيهي لتهيئة المجال العمراني لمدينة الجزائر (sdaam).....89
المبحث الثالث:الوسائل والجوانب التطبيقية لإنجاح السياسات العمرانية في مجال الوقاية من الكوارث الطبيعية بالجزائر العاصمة.....91
المطلب الأول: الجوانب المتعلقة بطبيعة الأرض.....91
المطلب الثاني:الجوانب التقنية.....92
خلاصة الفصل 96
الخاتمة.....97
فهرس الأشكال والجداول.....98
قائمةالمراجع.....101
فهرس المحتويات.....102